

## القول الرائق فيما يتعلق بالمفهوم الموافق

الدكتور

**وليد محمد سعد البنا**

مدرس أصول الفقه

كلية الشريعة والقانون بجامنهور - جامعة الأزهر



## القول الرائق فيما يتعلق بالمفهوم الموافق

وليد محمد سعد البنا

أصول الفقه، الشريعة والقانون، جامعة الأزهر، دمنهور، مصر.

البريد الإلكتروني : [Walidalbanna@azhar.edu.eg](mailto:Walidalbanna@azhar.edu.eg)

### ملخص البحث

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خاتم النبيين وسيد المرسلين ورحمة الله للعالمين، سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه والتابعين وتابعيهم بإحسان إلى يوم الدين.

وبعد،،،

فإن للبحث في المفاهيم أهميةً قصوى، ومكانة عالية؛ فإن فيه كشفًا عن معاني النصوص وإظهاراً لمراميها ومساعدة على فهمها.

ومفهوم الموافقة أحد المفاهيم التي عني الأصوليون بدراساتها والاهتمام بمسائلها؛ لذا كان اختياره محلاً للبحث وموطنًا للدراسة، وقد تعرضت فيه لتعريف مفهوم الموافقة، وبيان أسماؤه وشروطه، وهل هو قياس أو دلالة لفظية، كما تعرضت لموقف الأصوليين من عمومته، وبينت أقسامه من حيث الأولوية والمساواة والقطعية والظنية، وموقف الأصوليين من حجتيه.

**الكلمات المفتاحية:** مفهوم الموافقة، أسماؤه، شروطه، الأولوية والمساواة، القطعية والظنية، حجتيه.

## The Right Ruling on the Concept of Agreement

Walid Mohammed Saad Albanna.

Department of Fundamentals of Jurisprudence, Faculty of Shari'ah and Law, Al-Azhar University, Damanhour, Egypt.

Email: Dr.WaledAlbanna.35@azhar.edu.eg

### **Abstract:**

Research on *concepts* is of great importance because it clarifies the accurate meanings of texts, shows their objectives, and helps understand them. The concept of agreement, and the issues related to it, is one of the concepts that scholars of fundamental jurisprudence have taken care of. That is why it has been chosen as the topic of this research. The present research paper touches on the concept of agreement, the terms used to refer to it, and its conditions. It explains whether this concept is based on analogy or the semantic reference of the lexical items. The paper also indicates the attitude of the scholars of fundamental jurisprudence toward this concept in general, its categories as far as priority, equality, and evidence strength (conclusive or inconclusive) are concerned, and their attitude toward it as a competent authority.

**Keywords:** concept of agreement – priority – equality – conclusive evidence - inconclusive evidence

## المقدمة

الحمد لله رب العالمين، معلم الأصول، والصلاة والسلام على خاتم النبيين وسيد المرسلين ورحمة الله للعالمين، سيدنا محمد خير رسول، وعلى آله وأصحابه والتابعين وتابعيهم بإحسان إلى يوم الدين أهل العلم والقلب العقول.

وبعد،

فإن للبحث في المفاهيم أهمية قصوى، ومكانة عالية؛ فإن فيه كشفاً عن معاني النصوص وإظهاراً لمراميها ومساعدة على فهمها وتوسيعاً لدائرة تطبيقها واستعمالها.

ومفهوم الموافقة أحد المفاهيم التي عني الأصوليون بدراستها والاهتمام بمسائلها؛ لذا كان اختياره محلاً للبحث وموطناً للدراسة، وقد ضمته المطالب التالية:-

**المطلب الأول:** تعريف مفهوم الموافقة، وفيه فرعان:-

الفرع الأول: تعريف مفهوم الموافقة تعريفاً إضافياً، وفيه مسألتان:-

الأولى: تعريف المفهوم لغة واصطلاحاً.

الثانية: تعريف الموافقة لغة.

الفرع الثاني: تعريف مفهوم الموافقة اصطلاحاً.

**المطلب الثاني:** إطلاقات مفهوم الموافقة.

**المطلب الثالث:** شروط مفهوم الموافقة.

**المطلب الرابع:** الدلالة على المفهوم الموافق هل هي دلالة قياسية أو دلالة

لفظية؟؟، وفيه فروع:-

الفرع الأول: أقوال العلماء في المسألة.

الفرع الثاني: الأدلة.

الفرع الثالث: نوع الخلاف في هذه المسألة .

الفرع الرابع: في بيان الراجح .

**المطلب الخامس :** عموم مفهوم الموافقة من عدمه، وفيه فروع: -

الفرع الأول: تحرير محل النزاع .

الفرع الثاني: أقوال العلماء في عموم مفهوم الموافقة .

الفرع الثالث: الأدلة في المسألة .

الفرع الرابع: القول الراجح في المسألة .

الفرع الخامس: نوع الخلاف في هذه المسألة .

الفرع السادس: الراجح في المسألة .

الفرع السابع: سبب الخلاف في المسألة .

الفرع الثامن: ثمرة الخلاف في المسألة .

**المطلب السادس:** أقسام مفهوم الموافقة، وفيه فروع: -

الفرع الأول: هل هناك ترادف في أسماء مفهوم الموافقة؟ .

الفرع الثاني: أقسامه باعتبار كونه أولى أو مساوياً. أو باعتبار العلاقة بين

المفهوم والمنطوق في معنى الحكم .

الفرع الثالث: أقسامه باعتبار قوة دلالة مفهوم الموافقة، أو من حيث

القطعية والظنية .

**المطلب السابع:** حجية مفهوم الموافقة، وفيه فروع: -

الفرع الأول: أقوال الأصوليين في المسألة .

الفرع الثاني: في الأدلة .

الفرع الثالث: القول الراجح في المسألة .

**المطلب الثامن:** تخصيص مفهوم الموافقة والتخصيص به، وفيه فرعان: -

الفرع الأول: تخصيص مفهوم الموافقة، وفيه مسائل: -

الأولى: أقوال العلماء في المسألة.

الثانية: الأدلة .

الثالثة : في بيان الراجح.

الرابعة: في بيان نوع الخلاف في هذه المسألة.

الفرع الثاني: التخصيص بمفهوم الموافقة، وفيه مسائل :-

الأولى : أقوال العلماء في المسألة.

الثانية: الأدلة.

الثالثة: القول الراجح في المسألة.

**المطلب التاسع:** نسخ مفهوم الموافقة والنسخ به، وفيه فروع:-

الفرع الأول: تحرير محل النزاع .

الفرع الثاني: نسخ المنطوق وحده هل يستلزم نسخ المفهوم، أو ينسخ

المنطوق دون المفهوم؟، وفيه مسائل :-

الأولى: أقوال العلماء في المسألة.

الثانية: الأدلة.

الفرع الثالث: نسخ المفهوم هل يستلزم نسخ المنطوق أم لا؟، وفيه

مسائل :-

الأولى: أقوال العلماء في المسألة.

الثانية: الأدلة.

الثالثة: بيان القول الراجح.

**الخاتمة.**

**المصادر والمراجع.**

**فهرس الموضوعات.**

## المطلب الأول

### تعريف مفهوم الموافقة

وفيه فرعان:-

#### الفرع الأول

#### تعريف مفهوم الموافقة تعريفًا إضافيًا

وفيه مسألتان:-

##### الأولى: تعريف المفهوم لغةً واصطلاحاً:-

ينقسم المفهوم إلى قسمين: مفهوم موافقة، ومفهوم مخالفة، ووجه الحصر فيهما أن المسكوتَ عنه إما أن يكون موافقاً للمنطوق به في النفي والإثبات، أو مخالفاً له فيهما، فإن كان الأول سُمِّيَ مفهومَ موافقة، وإن كان الثاني مفهومَ مخالفة، ومحل البحث والدراسة الأول.

ومفهوم الموافقة مركب إضافي لكل مفردة من مفرداته مدلول في اللغة يدل

على جزء المعنى؛ لذا لا بد من تعريف كل مفردة على حدة

##### أولاً: المفهوم لغةً:

اسم مفعول من فَهِمَ، والفهم: معرفتك الشيء بالقلب. وتفهم الكلام: إذا فهمه شيئاً بعد شيء. وفهمت الشيء: عقلته وعرفته؛ فالمفهوم هو المعقول المعلوم،

وفي لسان العرب: الفهم معرفتُك الشيء بالقلب، فهمه فهمًا<sup>(١)</sup>.

(١) (المحكم والمحيط الأعظم. أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي، ت ٤٥٨ هـ، تح: عبد الحميد هندراوي، ج ٤، ص ٣٣٨، دار الكتب العلمية، بيروت/ لسان العرب. محمد بن مكرم بن منظور الأفرقي المصري، ت ١١١ هـ، ج ١٢، ص ٤، مادة: "فهم"، دار صادر، بيروت بدون تاريخ/ مختار الصحاح. محمد بن أبي بكر بن عبدالقادر الرازي، ت ٧٢١ هـ، تح: محمود



## ثانياً: المفهوم اصطلاحاً:

هناك من عرفه بأنه: " ما فهم من اللفظ في غير محل النطق"<sup>(١)</sup>.

ومن العلماء من عرفه بأنه: " ما دل عليه اللفظ في غير محل النطق"<sup>(٢)</sup>.

---

خاطر، ص ٢١، مادة: "فهم"، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ١٤١٥ - ١٩٩٥ / المعجم الوسيط. مجموعة من العلماء، تح: مجمع اللغة العربية، ج ٢، ص ٤، مادة: "فهمه"، دار الدعوة، بدون تاريخ).

(١) (الإحكام أصول الأحكام. علي بن محمد الأمدي أبو الحسن، ت ٦٣١ هـ، تح: د. سيد الجميلي، ج ٣، ص ٧٤، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤٠٤ هـ / نهاية الوصول. صفى الدين محمد بن عبد الرحيم الأرموي الهندي، ت ٧٢٥ هـ، تح: د. صالح سليمان اليوسف - د. سعد بن سالم السويح، ج ٥، ص ٢٠٣٥، المكتبة التجارية، مكة المكرمة / التقرير والتحبير في علم الأصول. أبو عبد الله، شمس الدين محمد بن محمد بن محمد المعروف بابن أمير حاج، ت ٨٧٩ هـ، ج ١، ص ١٤٥، ١٤٦، دار الفكر، بيروت، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م).

(٢) (مختصر المنتهى بشرح العضد لابن الحاجب المالكي، المتوفى سنة ٦٤٦ هـ، مراجعة: د. شعبان إسماعيل، ج ٢، ص ١٧١، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م / الإبهاج في شرح المنهاج على منهاج الوصول إلى علم الأصول. علي بن عبد الكافي السبكي، ت ٧٥٦ هـ، تاج الدين عبد الوهاب بن علي السبكي، ت ٧٧١ هـ، تح: جماعة من العلماء ج ٣، ص ٢٧، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٤ هـ / الكوكب الساطع نظم جموع الجوامع. الحافظ جلال لالالدين السيوطي، ت ٩١١ هـ، ص ٥٧، ط: الأولى، دار ابن تيمية، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م / التحبير شرح التحرير في أصول الفقه. علاء الدين أبي الحسن علي بن سليمان المرادوي الحنبلي، ت ٨٨٥ هـ، تح: د. عبد الرحمن الجبرين، د. عوض القرني، د. أحمد السراح، ج ٦، ص ٢٨٧٥، مكتبة الرشد، الرياض، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م / شرح الكوكب المنير المسمى مختصر التحرير. محمد بن أحمد بن عبد العزيز بن علي الفتوح الحنبلي، المعروف بابن النجار، ت ٩٧٢ هـ، تح: د. محمد الزحيلي - د. نزيه

ومنهم من عرفه بأنه: "بيان حكم المسكوت بدلالة لفظ المنطوق"<sup>(١)</sup>.  
وعرفه بعضهم بأنه: "ما يستفاد من اللفظ وهو مسكوت عنه لا ذكر له على  
قضية التصريح"<sup>(٢)</sup>.

وقد يكون هذا التعريف أولى التعريفات؛ نظراً لاشتراكها جميعها في كون  
المدلول غير مصرّح به، لكن الرابع قد انفرد بالتصريح بهذا دونها، والله  
أعلم.

### الثانية: تعريف الموافقة لغةً.- معنى الموافقة لغةً.-

الموافقة من الفعل وفق، والوفُقُ: كل شئ متسق، ومنه الموافقة، وهي  
المصادفة، تقول: وافقت فلانا في موضع كذا، أي: صادفته، ووافقت فلانا على

حماد، ج ٣، ص ٤٨٠، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، المملكة العربية  
السعودية/ إرشاد الفحول إلى تحقيق علم الأصول. محمد بن علي بن محمد  
الشوكاني، ت ١٢٠ هـ، تح: محمد سعيد البديري أبو مصعب، ص ٣٠٢، دار  
الفكر، بيروت، ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م / المدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل. عبد القادر  
بن بدران الدمشقي، ت ١٣٤٦ هـ، تح: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، ص ٢٧١، مؤسسة  
الرسالة، بيروت، ١٤٠١ هـ).

(١) (البحر المحيط في أصول الفقه. بدر الدين محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي،  
ت ٧٩٤ هـ، تح: د. محمد محمد تامر، ج ٣، ص ٨٨، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢١ هـ -  
٢٠٠٠ م).

(٢) (البرهان في أصول الفقه. عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني أبو  
المعالي، ت ٤٧٨ هـ، تح: د. عبد العظيم محمود الديب، ج ١، ص ٢٩٨، الوفاء، المنصورة،  
١٤١٨ هـ).

أمر كذا، أي: اتفقنا معاً<sup>(١)</sup>.

قال ابن فارس<sup>(٢)</sup>: "الواو والفاء والقاف: كلمة تدل على ملاءمة الشئيين، منه الوفق: الموافقة، واتفق الشئان: تقاربا وتلاءما، ووافقت فلانا: صادفته كأنهما اجتماعا متوافقين<sup>(٣)</sup>".

(١) (العين. الخليل بن أحمد الفراهيدي، ت ١٧٥هـ، تح: د. مهدي المخزومي - د. إبراهيم السامرائي، ج ٥، ص ٢٢٥، ٢٢٦، دار ومكتبة الهلال، بدون / تهذيب اللغة. أبو منصور محمد بن أحمد الأزهرى، ت ٣٧٠هـ، تح: محمد عوض مرعب، ج ٩، ص ٢٥٧، باب: القاف والفاء، مادة: "وفق"، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ٢٠٠١م / لسان العرب، ج ١٠، ص ٣٨٢، مادة: "وفق" / مختار الصحاح. ص ٣٠٤، مادة: "وف").

(٢) أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا بن محمد بن حبيب الرازي، اللغوي، مولده بقزوين، ومرباه بهمدان، وأكثر الإقامة بالري، كان إماما في علوم شتى خصوصا اللغة فإنه أتقنها، وألف كتابه المجمل في اللغة، وهو على اختصاره جمع شيئا كثيرا، وله كتاب حلية الفقهاء وله رسائل أنيقة، ومنه اقتبس الحريري صاحب المقامات ذلك، توفي سنة ٣٩٥هـ.

(سير أعلام النبلاء. محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي أبو عبد الله، ت ٤٨٤هـ، تح: شعيب الأرنؤوط - محمد نعيم العرقسوسي، ج ١٧، ص ١٠٣-١٠٥، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٣هـ / شذرات الذهب في أخبار من ذهب. عبد الحي بن أحمد بن محمد العسكري الحنبلي، ت ١٠٨٩هـ، تح: عبد القادر الأرنؤوط - محمود الأرنؤوط، ج ٣، ص ١٣٢، دار ابن كثير، دمشق، ١٤٠٦هـ).

(٣) (معجم مقاييس اللغة. أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، ت ٣٩٥هـ، تح: عبد السلام محمد هارون، ج ٦، ص ١٢١، مادة: "وف"، دار الجيل، بيروت، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م).

قال رسول الله -ﷺ-: " إذا أَمَّنَ الإمام فأمَّنوا؛ فإن من وافق تأمينه تأمين الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه" (١).

أي: من كان تأمينه مصادفاً متحداً مع تأمين الملائكة غُفِرَ له ما تقدم من ذنبه.

### الفرع الثاني: تعريف مفهوم الموافقة اصطلاحاً

اختلفت تعريفات الأصوليين لمفهوم الموافقة باعتباره لقباً؛ تبعاً لاختلافهم في اشتراط الأولوية في المسكوت عنه من عدمه؛ فقد كان اتجاهان في تعريف مفهوم الموافقة هما:-

**الاتجاه الأول: تعريفات تثبت شمول دلالاته للأولى والمساوي.**

**الاتجاه الثاني: تعريفات تثبت تناوله للأولى فقط.**

**فمن تعريفاته وفقاً للاتجاه الأول:-**

**تعريف صدر الشريعة (٢) بأنه:** " دلالة اللفظ على الحكم في شئ يوجد فيه معنى يفهم كل من يعرف اللغة أن الحكم في المنطوق لأجل ذلك المعنى" (٣).

(١) متفق عليه من حديث أبي هريرة -رضي الله عنه-.

(صحيح مسلم. مسلم بن الحجاج أبو الحسين القشيري النيسابوري، ت ٢٦١هـ، تح: محمد فؤاد عبد الباقي، كتاب: الصلاة، باب: التَّسْمِيْعِ وَالتَّحْمِيْدِ وَالتَّأْمِيْنِ، ح: ٤١٠، دار إحياء التراث العربي، بيروت، بدون تاريخ/ صحيح البخاري. محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي، ت ٢٥٦هـ، تح: د. مصطفى ديب البغا، كتاب: صِفَةُ الصَّلَاةِ، باب: جَهْرُ الإِمَامِ بِالتَّأْمِيْنِ، ح: ٧٤٧، دار ابن كثير، بيروت، ١٤٠٧ - ١٩٨٧م).

(٢) عبيد الله بن مسعود بن تاج الشريعة، صدر الشريعة الأصغر، الفقيه الأصولي الجدلي، المحدث المفسر، النحوي اللغوي، أخذ عن: جده تاج الشريعة، صنف التنيح وشرحه التوضيح، ويرهما، توفي سنة ٧هـ في شرع أباد ببخارى. أصول الفقه تاريخه ورجاله. د شعبان إسماعيل. ص ٣٣٤، دار المريخ، الرياض، بدون تاريخ).

(٣) (التوضيح في حل غوامض التنقيح، عبد الله بن مسعود الحنفي، ت ٧١٩هـ، تح:

**تعريف ابن الحاجب<sup>(١)</sup> بقوله:** "إن يكون المسكوت موافقا في الحكم"<sup>(٢)</sup>.  
**تعريف الأمدى<sup>(٣)</sup> له بقوله:** "ما يكون مدلول اللفظ في محل المسكوت

زكريا عميرات، ج ١، ص ٢٤٥، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م).  
(١) أبو عمرو عثمان بن عمر بن أبي بكر الكردي الإسناي ولد في أواخر خراسان سبعين وخمسائة بإسنا، اشتغل بالقراءات على الشاطبي وغيره وصنّف مختصراً في مذهبه ومقدّمته وجيزة في النحو سمّاها: (الكافية) وأخرى مثلها في التصريف سماها: (الشافية) وشرح المقدّمين وصنّف في أصول الفقه وكل تصانيفه في نهاية الحسن والإفادة، توفي سنة ست وأربعين وستمائة.  
(الدباج المذهب. ابن فرحون، ص ١٨٩، ١٩٠، دار الكتب العلمية/ سير أعلام النبلاء. ج ٢٣، ص ٢٦٤-٢٦٦ / شذرات الذهب. عبد الحي بن أحمد الكري الدمشقي، ج ٣، ص ٢٣، ٣٥).  
(٢) (مختصر المنتهى بشرح العضد. لابن الحاجب المالكي، ت ٦٤٦هـ، مراجعة: د. شعبان إسماعيل، ج ٢، ص ١٧٢، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م).

(٣) أبو الحسن علي بن أبي بكر بن محمد الحنبلي، وُلد بعد الخمسين بآمد وقرأ القراءات والفقه ودرس على ابن المنى، سمع من ابن شاتيل ثم تفقّه للشافعي علي ابن فضلان وبرع في الخلاف من تصانيفه المشهورة: (الإحكام في أصول الأحكام) مجلدين و(أبكار الأفكار في أصول الدين) و(منتهى السؤل والأمل في علمي الأصول والجدل) وغيرها، توفي سنة إحدى وثلاثين وستمائة.

(وفيات الأعيان. ج ٣، ص ٢٩٣، ٢٩٤ / طبقات الشافعية الكبرى. تاج الدين بن علي بن عبد الكافي السبكي، ت ٧٧١هـ، تح: د. محمود محمد الطناحي - د. عبد الفتاح محمد الحلو، ج ٨، ص ٣٠٦، ٣٠٧، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤١٣هـ / طبقات الشافعية. أبو بكر بن أحمد بن محمد بن عمر الأسدي الشهبي الدمشقي، تقي الدين المعروف بابن قاضي شهبة، المتوفى سنة: ٨٥١هـ، تحقيق الدكتور: الحافظ عبد العليم

موافقا لمدلولة في محل النطق"<sup>(١)</sup>.

**تعريف الإمامية<sup>(٢)</sup> له بأنه "** هو ما إذا وافق المفهوم المنطوق في الكيف من

الإيجاب والسلب"<sup>(٣)</sup>.

خان، ج ٢، ص ٧٩، ٨٠، طبعة: عالم الكتب، بيروت، الطبعة: الأولى سنة: ١٤٠٧هـ / كشف الظنون. مصطفى بن عبد الله كاتب جلبي القسطنطيني المشهور ب: حاجي خليفة أو الحاج خليفة، ت ١٠٦٧هـ ج ١، ص ٩١٣ - ج ٢، ص ١١٩٣، ١١١٣، ١٤٠٨، ١٥٤٠، ١٨٥٧، دار الكتب العلمية، بيروت سنة: ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م / شذرات الذهب. ج ٣، ص ١٤٤، ١٤٥).

(١) (الإحكام. ج ٣، ص ٧٤).

(٢) فرقة من الشيعة تقول بإمامة علي - عليه السلام - نصاً وتعييناً من الله - سبحانه - بعد الرسول - صلى الله عليه وسلم -، وبعضهم جميع أئمتهم الإثني عشر، ولهم وقية في كثير من كبار صحابة الرسول - صلى الله عليه وسلم - طعناً في دينهم وحكمهم وخُلُقهم - رضي الله عنهم -، اختلفت هذه الفرقة إلى فرق كثير، كالجعفرية والناموسية والباقرية والإسماعيلية وغيرها. (اعتقادات فرق المسلمين والمشركين. محمد بن عمر بن الحسين الرازي أبو عبد الله، تح: علي سامي النشار، ص ٥٣ وما بعدها، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٢هـ / الملل والنحل. ص ١٦٢ وما بعدها).

(٣) (الحدائق الناضرة في أحكام العترة الطاهرة. الشيخ يوسف البحراني، ت ١١٨٦هـ، ج ١، ص ٥٧، مؤسسة النشر الإسلامي، م المشرفة، إيران، بدون تاريخ / فوائد الأصول. الشيخ محمد علي الكاظمي الخراساني، ت ١٣٦٥، تح: الشيخ آغا ضياء الدين العراقي، ج ٢، ص ٥٥٥، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة، إيران، ١٤٠٤هـ).

### ومن الاتجاه الثاني:-

تعريف الجويني<sup>(١)</sup> - رحمه الله - بقوله: " ما يدل على أن الحكم في المسكوت عنه موافق للحكم في المنطوق به من جهة الأولى"<sup>(٢)</sup>.  
وكذا القرافي<sup>(٣)</sup> الذي عرفه قائلاً: "إثبات حكم المنطوق به للمسكوت عنه بطريق الأولى"<sup>(٤)</sup>.

(١) أبو المعالي عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد بن عبد الله بن حيوة الجويني، وُلِدَ في جُوزين سنة تسع عشرة وأربعمائة (٤١٩هـ) في بيت عُرف بالعلم والتدين؛ فأبوه كان واحداً من علماء وفقهاء نيسابور المعروفين، له مؤلفات كثيرة في التفسير والفقه والعقائد والعبادات، وقد حرص على تنشئة ابنه عبد الملك تنشئة إسلامية صحيحة فعلمه بنفسه العربية وعلومها، واجتهد في تعليمه الفقه والخلاف والأصول، أَلَف: البرهان والتلخيص والورقات في أصول الفقه وغيرها، تُوفي بنيسابور سنة ثمان وسبعين وأربعمائة (٤٧٨هـ).

(طبقات الشافعية الكبرى ج ٥، ص ١٦٥، وما بعدها/ سير أعلام النبلاء ج ١٨، ص ٤٦٨-٤٧٧ / طبقات ابن قاضي شهبة ج ١، ص ٢٥٥، ٢٥٦).  
(٢) (البرهان ج ١، ص ٢٩٨).

(٣) أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن، أبو العباس، شهاب الدين الصنهاجي، القرافي من علماء المالكية، مام عالم، انتهت إليه رئاسة المالكية في عهده، برع في الفقه والأصول والتفسير والحديث، والعلوم العلية وعلم الكلام، تخرج عليه خلق كثير، صنّف: التنقيح وشرحه والذخيرة ويرها، توفي سنة: ٦٨٤هـ بمصر.  
(أصول الفقه تاريخه ورجاله ص ٢٦٥-٢٧٦).

(٤) (شرح تنقيح الفصول. شهاب الدين أبو العباس أحمد بن إدريس

كما عرفه السمعاني<sup>(١)</sup> بقوله: " ما عرف به غيره على وجه البينة وطريق الأولى"<sup>(٢)</sup>.

وعرفه الشريف التلمساني<sup>(٣)</sup> بقوله: (أن يعلم أن المسكوت عنه أولى بالحكم من المنطوق به، ويسمى أيضًا فحوى الخطاب)<sup>(٤)</sup>.

القرافي، تد: ٦٨٤هـ، تح: مكتب البحوث والدراسات بدار الفكر، ص ٤٩، ط: الأولى، دار الفكر، بيروت، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م).

(١) محمد بن عبد الجبار القاضي المروزي الحنفي، أبو منصور السمعاني، والد العلامة أبي المظفر السمعاني، كان أماً ورعاً نحوياً لغويًا علامة، تفه على أبيه، ثم انتقل إلى مذهب الشافعي فأخذ عن أبي إسحاق الشيرازي، له: تفسير القرآن، وقواطع الأدلة، وغيرهما، مات بمرور في شوال سنة ٤٨٠هـ.

(شذرات الذهب، ج ٣، ص ٢٨٧ / أصول الفقه تاريخه ورجاله، ص ١٨٧، ١٨٨).

(٢) (قواطع الأدلة في الأصول، أبو المظفر منصور بن محمد بن عبد الجبار السمعاني، تد: ٤٨٩هـ، تح: محمد حسن محمد حسن إسماعيل الشافعي، ج ١، ص ٢٣٦، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م).

(٣) محمد بن أحمد بن علي، الإدريسي، أبو عبد الله، الشريف التلمساني، العلوي، من أعلام المالكية، انتهت إليه إمامتهم بالمغرب، ولد سنة ٧١٠هـ، صنف: مفتاح الوصول، ومثارات الغلط، وشرح جمل الخونجي، ويراها، توفي سنة ٧٧١هـ.

(أصول الفقه تاريخه ورجاله، ص ٣٦٢، ٣٦٣ / مفتاح الوصول إلى بناء الفروع على أصول . للإمام الشريف أبي عبد الله محمد بن أحمد الحسني التلمساني، تد: ٧٧١هـ، تح: محمد علي فركوس، ص ٥٥٢، وما بعدها، ط: الأولى، المكتبة المكية، مكة المكرمة، مؤسسة الريان، بيروت، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م).

(٤) مفتاح الوصول . ص ٥٥٢ .



وعرفه ابن قدامة<sup>(١)</sup> بقوله: " فهم الحكم في المسكوت من المنطوق بدلالة سياق الكلام ومقصوده ومعرفة وجود المعنى في المسكوت بطريق الأولى"<sup>(٢)</sup>.

**تعريف العلامة الحلي<sup>(٣)</sup> من الإمامية بأنه:** " كون المعنى المسكوت عنه أولى بالحكم من المنصوص عليه"<sup>(٤)</sup>.

(١) عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامه، المقدسي، أبو محمد، فقيه من أكابر الحنابلة، ولد سنة ٥٦١هـ في جماعيل بنابلس بفلسطين، تخرج عليه خلق كثير، صنف مختصر العلل لخلال، والمغني في الفقه، وروضة الناظر في الأصول، وغيرها، توفي سنة ٦٢٠هـ ودفن بجبل قاسيون.

أصول الفقه تاريخه ورجاله. ص ٢٣٠-٢٣٢).

(٢) (روضة الناظر. ج ١، ص ٢٦٣).

(٣) جمال الدين الحسن بن يوسف بن علي بن المطهر الحلي، أحد كبار فقهاء ومتكلمي الشيعة الإمامية في القرن السابع الهجري، ويُقال للحلي في المحافل الشيعية العلامة الحلي حتى كاد يختص لقب العلامة به دون غيره، والحلي نسبة لى الحلة بلدة بالعراق، ولد سنة ٦٤٨هـ، صنف منتهى المطلب في تحقيق المذهب، ومبادئ الوصول، ومصباح الأنوار، وغيرها، توفي سنة ٧٢٦هـ.

(أصول الفقه تاريخه ورجاله، ص ٣٠٣، ٣٠٤).

(٤) (مبادئ الأصول . جمال الدين الحسن بن يوسف بن علي بن المطهر الحلي ، ٧٢٦هـ، تح: عبد الحسين محمد علي البقال، ص ٢١٧، ٢١٨، ط: الثالثة، مركز النشر - مكتب الإعلام الإسلامي، ١٤٠٤هـ).

**تعريف ابن اللحام<sup>(١)</sup> له بقوله:** " هو أن يكون المسكوت عنه موافقا في الحكم للمنطوق وأولى منه "<sup>(٢)</sup>.

**تعريف الزيدية<sup>(٣)</sup> بأنه:** " كون المسكوت عنه موافقا للمنطوق بل وأشد

(١) علاء الدين أبو الحسن علي بن محمد بن عباس بن شيبان، البعلبي ثم الدمشقي، الحنبلي، المعروف بابن اللحام، شيخ الحنابلة في وقته، اشتغل على الشيخ زين الدين بن رجب، أخذ الأصول عن الشهاب الزهري ودرس وناظر واجتمع عليه الطلبة وانتفعوا به وصنف في الفقه والأصول، توفي سنة ٨٠٣هـ بمصر.

شذرات الذهب. ج. ٧، ص ٣١).

(٢) (القواعد والفوائد الأصولية وما يتعلق بها من الأحكام. علي بن عباس البعلبي الحنبلي، تـ ٨٠٣هـ، تح: محمد حامد الفقي، ص ٢٨٦، مطبعة السنة المحمدية، القاهرة، ١٣٧٥هـ - ١٩٥٦م).

(٣) طائفة دينية تنسب إلى زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، وتسمى أحيانا بالهادوية، تتبنى فكرة الخروج على الحاكم الظالم، وهي ثلاث فرق، الجارودية أتباع أبي الجارود، وهم يطعنون في أبي بكر وعمر، والسليمانية أتباع سليمان بن جرير وهم يعظمون أبا بكر وعمر - رضي الله عنهما - ويكفرون عثمان - رضي الله عنه -، والبترية، وهذه الفرق الثلاث يجمعها القول بإمامة زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب في أيام خروجه، وكان ذلك في زمان هشام بن عبد الملك.

(الفرق بين الفرقويين الفرقة الناجية. عبد القاهر بن طاهر بن محمد البغدادي أبو منصور، تـ ٤٢٩هـ، ص ١٦، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ١٩٧٧م / اعتقادات فرق المسلمين والمشركين. محمد بن عمر بن الحسين الرازي أبو عبد الله، تـ ٦٠٦هـ / تح: علي سامي النشار، ص ٥٣، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٢هـ / فرق معاصرة تنتسب

مناسبة منه<sup>(١)</sup>.

ففي هذه التعريفات اشترط أصحابها أولوية المسكوت عنه بالحكم؛ فلا يثبت بالدلالة عندهم ما كان مساويا للمنطوق.

"والأولوية نوعان، ثباته في الأكثر، نحو قوله -تعالى-: ﴿فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٍّ﴾، [الإسراء: ٢٣]؛ فإنه يقتضي تحريم الضرب بطريق الأولى، وثانيهما: ثباته في الأقل، نحو قوله -تعالى-: ﴿وَمِنَ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ إِنْ تَأْمَنَهُ بِقِنطَارٍ يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ﴾، [آل عمران: ٧٥]، فإنه يقتضي ثبوت أمانته في الدرهم بطريق الأولى<sup>(٢)</sup>.

ومن لم يشترطها -أولوية المسكوت عنه بالحكم- كالأمدي عرفه بقوله: (ما يكون مدلول اللفظ في محل السكوت موافقاً لمدلوله في محل النطق، ويسمى فحوى الخطاب، ولحن الخطاب)<sup>(٣)</sup>.

فمفهوم الموافقة يعني إعطاء نفس حكم المنطوق به للمسكوت عنه؛ ولهذا سُمِّي مفهوم موافقة، أي: ما يكون مدلول اللفظ في محل السكوت

---

إلى الإسلام وموقف الإسلام منها. د. غالب بن علي عواجي. ج ١، ص ٣٣٤ - ٣٤٤، ط: الرابعة، المكتبة العصرية الذهبية، جدة، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م).

(١) (البحر الزخار الجامع لمذاهب الأمصار. المرتضى، أحمد بن يحيى، ت: ٨٤٠هـ، ص ٢٠٠ بتصرف، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٣٩٤هـ - ١٩٧٥م).

(٢) (شرح تنقيح الفصول. نفس الموضوع).

(٣) (الإحكام. علي بن محمد الأمدي أبو الحسن، ت: ٦٣١هـ، تح: د. سيد الجميلي، ج ٣، ص ٧٤، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤٠٤هـ).

القول الرائق فيما يتعلق بالمفهوم الموافق

(٧٩٤)

موافقا لمدلوله في محل النطق. مثل قوله تعالى: (فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٌّ)

فالمسكوت عنه - وهو تحريم ضرب الوالدين، وشتمهما - قد دلَّ عليه

اللفظ المنطوق به وهو: تحريم التأفيف.

فتقول: إذا كان مجرد التأفيف قد حرم، فمن باب أولى أن يحرم

ما لم ينطق به الشارع وهو: الضرب وكل ما هو أشد من التأفيف.

## المطلب الثاني

### إطلاقات مفهوم الموافقة

لمفهوم الموافق أسماء عديدة لعنى واحد هي:-

**الاسم الأول: مفهوم الموافقة:** لأن مدلول اللفظ في محل السكوت موافق لمدلوله في محل النطق، وهذا عند الشافعية وجمهور العلماء<sup>(١)</sup>.

**الاسم الثاني: دلالة النص،** وهذا عند الحنفية، ويقصدون بهذا ما ثبت بمعنى النص لا اجتهاداً ولا استنباطاً<sup>(٢)</sup>.

**الاسم الثالث: دلالة الدلالة،** وهذا عند بعض العلماء، ووجه ذلك: أن الحكم فيها يؤخذ من معنى النص، لا من لفظه<sup>(٣)</sup>.

**الاسم الرابع: مفهوم الخطاب**<sup>(٤)</sup>.

(١) (كشف الأسرار عن أصول البزدوي. ج ١ ص ١١٥).

(٢) (أصول الشاشي. أحمد بن محمد بن إسحاق الشاشي أبو علي، تـ ٣٤٤هـ، ص ١٠٤، دار الكتاب العربي، بيروت، بدون تاريخ / أصول السرخسي. ج ١، ص ٢٤١ / التوضيح في حل غوامض التنقيح. ج ١، ص ٢٤٥ / كشف الأسرار عن أصول البزدوي. ج ١، ص ١١٥ / البحر المحيط. ج ٣، ص ٩٣ / التقرير والتحبير. ج ١، ص ١٤٧ / التـ حبير. ج ٦، ص ٢٨٨ / إرشاد الفحول، ص ٢٧٢).

(٣) (الوجيز في أصول الفقه. د. عبد الكريم زيدان، ص ٣٥٨، ط: الأولى، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م).

(٤) (العدة في أصول الفقه. أبو يعلي محمد بن الحسين الفراء البغدادي الحنبلي، تـ ٤٥٨هـ، تح: محمد عبد القادر أحمد عطا، ج ١، ص ٧٣، ط: الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢ مرسالة في أصول الفقه

الاسم الخامس: القياس الجلي، وهذا عند الإمام الشافعي<sup>(١)</sup>،

ووجه ذلك: أنه إلحاق المسكوت بالمنطوق لمعنى يقتضي ذلك<sup>(٢)</sup>.

الاسم السادس: المفهوم الأولى<sup>(٣)</sup>.

الاسم السابع: فحوى الخطاب؛ لأن فحوى الكلام ما يفهم منه قطعاً. وهذا

كذلك لأنه أولى بالحكم من المنطوق به أو مساو له<sup>(٤)</sup>.

---

للعكبري. ص ٩٥ / البرهان. ج ١، ص ٢٩٨ / روضة الناظر وجنة المناظر. عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي أبو محمد، ت ٦٢٠ هـ، ت: د. عبد العزيز عبد الرحمن السعيد، ج ١، ص ٨٨، جامعة الإمام محمد بن سعود، الرياض، ١٣٩٩ هـ / قواطع الأدلة. ج ١، ص ٢٣٧ البحر المحيط. ج ٤، ص ٣٤ / المسودة. ص ٣١٣).

(١) محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع، الهاشمي القرشي المطلبي، أبو عبد الله، أحد الأئمة الأربعة، ولد بغزة سنة ١٥٠ هـ، تخرج عليه خلق كثير لا يحصى عددهم، صنف: الحجّة، والرسالة، وإبطال الاستحسان، وغيرها، مات سنة ٢٠٤ هـ بمصر.

(تذكرة الحفاظ. أبو عبد الله شمس الدين محمد الذهبي، ت ٤٨٧ هـ، ج ١، ص ٣٦١ - ٣٦٣، دار الكتب العلمية، بيروت، بدون تاريخ / أصول الفقه تاريخه ورجاله. ص ٦٣ - ٧٠).

(٢) (شرح اللمع. ج ٢، ص ٤٢٤، ف ٤٢٢ / الإبهاج. ج ١، ص ٩٣٨، ٩٣٩ / البحر المحيط. ج ٣، ص ٩٢ / إرشاد الفحول. ص ٣٠٣).

(٣) (إرشاد الفحول. ص ٢٧٢).

(٤) (العدة. ج ١، ص ٧٣ / اللمع في أصول الفقه. أبو إسحاق إبراهيم بن علي الشيرازي، ت ٤٧٦ هـ، ص ٤٤، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م / شرح اللمع.

أبو إسحاق إبراهيم بن علي الشيرازي، ت ٤٧٦ هـ، ترح: د. عبد المجيد تركي، ج ٢، ص ٤٢٤، ف ٤٢٢، ط: الأولى، دار الغرب الإسلامي، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م / روضة الناظر. نفس الموضوع / الأحكام. ج ٣، ص ٧٤، / منتهى الوصول. جمال الدين أبو عمرو عثمان بن عمر بن أبي بكر بن الحاجب، ت ٦٤٦ هـ، ص ١٠٨، ط: الأولى، مطبعة

### الاسم الثامن: فحوى اللفظ<sup>(١)</sup>.

الاسم التاسع: التنبيه بالأدنى على الأعلى ، وبالأعلى على الأدنى<sup>(٢)</sup>.

الاسم العاشر: تنبيه الخطاب. قاله الإسنوي<sup>(٣)</sup>.

السعادة، القاهرة، ١٣٢٦هـ/ النبذة الزكية في القواعد الأصولية. الحافظ البرماوي شمس السدين محمد بن عبد الدائم، تـ ٨٣١هـ، تح: عبد الله رمضان موسى، ص ٧٤، ط: الأولى، ١٤٣٥هـ - ٢٠١٤م، مكتبة التوعية الإسلامية، القاهرة/ البحر المحيط. ج ٣، ص ٩٠/ المدخل. ص ٢٧٣/ حاشية العطار. ص ٣١٧).

(٤) (التلخيص في أصول الفقه. أبو المعالي عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني، تـ ٤٧٨هـ، تح: عبد الله جولم النبالي - بشير أحمد العمري، ج ٢، ص ١٨٣، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م/ الإبهاج. ج ٣، ص ٩٣٨/ شرح التلويح على التوضيح لمستن التنقيح في أصول الفقه.. سعد السدين مسعود بن عمر التفتازاني، تـ ٧٩٢هـ، تح: زكريا عميرات، ج ١، ص ٢٥٠، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م).

(١) (المستصفى. قي علم الأصول. محمد بن محمد الغزالي أبو حامد، تـ ٥٠٥هـ، تح: محمد عبد السلام عبد الشافي، ص ٢٦٥، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٣هـ/ روضة الناظر. نفس الموضوع).

(٢) (متهى الوصول. نفس الموضوع).

(٣) عبد الرحيم بن الحسن بن علي بن عمر بن علي بن ابراهيم الأرموي الأسنوي، نزيل القاهرة، الشيخ جمال الدين أبو محمد، ولد سنة ٧٠٤ أربع وسبعمائة، أخذ العلم عن: الجلال القزويني والقونوي وغيرهما وأخذ العربية عن أبي حيان، صنف التصانيف المفيدة منها: المهمات، والتنقيح فما يرد على الصحيح، والهداية إلى أوهام الكفاية، وزائد الأصول، وشرح المنهاج للبيضاوي، وغيرها، وكانت وفاته سنة ٧٧٢هـ.

(البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع. العلامة محمد بن علي الشوكاني، تـ ١٢٥٠هـ، ج ١، ص ٣٥٢-٣٥٤، دار المعرفة، بيروت، بدون تاريخ).

(٤) (نهاية السؤل شرح منهاج الوصول مع حاشية سلم الوصول. جمال الدين عبد الرحيم

الاسم الحادي عشر: مفهوم الخطاب، أي: ما عرف من اللفظ بنوع نظر<sup>(١)</sup>.

الاسم الثاني عشر: التنبيه<sup>(٢)</sup>.

الاسم الثالث عشر: لحن الخطاب؛ لأن لحن الخطاب عبارة عن معنى

الخطاب<sup>(٣)</sup>. ويعبر بعضهم عنه بقوله: "لحن القول"؛ لأن لحن القول ما

فهم منه بضرب من الفطنة<sup>(٤)</sup>.

---

بن الحسن الإسني، تـ٧٧٢هـ، تح: د. شعبان إسماعيل، ج١، ص٣٦٠، ط: الأولى، دار ابن حزم، بيروت، ١٤٢٠-١٩٩٩ / التمهيد في تخريج الفروع على الأصول. جمال الدين عبد الرحيم بن الحسن الإسني، تـ٧٧٢هـ، تح: د. محمد حسن هيتو، ص٢٤٠، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٠هـ / نشر البنود على مراقبي السُّعود. عبد الله بن إبراهيم العلوي الشنقيطي، تـ١٢٣٠هـ، تعليق: فادي نصيف - طارق يحيى، ج١، ص٧٧، ط: الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م).

(١) (قواطع الأدلة في الأصول. أبو المظفر منصور بن محمد بن عبد الجبار السمعاني، تـ٤٨٩هـ، تح: محمد حسن محمد حسن إسماعيل الشافعي، ج١، ص٢٣٧، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٨-١٩٩٧).

(٢) (اللمع. ص٣٣ / روضة الناظر. ج١، ص٢٦٣).

(٣) (التلخيص. نفس الموضوع / الإبهاج. نفس الموضوع / الإحكام. نفس الموضوع / التلويح على التوضيح. نفس الموضوع / النبذة الزكية. نفس الموضوع / البحر المحيط. نفس الموضوع / التحبير شرح التحرير. ج٦، ص٢٨٧٢ / إرشاد الفحول. ص٣٠٢ / حاشية العطار. نفس الموضوع / تحفة المسؤول في شرح مختصر منتهى السؤل. أبو زكريا يحيى بن موسى الرهوني، تـ٧٧٣هـ، تح: د. يوسف الأخضر القيم، ج٣، ص٣٢٥، ط: الأولى، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، دبي، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م).

(٤) (رسالة في أصول الفقه. أبو علي الحسن بن شهاب الحسن العكبري

الحنبلي، تـ٤٢٨هـ، تح: د. موفق بن عبد الله بن عبد القادر، ص٩٩، المكتبة المكية، مكة



وهذا عند من جعل اللحن ومفهوم الموافقة مترادفين.  
لأن بعض العلماء قد أطلق "لحن الخطاب" وأراد به دلالة الاقتضاء؛ قال الشيرازي<sup>(١)</sup>: "... والثاني: لحن الخطاب، وهو ما دل عليه اللفظ من الضمير الذي لا يتم الكلام إلا به وذلك مثل قوله -ﷺ-: ﴿فَقُلْنَا اضْرِبْ بَعْصَاكَ الْحَجَرَ فَانْفَجَرَتْ﴾<sup>(٢)</sup> ومعناه: فاضرب فانفجرت. ومن ذلك أيضا حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، كقوله -ﷺ-: ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ﴾<sup>(٣)</sup>، ومعناه: أهل القرية...<sup>(٤)</sup>.

---

المكرمة، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م / العدة. ج ١، ص ٧٣ / ق).

(١) إبراهيم بن علي بن يوسف الفيروز آبادي الشيرازي، أبو إسحاق، العلامة المناظر. ولد في فيروز آباد (بفارس) (٣٩٣هـ)، ظهر نبوغه في علوم الشريعة الإسلامية، فكان مرجع الطلاب ومفتي الأمة في عصره، اشتهر بقوة الحجّة في الجدل والمناظرة، صنّف: التنبيه والمهذب في الفقه، وطبقات الفقهاء و اللّمع في أصول الفقه وغيرها، مات ببغداد سنة (٤٧٦هـ).

(العبر. ج ٣، ص ٢٨٥، ٢٨٦ / شذرات الذهب. ج ٣، ص ٣٤٩ / الأعلام. لخير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي، المتوفى سنة: ١٣٩٦هـ، ج ١، ص ٥١، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة: الثالثة، سنة: ١٣٨٩م).

(٢) (البقرة: ٦٠).

(٣) (يوسف: ٨٢).

(٤) (اللمع. ص ٤٤، ٤٥).

فما رآه لحنًا للخطاب عند معظم الأصوليين دلالة اقتضاء، وبذا يكون مخالفاً للحن الخطاب المرادف لمفهوم الموافقة.

قال في العدة: "وقيل: لحن القول ما دل عليه وحذف استغناء عنه بدليل الكلام عليه، نحو قوله -تعالى-: ﴿وَإِذِ اسْتَسْقَى مُوسَى لِقَوْمِهِ فَقُلْنَا اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانْفَجَرَتْ﴾ (البقرة: ٦٠)؛ فدل على أنه ضرب فانفجرت. ونحو قوله: ﴿أَذْهَبَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ إِنَّهُ طَغَىٰ﴾ [طه: ٤٣]، ولم يذكر أنهما ذهبا اكتفاءً بما حكاه من جواب فرعون لهما حتى قال: ﴿فَمَنْ رَبُّكُمَا يَا مُوسَىٰ. قَالَ رَبُّنَا الَّذِي أَعْطَىٰ كُلَّ شَيْءٍ حَلْقَهُ ثُمَّ هَدَىٰ﴾ [طه: ٤٩، ٥٠] وأشبه ذلك" (١).

قال المناوي (٢): "لحن الخطاب عند أهل الأصول الإضمار الذي لا يستغني الكلام عنه وقيل: هو فحوى الخطاب" (٣).

(١) (العدة. ج ١، ص ٧٣، ٧٤).

(٢) عبد الرؤف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين، الملقب زين الدين، الحدادي، ثم المناوي، القاهري، الشافعي، الإمام الكبير الحجة الثبت القدوة، صاحب التصانيف السائرة وأجل أهل عصره من غير ارتياب، ولد سنة ٩٥٢هـ، كان إماماً فاضلاً زاهداً عابداً قانتاً لله خاشعاً له كثير النفع، صنف: عماد البلاغة، وكتاب في أسماء البلدان، والتوقيف على مهمات التعاريف، وغيرها، توفي سنة ١٠٣١هـ.

(كشف الظنون. ج ١، ص ٥١٢ / خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، محمد أمين بن فضل الله بن محب الدين بن محمد المحبي، ت ١١١١هـ، ج ٢، ص ٤١٢-٤١٦، دار صادر، بيروت، بدون تاريخ / البدر الطالع. ج ١، ص ٣٥٧).

(٣) (التوقيف على مهمات التعاريف. محمد عبد الرؤف المناوي، ت ١٠٣١هـ، تح: د. محمد رضوان الداية، ص ٦١٨، دار الفكر، بيروت، ١٤١٠هـ).

وقد قسم المحقق الحلبي الخطاب إلى ثلاثة أقسام قائلاً: "وهو - الخطاب - ثلاثة: الأول: لحن الخطاب، كقوله: "اضرب بعصاك الحجر فانفجرت"، أراد فضرب. الثاني: فحوى الخطاب: وهو ما دل عليه التنبية، كقوله - تعالى - فلا تقل لهما أف". الثالث: دليل الخطاب، وهو تعليق الحكم على أحد وصفي الحقيقة، كقوله: (في سائمة الغنم الزكاة<sup>(١)</sup>)"<sup>(٢)</sup>.  
وعرف الشهيد الأول<sup>(٣)</sup> لحن الخطاب بقوله: "لحن الخطاب، وهو: ما استفيد من المعنى ضرورة، مثل قوله - تعالى -: ﴿أَنْ اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْبَحْرَ

(١) بلفظه المذكور قال عنه ابن الملقن: "لا أعرفه هكذا".

أخرجه البخاري عن أنس - - بمعناه، ولفظه: "وفي صدقة الغنم في سائماتها إذا كانت أربعين إلى عشرين ومائة شاة..".

(صحيح البخاري. كتاب: الزكاة، باب: زكاة الغنم، ج٢، ص٥٢٧، ح: ١٣٨٦ / خلاصة البدر المنير في تخريج كتاب الشرح الكبير للرافعي. عمر بن علي بن الملقن الأنصاري، ت٤٨٠هـ، تح: حمدي عبد المجيد إسماعيل السلفي، كتاب: الزكاة، باب: لا زكاة في مال حتى يحول عليه الحول، ج١، ص٢٩٢، ح: ١٠٠٥، مكتبة الرشد، الرياض، ١٤١٠هـ).

(٢) (المعتبر في شرح المختصر. نجم الدين، أبو القاسم جعفر بن الحسن المحقق الحلبي، ت٦٧٦هـ، تح: وتصحيح: مجموعة إشراف: ناصر مكارم شيرازي، ج١، ص٣١، ١٣٦٤هـ).

(٣) الشيخ شمس الدين، أبو عبد الله محمد بن جمال الدين مكّي العاملي، المعروف بالشهيد الأول، أحد أبرز فقهاء الشيعة الإمامية، ترك آثاراً واضحة على الفقه الشيعي تجديداً وتطويراً وتنقيحاً، له العديد من التصانيف، توفي سنة ٧٨٦هـ.

(أعيان الشيعة. السيد محسن الأمين، ت١٣٧١هـ، تح: حسن الأمين، ج١، ص٢٨١).

فانفلق﴾ ، أي: فضرِب فانفلق<sup>(١)</sup>.

وبعضهم قد أطلق لحن الخطاب مرادفاً لمفهوم المخالفة<sup>(٢)</sup>.

وتجدر الإشارة إلى أن بعض الأصوليين قد خص مصطلح "فحوى الخطاب" بما إذا كان المسكوت عنه أولى وأحق بالحكم من المنطوق، وأن مصطلح "لحن الخطاب" خاص بما إذا كان المسكوت عنه مساوياً للمنطوق؛ الأمر الذي يثبت أنه لا ترادف بين هذه المصطلحات؛ لأنه حينئذٍ سيكون كل منها قسم من مفهوم الموافقة لا مرادفاً له؛ فمفهوم الموافقة عندئذٍ يعمها ولا يختص بأياها<sup>(٣)</sup>.

(١) ذكرى الشيعة في أحكام الشريعة. الشهيد الأول، أبو عبد الله شمس الدين محمد، ٧٨٦هـ، ج ١، ص ٥٣، ط: الأولى، مؤسسة أهل البيت لإحياء التراث، ١٤١٩هـ).

(٢) (نهاية السؤل. ج ٢، ص ٢٠٥).

(٣) (قواطع الأدلة. نفس الموضع).

## المطلب الثالث

### شروط مفهوم الموافقة

يشترط في مفهوم الموافقة ما يلي :-

**الشرط الأول:** أن يكون المعنى الموجب المشترك المناسب موجبا للحكم.

**الشرط الثاني:** أن يكون المعنى المشترك في الفرع أكد<sup>(١)</sup>.

(١) (تحفة المسؤول في شرح مختصر منتهى السؤل. أبو زكريا يحيى بن موسى الرهوني، تـ ٧٧٣هـ، ج٣، ص ٣٢٧، ط: الأولى، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، دبي، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م / نهاية الوصول، ج، ص ٢٥).  
(٢) لم يتفق العلماء على اشتراط الأولوية في المفهوم أو الاكتفاء بالمساواة على قولين :-

الأول: اشتراط الأولوية، ونسبه الصفي للأكثرين.

الثاني عدم اشتراط الأولوية والاكتفاء بمعرفة الحكم في المنطوق ومعرفة مساواة مناسبه في المسكوت.

قال الشوكاني: " شرط بعضهم في مفهوم الموافقة أن يكون أولى من المذكور، وقد نقله إمام الحرمين الجويني في البرهان عن الشافعي وهو ظاهر كلام الشيخ أبي إسحاق الشيرازي ونقله الهندي عن الأكثرين وأما الغزالي وفخر الدين الرازي وأتباعهما، فقد جعلوه قسامين تارة يكون أولى، وتارة يكون مساويا، وهو الصواب؛ فجعلوا شرطه: أن لا يكون المعنى في المسكوت عنه أقل مناسبة للحكم من المعنى المنطوق به قال الزركشي، وهو ظاهر كلام الجمهور من أصحابنا وغيرهم".

قال الزركشي: " .. وما ذكرناه من أن مفهوم الموافقة تارة يكون أولى وتارة يكون مساويا هو ما ذكره الغزالي والإمام فخر الدين وأتباعه، ومنهم من شرط فيه الأولوية، وهو قضية ما نقله إمام الحرمين في البرهان عن كلام الشافعي في الرسالة، وهو قضية كلام الشيخ أبي إسحاق، وعليه جرى ابن الحاجب في موضع ونقله الهندي عن الأكثرين. والصواب أن يقال: شرطه أن لا يكون المعنى في المسكوت عنه أقل مناسبة للحكم من

"وإنما يكون كذلك أن لو عرف المقصود من الحكم في محل النطق من سياق الكلام وعرف أنه أشد مناسبة واقتضاءً للحكم في محل السكوت من اقتضائه له في محل النطق"<sup>(١)</sup>. كالإكرام في المنع من التأفيف وعدم تضييع الإحسان والإساءة في الجزاء، والأمانة في أداء القنطار وعدمها في عدم أداء الدينار، وهو تنبيه بالأدنى وهو الأقل مناسبة على الأعلى وهو الأكثر مناسبة<sup>(٢)</sup>.

**الشرط الثالث:** اشترط البعض<sup>(٣)</sup> أن لا يكون المعنى في المسكوت عنه أقل مناسبة للحكم في المعنى المنطوق به<sup>(٤)</sup>.

---

المعنى في المنطوق فيه؛ فيدخل فيه الأولى والمساوي، وهو ظاهر كلام الجمهور من أصحابنا وغيرهم قال الهندي: ويدل عليه تسمية الشافعي له بالقياس الجلي؛ فإنه لا يشترط في القياس الجلي كون الحكم في المقيس أولى من المقيس عليه".  
 (روضة الناظر. ص ٢٦٣ / البحر المحيط. ج ٣، ص ٩٣ / إرشاد الفحول. ص ٣٠٢، ٣٠٣ / المدخل. ص ٢٧٣ / إجابة السائل. ص ٢٤٣).  
 (١) (الإحكام. ج ٣، ص ٧٥).  
 (٢) (تحفة المسؤول. ج ٣، ص ٣٢٦).  
 (٣) كالغزالي وفخر الدين الرازي.  
 (المستصفى. ص ٢٦٤، ٢٦٥ / البحر المحيط. ج ٣، ص ٩٣ / إرشاد الفحول. ص ٣٠٣).  
 (٤) (نهاية الوصول. ج ٥، ص ٢٠٣٦، إرشاد الفحول. ص ٣٠٢، ٣٠٣).

وصرح الصفي الهندي<sup>(١)</sup> بما يؤكد أن هذا الثالث اختيار البعض بقوله: "وهل من شرطه أن يكون الحكم فيه ثابتا بطريق الأولى من المنطوق أو لا يشترط ذلك، بل يشترط أن لا يكون دونه حتى لو كان في رتبته كان من هذا القبيل، فيه اختلاف قول؛ إذ كلام الأكثرين يدل على الأول. وكلام الشيخ الزالي -رحمته الله- صريح باشتراط الأمر الثاني دون الأول... وتسمية الشافعي -رحمته الله- إياه بالقياس الجلي يشعر بالرأي الثاني؛ فإنه ليس من شرط القياس الجلي أن يكون الحكم في المقيس أولى من المقيس عليه"<sup>(٢)</sup>.

---

(١) محمد بن عبد الرحيم بن محمد الأرموي، الهندي، ولد سنة (٦٤٤هـ). في دلهي، أخذ عنه: خل كثير، صنف: نهاية الوصول والفاثق والرسالة التسعينية في الأصول الدينية وزبدة الكلام في علم الكلام، توفي سنة (٧١٥هـ) في دمشق.  
(الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة. لحافظ شهاب الدين أبي الفضل أحمد بن علي بن محمد العسقلاني، ت٨٥٢هـ، تح: محمد عبد المعيد ضان، ج١، ص٥١ - ج٥، ص١٣٧، ٣٠٣، مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الهند، ١٣٩٢هـ/ ١٩٧٢م / كشف الظنون. ج٢، ص١٩٩١ / أبجد العلوم الوشي المرقوم في بيان أحوال العلوم. صديق بن حسن القنوجي، ت١٢٤٨هـ، تح: عبد الجبار زكار، ج٣، ص١٣٨، ١٣٩، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٧٨م / هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين. إسماعيل البغدادي، ج٢، ص١٤٣، وكالة المعارف الجليلة، استانبول، ١٩٥١م، أعادت طبعه: دار إحياء التراث العربي، بيروت).  
(٢) (نهاية الوصول. ج٥، ص٢٠٣٦، ٢٠٣٧).

## المطلب الرابع

## هل الدلالة على المفهوم الموافق دلالة قياسية

## أو دلالة لفظية؟

وفيه فروع:-

## الفرع الأول

## أقوال العلماء في المسألة

اختلف الأصوليون في دلالة النص على المفهوم الموافق هل هي لفظية أو قياسية؟ فإن كانت لفظية تصبح حجته من صغريات حجة الظهور، وإن كانت قياسية تصبح من حجة القياس؟  
وبعبارة أخرى: اختلف العلماء في مستند الحكم في محل السكوت، هل هو فحوى الدلالة اللفظية، أو الدلالة القياسية؟

قال الشيخ حسن العاملي<sup>(١)</sup>: "ذهب العلامة -رحمته الله- في التهذيب وكثير من العامة إلى أن تعدية الحكم في تحريم التأنيف إلى أنواع الأذى الزائد عنه من باب القياس، وسموه بالقياس الجلي، وأنكر ذلك المحقق -رحمته الله- وجمع من الناس، واختلفوا في وجه التعدية، فقليل: إنه دلالة مفهومه وفحواه عليه،

(١) جمال الدين أبو منصور الحسن بن زين الدين بن علي بن أحمد، الشهيد الثاني، العاملي، الجبعي، صنف: منتقى الحمان، وكتاب معالم الدين وملاذ المجتهدين، ومناسك الحج، وغيرها، توفي سنة ١٠١١هـ.  
(أمل الآمل. الحر العاملي، ت٤، ١١٠هـ، تح: السيد أحمد الحسيني، ص ٥٧-٦٣، مطبعة الآداب، النجف الأشرف، الناشر: مكتبة الأندلس، بغداد).



وسموه بهذا الاعتبار مفهوم الموافقة؛ لكون حكم غير المذكور فيه موافقا لحكم المذكور... وقال قوم: إنه منقول عن موضوعه اللغوي إلى المنع من أنواع الأذى"<sup>(١)</sup>.

### اختلف في ذلك على مذاهب :-

**المذهب الأول:** أن دلالة مفهوم الموافقة دلالة لفظية، وهو مذهب جمهور الأصوليين من الحنفية والمالكية وبعض الشافعية. قال المرادوي<sup>(٢)</sup>: "وهو الصحيح". ونقله ابن عقيل عن الحنابلة<sup>(٣)</sup>.

(١) (معالم الدين وملاذ المجتهدين. أبو منصور حسن بن زين الدين بن علي الجبعي العاملي المعروف بابن الشهيد الثاني، تـ ١٠١١هـ. ص ٢٣٠، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة، إيران).

(٢) أبو الحسن علي بن سليمان بن أحمد بن محمد المرادوي - نسبة إلى مردا من أعمال نابلس في فلسطين -، السعدي، الصالحي، الحنبلي، وُلِدَ سنة سبع عشرة و ثمانمائة (٨١٧هـ) بمردا، صَنَّف: الإنصاف في معرفة الرَّاجح من الخلاف والتنقيح المشبع في تخريج أحكام المقنع و الدر المنتقى والجواهر المجموع في معرفة الراجح من الخلاف المطلق في الفروع لابن مفلح والتحبير في شرح التحرير وغيرها، توفي سنة خمس وثمانين وثمانمائة (٨٨٥هـ) بالصالحية ودُفِن بالروضة.

(الضوء اللامع لأهل القرن التاسع. شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي، ج ٥، ص ٢٢٥-٢٢٧، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، بدون تاريخ/ شذرات الذهب. ج ٧، ص ٣٤٠، ٣٤١).

(٣) (أصول الشاشي. ص ١٠٤ / أصول البزدوي - كنز الوصول إلى معرفة الأصول. علي بن محمد البزدوي الحنفي، تـ ٣٨٢هـ، ص ١٢٠، ١٢١ / قواطع الأدلة. ج ١، ص ٢٣٦ / أصول

قال الغزالي<sup>(١)</sup>: "والمختار أنه ليس بقياس ولا منصوص أيضا ولكنه مفهوم

السرخسي. ج. ١، ص ٢٤١ / التمهيد في أصول الفقه. محفوظ بن أحمد ابن الحسن، أبو الخطاب الكلوزاني الحنبلي، تـ ٥١٠ هـ. تح: د. مفيد محمد أبو عمشة، ج ٢، ص ٢٢٥، ٢٢٦، ط: الأولى، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٥ م / روضة الناظر. ج ١، ص ٢٦٣ / الإحكام. ج ٣، ص ٧٦ / مختصر المنتهى بشرح العضد. ج ٢، ص ١٧٣ / التوضيح في حل غوامض التنقيح. ج ١، ص ٢٤٥ / كشف الأسرار. ج ١، ص ١١٥ / بيان المختصر شرح مختصر المنتهى لابن الحاجب. محمود بن عبد الرحمن بن أحمد بن محمد بن أبي بكر بن علي أبو الشاء شمس الدين الأصفهاني، تـ ٧٤٩ هـ. تح: د. محمد مظهر بقا، ج ٢، ص ٤٣٩، ط: الأولى، معهد البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م / الإبهاج. ج ١، ص ٣٦٧ / البحر المحيط. ج ٣، ص ٩٢، ٩٣ / المسودة. ص ١٩٩ / القواعد والفوائد الأصولية. ص ٢٨٧ / التقرير والتجبير. ج ١، ص ٢٩٣ / التجبير. ج ٦، ص ٢٨٨٢ / شرح الكوكب المنير. ج ٣، ص ٤٨٣ / المدخل. ص ٢٧٤ / فواتح الرحموت. عبد العلي محمد بن نظام الدين محمد السهالوي الأنصاري، تـ ١٢٢٥ هـ بشرح مسلم الثبوت للعلامة القاضي محب الله بن عبد الشكور البهاري، تـ ١١١٩ هـ، ضبط: عبد الله محمود عمر، ج ١، ص ٤٤٦، ط: الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م / إجابة السائل. ص ٢٤٣ / نشر البنود. ج ١، ص ٧٧-٧٩).

(١) أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي النيسابوري الصوفي الشافعي الأشعري، أحد أعلام عصره وأحد مشاهير علماء المسلمين في القرن الخامس الهجري، له من المؤلفات: الاقتصاد في الاعتقاد وبُغية المُريد في مسائل التوحيد والتعليقة في فروع المذهب والمستصفى وشفاء الغليل في القياس والتعليل وغيرها كثير، وُلد الغزالي سنة (٤٥٠ هـ)، تُوِّفِّي في طُوس سنة (٥٠٥ هـ) ودُفِن بظاهر قسبة طابران.

من النص على الاضطرار من غير افتقار فيه إلى افتكار"<sup>(١)</sup>.

قال الشيرازي: "وهو مذهب أهل الظاهر وأكثر المتكلمين"<sup>(٢)</sup>.

قال البخاري<sup>(٣)</sup>: "ظن بعض أصحابنا وبعض أصحاب الشافعي وغيرهم أن الدلالة قياس جلي؛ فقالوا: لما توقف على ما ذكرنا وقد وجد أصل كالتأليف

---

(اللباب في تهذيب الأنساب. أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد الشيباني الجزري، تـ ٦٣٠هـ، ج ٢، ص ٣٧٩، دار صتادر، بيروت، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م / المقتنى في سرد الكنى . محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز بن عبد الله التركماني أبو عبد الله شمس الدين الذهبي، تـ ٧٤٨هـ، تح: محمد صالح عبد العزيز المراد، ج ١، ص ١٦٥، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ١٤٠٨هـ / العبر في خير من غير. شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تـ ٧٤٨هـ، تح: د. صلاح الدين المنجد، ج ٤، ص ١٠، مطبعة حكومة الكويت، الكويت، ١٩٨٤م / الوافي بالوفيات. صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي، تح: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، ج ١، ص ٢١١-٢١٣، دار إحياء التراث، بيروت، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م / طبقات الشافعية الكبرى. تاج الدين بن علي بن عبد الكافي السبكي، تـ ٧٧١هـ، تح: د. محمود محمد الطناحي - د. عبد الفتاح محمد الحلو، ج ٦، ص ١٩١ - ٢١١، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤١٣هـ / نزهة الألباب في الألقاب أحمد ابن علي بن محمد المشهور بابن حجر العسقلاني، تح: عبد العزيز محمد بن صالح السديري، ج ١، ص ١٩٧، مكتبة الرشد، الرياض، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م).

(١) (المنحول. ص ٣٣٦).

(٢) (شرح اللمع. ج ٢، ص ٤٢٤).

(٣) عبد العزيز بن أحمد بن محمد، علاء الدين البخاري، الفقيه الحنفي الأصولي، تفقه على: عمه محمد المايمرغي وحافظ الدين الكبير محمد البخاري، صنّف شرحاً

مثلاً وفرع كالضرب وعلّة جامعة مؤثّرة كدفع الأذى يكون قياساً؛ إذ لا معنى للقياس إلا ذلك إلا أنه لما كان ظاهراً سميناً جلياً، وليس كما ظنوا على ما ذهب إليه الجمهور... ولهذا اتفق أهل العلم على صحة الاحتجاج به من مثبتي القياس ونفاته إلا ما نقل عن داود الظاهري<sup>(١)</sup>.

**قال الزركشي<sup>(٢)</sup>:** "وذهب الشافعي إلى أنه من باب القياس ورد عليه بأن سامع الخطاب يفهم منه النهي عن الضرب وإن لم ينظر في طرق القياس ويؤمن بذلك وإن لم يؤمن بالتعبد بالقياس"<sup>(٣)</sup>.

---

على أصول البزدوي سماه: [كشف الأسرار] وهو من أعظم الشروح وأكثرها فائدة وشرحاً على أصول الأخسكتي سماه: [غاية التحقيق]، توفي سنة ثلاثين وسبعمائة (٧٣٠هـ).

(أصول الفقه تاريخه ورجاله. ص ٣١٣).

(١) (كشف الأسرار. ج ١، ص ١١٥، ١١٦).

(٢) محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي، أبو عبد الله، بدر الدين، فقيه أصولي، شافعي، ولد سنة خمس وأربعين وسبعمائة (٧٤٥هـ)، صنّف: البحر المحيط والإجابة لإيراد ما استدركه عائشة على الصحابة وغيرها، توفي سنة أربع وتسعين وسبعمائة (٧٩٤هـ).

(طبقات الشافعية. أبو بكر بن أحمد بن محمد بن عمر بن قاضي شهبة، تح: د. الحافظ عبد العليم خان، ج ٣، ص ١٦٧، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٧هـ / الدرر الكامنة. ج ٥، ص ١٣٣ / شذرات الذهب. ج ٨، ص ٥٧٢ / الأعلام. ج ٦، ص ٦٠).

(٣) (البحر المحيط. ج ٣، ص ٩٣).

قال الأمدي: " والأشبه إنما هو المذهب الأول وهو الإسناد إلى فحوى الدلالة اللفظية"<sup>(١)</sup>.

فالثابت بمفهوم الموافقة أيا كان مسماه دلالة النص أو فحوى الخطاب أو لحنه ثابت من طريق اللفظ.

**معنى ذلك:** أن دلالاته على الأحكام لغوية، فينطبق عليه ما ينطبق على دلالة النص من كون الباحث عنه عالما بأسرار العربية وأسباب الوضع اللغوي ولا يشترط كونه فقيها، وغير ذلك مما يتعلق بقطعية العلة أو ظنيتها، واشتراط الأولوية والمساواة.

وهؤلاء القائلون بأن دلالة مفهوم الموافقة لفظية ليسوا على منهج واحد؛ فهم على اتجاهات:-

#### **الاتجاه الأول: إن دلالة المفهوم لفظية عرفية.**

**معنى ذلك:** أن أهل العرف قد نقلوا محل الحكم-متعلقة كالتأيف مثلا- من معناه اللغوي إلى المعنى العرفي، فالتأيف في قوله-تعالى-: ﴿فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٍّ﴾ قد نقل من معناه اللغوي إلى معنى عرفي جديد، وهو الإيذاء.

قال السبكي<sup>(٢)</sup>: " وقال الحنفية: ليس بقياس ولا يسمى دلالة النص ولكنه دلالاته لفظية، ثم اختلفوا؛ ف قيل: إن المنع من التأيف منقول بالعرف عن

(١) (الإحكام ج٣، ص٧٧).

(٢) عبد الوهاب بن علي، الإمام العالم، الفقيه، المحدث، النحوي، الناظم، تاج الدين أبو نصر ابن العلامة قاضي القضاة السبكي، ولد بالقاهرة سنة ٧٢٨هـ، شرح المنهاج في أصول الفقه للبيضاوي، كان والده العلامة قاضي القضاة قد شرح منه قطعة صغيرة وكمل هو

موضوعه اللغوي إلى المنع من أنواع الأذى"<sup>(١)</sup>.  
**الاتجاه الثاني: إن دلالة مفهوم الموافقة لفظية مجازية.**  
 وقد نسب التاج السبكي هذا الاتجاه إلى الغزالي والآمدني بقوله: "وقيل: لفظية، فقال الغزالي والآمدني: فهت من السياق والقرائن، وهي مجازية من إطلاق الأخص على الأعم"<sup>(٢)</sup>.  
 قال السبكي: "...وقيل إنه فهم من السياق والقرائن، وعليه المحققون من أهل هذا القول"<sup>(٣)</sup>.

قال الزركشي: "وقيل: إنه فهم بالسياق والقرائن وعليه المحققون من أهل هذا القول، كالغزالي وابن القشيري"<sup>(٤)</sup> والآمدني وابن الحاجب، والدلالة

- 
- عليها، وشرح مختصر ابن الحاجب، وجمع الجوامع، وغيرها، توفي سنة ٧٧١هـ.  
 (الوافي بالوفيات. ج ١٩، ص ٢١٠ / أصول الفقه تاريخه ورجاله. ص ٣٦٣، ٣٦٤).  
 (١) (رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب. تاج الدين عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي، ت ٧٧١هـ، تح: علي معوض - عادل عبد الموجود، ج ٣، ص ٤٩٦، ط: الأولى، عالم الكتب، بيروت، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م / البحر المحيط. ج ٩٣ / إرشاد الفحول. ص ٣٠٣ / معالم الدين وملاذ المجتهدين. ص ٢٣٠).  
 (٢) (جمع الجوامع. تاج الدين عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي، ت ٧٧١هـ، تح: عقيلة حسين، ص ١٨١، كلية العلوم الإسلامية، جامعة الجزائر، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م).  
 (٣) (رفع الحاجب. نفس الموضوع / جمع الجوامع. نفس الموضوع).  
 (٤) عبد الله بن عبد الكريم بن هوازن الإمام أبو سعد ابن الإمام القشيري النيسابوري، كان أكبر أولاد الشيخ وكان كبير الشأن في السلوك ذكياً أصولياً غزير العربية سمع وحدث وتوفي سنة ٥١٤هـ.  
 الوافي بالوفيات. ج ١٧، ص ١٥٨ / سير أعلام النبلاء. ج ١٩، ص ٤٢٤ - ٤٢٦).

عندهم مجازية من باب إطلاق الأخص وإرادة الأعم<sup>(١)</sup>.

قال المحلي<sup>(٢)</sup>: "فلولا دلالتهما-السياق والقرائن- في آية الوالدين على أن المطلوب بها تعظيمهما واحترامهما ما فهم منها من منع التأفيف منع الضرب ؛ إذ قد يقول ذو الغرض الصحيح لعبده: لا تشتم فلانا ولكن اضربه. ولولا دلالتهما في آية مال اليتيم على أن المطلوب بها حفظه وصيانته ما فهم منها من منع أكله منع إحراقه؛ إذ قد يقول القائل: والله ما أكلت مال فلان ويكون قد أحرقه فلا يحنث"<sup>(٣)</sup>.

(١) (البحر المحيط. ج. ٣، ص ٩٣). ٥٥.

(٢) محمد بن أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أحمد، الشيخ جلال الدين المحلي، الشافعي، ولد بمصر سنة ٧٩١هـ، برع في الفنون، فقها، وكلاما، وأصولا، ونحوا، ومنطقا، وغيرها، مصنفاة كثيرة، وأجل كتبه التي لم تكمل تفسير القرآن، وشرح جمع الجوامع، و، كانت وفاته سنة ٨٦٤هـ.

(طبقات المفسرين. أحمد بن محمد الأذنهوي، ت في القرن الحادي عشر، تح: سليمان بن صالح الخزي، ص ٣٣٦، ٣٣٧، مكتبة العلوم والحكم، السعودية، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م / اكتفاء القنوع بما هو مطبوع. أدورد فنديك، ص ١٤٠، دار صادر، بيروت، ١٨٩٦هـ).

(٣) (حاشية العلامة البناني، ت ١٧٨٠هـ على شرح الجلال المحلي على متن جمع الجوامع للإمام تاج الدين السبكي مع تقريرات لعبد الرحمن الشربيني، ج ١، ص ٢٤٣، ٢٤٤، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ١٣٥٦هـ - ١٩٣٧هـ).

قال الصفي الهندي: "والحق أن دلالة الفحوى لفظية لكن لا بحسب الوضع الأصلي ولا العرفي، بل بواسطة القرائن كما تقدم بيانه أن تحريم التأفيف لا يستلزم تحريم الضرب والقتل مطلقا، بل بواسطة سياق الكلام ومقصده"<sup>(١)</sup>.

### الاتجاه الثالث: إن دلالة المفهوم لفظية التزامية.

معنى ذلك: أن دلالة المفهوم تحصل من طريق الفهم من اللفظ في تحرير محل النطق؛ فالنهي عن التأفيف في قوله -تعالى-: ﴿فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٌ﴾<sup>(٢)</sup>، إذا كان يدل بالمطابقة على تحريم التأفيف، فإنه يدل بالالتزام على تحريم الضرب والشتم بجامع المعنى العام بينهما وهو الإيذاء.

وإليه ذهب الحنفية<sup>(٣)</sup>، والمالكية<sup>(٤)</sup>، والحنابلة<sup>(٥)</sup>، وبعض الشافعية<sup>(٦)</sup>.

قال السرخسي<sup>(٧)</sup>: "... فإن للتأفيف صورة معلومة ومعنى لأجله ثبتت الحرمة وهو الأذى، حتى إن من لا يعرف هذا المعنى من هذا اللفظ، أو كان من قوم

(١) (نهاية الوصول. ج ٥، ص ٢٠٤٣).

(٢) جزء الآية: ٣٢ من سورة الإسراء.

(٣) (شرح التلويح على التوضيح لمتن التنقيح في أصول الفقه. عبید الله بن مسعود المحبوبي البخاري الحنفي، تـ ٧١٩هـ، تح: زكريا عميرات، ج ١، ص ٢٤٥، ٢٤٦، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م. / كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدوي. علاء الدين عبد العزيز بن أحمد البخاري، تـ ٧٣٠هـ، تح: عبد الله محمود محمد عمر، ج ١، ص ١١٥، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م /

(٤) (المختصر بشرح العضد. ج ٢، ص ١٧٢).

(٥) (روضة الناظر. ج ١، ص ٢٦٣ / القواعد والفوائد الأصولية. ص ٢٨٧).

(٦) اللمع. ص ٤٤.

(٧) محمد بن أحمد بن أبي سهل، أبو بكر، السرخسي، الإمام الكبير شمس الأئمة،



هذا في لغتهم إكرام لم تثبت الحرمة في حقه، ثم باعتبار هذا المعنى المعلوم لغة تثبت الحرمة في سائر أنواع الكلام التي فيها هذا المعنى، كالشتم وغيره، وفي الأفعال كالضرب ونحوه<sup>(١)</sup>.

**المذهب الثاني:** إن دلالة مفهوم الموافقة أو دلالة النص قياسية.

وإليه ذهب أكثر الشافعية وبعض الحنفية<sup>(٢)</sup> وبعض الحنابلة<sup>(٣)</sup>، وبه قال الشافعي<sup>(٤)</sup>.

صاحب المبسوط وغيره، أحد الفحول الأئمة الكبار أصحاب الفنون، كان إماما علامة حجة متكلم فقيها أصوليا مناظرا، لزم الإمام شمس الأئمة أبا محمد عبد العزيز الحلواني حتى تخرج به وصار أنظر أهل زمانه وأخذ في التصنيف وناظر الأقران، مات سنة ٤٩٩هـ. (الجواهر المضية في طبقات الحنفية. عبد القادر بن أبي الوفاء محمد بن أبي الوفاء القرشي أبو محمد، ٧٧٥هـ - ج ٢، ص ٢٨، ٢٩، مير محمد كتب خانه، كراتشي، الهند، بدون تاريخ).

(١) (أصول السرخسي. محمد بن أحمد بن أبي سهل السرخسي أبو بكر، ٤٩٠هـ - ج ١، ٢٤١، ٢٤٢، ١، دار المعرفة، بيروت، بدون تاريخ/ مفهوم النص عند الأصوليين مع التطبيقات الفقهية. عقيل رزاق نعمان السلطاني، ص ٨١، وما بعدها، جامعة الكوفة، كلية الفقه، ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م).

(٢) (المحصول. في علم الأصول. محمد بن عمر بن الحسين الرازي، ٦٠٦هـ، تح: طه جابر فياض العلواني، ج ٥، ص ١٧٠، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، بيروت، ١٤٠٠هـ / نهاية الوصول. ج ٥، ص ٢٠٤٠ / الإبهاج. ج ٣، ص ٩٣٨، ٩٣٩ / فواتح الرحموت بشرح مسلم الثبوت. ج ١، ص ٤٤٦).

(٣) (روضة الناظر. ج ١، ص ٢٦٣ / القواعد والفوائد الأصولية. ص ٢٨٧).

(٤) (الرسالة. محمد بن إدريس أبو عبد الله الشافعي، ٢٠٤، تح: أحمد محمد

قال الشيرازي: " وهو الصحيح"<sup>(١)</sup>.

وجري عليه الشاشي<sup>(٢)</sup>؛ حيث ذكر في شروط صحة القياس: " أن يقع التعليل لحكم شرعي لا لأمر لغوي، والدليل على فساد هذا النوع من القياس أن العرب يسمون الفرس أدهم لسواده وكميتا لحمته، ثم لا يطلق هذا الاسم على الزنجي والثوب الأحمر"<sup>(٣)</sup>.

### الفرع الثاني: الأدلة

أدلة القائلين بأنها نفضية:-

الدليل الأول: إنه بديهي، ولهذا تثبت به الحدود، ولا شئ من القياس كذلك.

الدليل الثاني: القطع بالإفادة قبل شرع القياس؛ فلا يكون قياساً شرعياً.

الدليل الثالث: الأصل في القياس لا يكون مندرجا في الفرع بحيث يسري حكمه إليه إجماعاً، وههنا قد يكون، مثل: لا تعطه ذرة؛ فإنه يدل على أن لا

شاکر، ص ٥١٢، وما بعدها، ١٣٥٨ هـ — ١٩٣٩ م، بدون/ البحر

المحيط. ج ٣، ص ٣٠٩/ إرشاد الفحول. ج ١، ص ٣٠٣/

(١) (شرح اللمع. ج ١، ص ٤٢٤).

(٢) أحمد بن محمد بن إسحاق الشاشي، أبو علي، نظام الدين، الحنفي،

صنف: الخمسين في أصول الفقه، توفي سنة ٣٤٤ هـ،

هدية العارفين. ج ١، ص ٦٢.

(٣) (أصول الشاشي. ص ١٤-٣١٩).

يعطيه أكثر منه مع أن الذرة جزء منه وداخل فيه؛ فلا يكون قياساً؛ لأن اختلاف اللوازم يستلزم اختلاف الملزومات<sup>(١)</sup>.

**أجيب عن هذا الدليل:** إنا لانسلّم أن دلالة نفي الحبة لنفي ما فوقها من قبيل الفحوى، بل من قبيل الاقتضاء؛ ضرورة أن صدق نفي الحبة يتوقف على نفي ما فوقها إذ لو وجد ما فوق الحبة لوجدت الحبة، وحينئذ لا يصدق نفي الحبة. كما رد بأن المقدمة الأولى غير مسلمة؛ لأن وجوب عدم اندراج الأصل في الفرع ممنوع، وإنما الممتنع الاندراج الذي يوجب الفردية، وليس الذرة فرداً من المال الكثير<sup>(٢)</sup>.

**الدليل الرابع:** لو كان الحكم فيه ثابتاً بالقياس لوجب أن لا يقول به من لا يقول بالقياس؛ ضرورة أنه لا قائل بطريق حكمه لكنه ليس كذلك، بل قال به كلهم أو أكثرهم، فإذا ليس طريق ثبوت الحكم فيه القياس<sup>(٣)</sup>.

**الدليل الخامس:** إنه لو كان طريق ثبوته القياس لوجب أن لا يعلم العاقل حرمة ضرب الوالدين من حرمة تأفيفهما إعظاماً لهما عندما يمنعه الشارع عن القياس، لكنه ليس كذلك اتفاقاً<sup>(٤)</sup>.

---

(١) (مختصر المنتهى بشرح العضد. ج ٢، ص ١٧٣ / البحر المحيط. ج ٣، ص ٩٣ / فواتح الرحموت بشرح مسلّم الثبوت. ج ١، ص ٤٤٦، ٤٤٧).

(٢) (مختصر المنتهى بشرح العضد. ج ٢، ص ١٧٣ / نهاية الوصول. ج ٥، ص ٢٠٤٢ / فواتح الرحموت بشرح مسلّم الثبوت. ج ١، ص ٤٤٦، ٤٤٧).

(٣) (نهاية الوصول. ج ٥، ص ٢٠٤١).

(٤) (نهاية الوصول. ج ٥، ص ٢٠٤٢).

وأجيب عن هذين الدليلين: بأن القياس فيه يقيني، والخلاف إنما هو في الظني لا غير؛ فلم يكن ذلك الخلاف قادحاً فيه، والمنع إنما يتصور عن القياس الظني دون اليقيني؛ فلم يكن ذلك المنع مانعاً من العلم به. ولو فرض الكلام في المنع عن القياس اليقيني فعند ذلك لا نسلم نفي اللازم، وهو وإن كان محالاً لكن المنع عن القياس اليقيني أيضاً محال، والمحال جاز أن يستلزم المحال<sup>(١)</sup>.

**الدليل السادس:** إنه لا يشترط في القياس أن يكون المعنى المناسب الموجب للحكم في الفرع أشد مناسبة له من حكم الأصل إجماعاً، وهذا النوع من الاستدلال يشترط فيه ذلك؛ فلا يكون قياساً. وأجيب عنه بمنع الإجماع، والعجب أن من تمسك به كيف تمسك وكلام الغزالي صريح في عدم اشتراط<sup>(٢)</sup> ما ذكره<sup>(٣)</sup>.

**الدليل السابع:** قال الهندي: "وهو المعول عليه في إبطال كون دلالة الفحوى قياسية. إن في صورة الفحوى قد يكون حكم المسكوت عنه أسبق إلى الذهن من حكم المنطوق به عند سماعه، وفهم حكم الفرع في القياس عند سماع حكم الأصل إما متأخراً عنه أو هو معه لا غير؛ فلا يكون الحكم المثبت بالفحوى قياساً. والحق أن دلالة الفحوى لفظية لكن لا بحسب الوضع الأصلي ولا العرفي، بل بواسطة القرائن كما تقدم بيانه أن تحريم

(١) (نهاية الوصول. ج ٥، ص ٢٠٤٢).

(٢) (المستصفي. ص ٢٦٤).

(٣) (نهاية الوصول. ج ٥، ص ٢٠٤٣).

التأنيف لا يستلزم تحريم الضرب والقتل مطلقا، بل بواسطة سياق الكلام ومقصده، وعند هذا ظهر سقوط أدلة القائلين بالقياس<sup>(١)</sup>.

**الدليل الثامن:** إن العرب إنما وضعت هذه الألفاظ للمبالغة في التأكيد للحكم في محل السكوت وأنها أفصح من التصريح بالحكم في محل السكوت، ولهذا فإنهم إذا قصدوا المبالغة في كون أحد الفرسين سابقا للآخر قالوا: هذا الفرس لا يلحق غبار هذا الفرس، وكان ذلك عندهم أبلغ من قولهم: هذا الفرس سابق لهذا الفرس وكذلك إذا قالوا فلان يأسف بشم رائحة مطبخه فإنه أفصح عندهم وأبلغ من قولهم فلان لا يطعم ولا يسقي<sup>(٢)</sup>.

**الدليل التاسع:** إن الحكم الثابت بمفهوم الموافقة مستند في فهمه إلى المناط اللغوي، وهو المعنى المقصود من الحكم المنصوص عليه، فلم يتوقف فهمه على الاجتهاد والاستنباط والتأمل الدقيق، بل إنه عند سماع اللفظ والنص يتنبه الذهن من العارف باللغة، فينتقل مباشرة من المنطوق إلى المسكوت انتقالا ذهنيا سريعا بدون توقف على مقدمات شرعية، أو استنتاجية<sup>(٣)</sup>.

(١) (نهاية الوصول ج ٥، ص ٢٠٤٣، ٢٠٤٤).

(٢) (الإحكام ج ٣، ص ٧٦).

(٣) (المهذب في علم أصول الفقه المقارن تحرير لمسائله ودراستها دراسة نظرية تطبيقية. د. عبد الكريم بن علي بن محمد النملة، ج ٤، ص ١٧٥٠، ط: الأولى، مكتبة الرشد، الرياض، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م).

**أدلة القائلين بأنها قياسية: -**

**الدليل الأول:** إن المنع من التأفيف مثلا لو دل على المنع من الضرب والشتم لفظا لدل عليه إما بحسب الوضع اللغوي، أو بحسب الوضع العرفي، والأمران باطلان؛ فبطل القول بدلالته لفظا. أما الأول: فلأن التأفيف غير الضرب، وليس هو جزء منه، وهو معلوم قطعاً؛ فالمنع منه لا يكون منعا من الضرب لا بطريق المطابقة ولا بطريق التضمن. وأما الثاني: وهو كما يقال: المنع من التأفيف نقل إلى المنع من جميع أنواع الأذى، فهو أيضا باطل؛ لأن النقل خلاف الأصل، وإن الأصل هو التقرير على الوضع الأول؛ فلا يصار إليه إلا عند قيام الدلالة.

**الدليل الثاني:** إن دلالاته عليه لو كانت لفظية لما توقفت معرفتها على معرفة سياق الكلام ومقاصده؛ لأن معرفة المقاصد المعتبرة بالعبارة تتوقف على معرفة دلالة العبارة عليها، فلو توقفت دلالة العبارة عليها لزم الدور وهو ممتنع، لكنها تتوقف فليس إذن دلالاته لفظية.

**الدليل الثالث:** لو كان النهي عن التأفيف نهيا عن الضرب والقتل لفظا لما حُسِّنَ النهي عنه مع الأمر بالقتل، كما لا يحسن الأمر بالقتل مع النهي، لكنه قد يحسن؛ فهو إذا ليس نهيا عنه لفظاً<sup>(١)</sup>.

**الدليل الرابع:** لولا المعنى الموجب وجوده أي: وجود حكم الأصل في الفرع لما حُكِمَ فيه؛ فثبوت الحكم فيه لأجل المعنى الموجب، وهو القياس.

(١) (المحصول.ج،ص ١٧٠، ١٧١ / نهاية الوصول.ج.٥، ص ٢٠٤٠، ٢٠٤١).

أجيب عن هذا الدليل: أن ملاحظة المعنى الموجب لثبوت الحكم لا يوجب النظرية حتى يكون قياساً، كما في القضا التي قياساتها معها فإنها ضرورية مع أن القياس الموجب للحكم موجود هناك، وهذا غير وافٍ؛ إذ النظرية غير لازمة للقياس، كيف وهو يقول: إنه قياس جلي<sup>(١)</sup>.

وأجاب في المختصر: "بأنه شرطه لغةً، ومن ثمة قال به النافي للقياس"<sup>(٢)</sup>.

### الفرع الثالث: نوع الخلاف في هذه المسألة

وفيه مسائل:-

الأولى: أقوال العلماء في ذلك:-

القول الأول: إن الخلاف لفظي لا ثمرة له، وهو اختيار إمام

الحرمين، والغزالي، وابن قدامة، والتفتازاني<sup>(٣)</sup>.

(١) (فواتح الرحموت. ج ١، ص ٤٤٧).

(٢) (مختصر المنتهى بشرح العضد. ج ٢، ص ١٧٣).

(٣) سعد الدين التفتازاني، ولد سنة ٧٢٢هـ بتفتازان - قرية كبيرة من نواحي نسا بخراسان -، صنف: شرح تلخيص المفتاح وتصريف الزنجاني ورسالة الشمسية والتوضيح والعقائد والحاشية على شرح العضد، وغيرها، توفي سنة (٧٩٢هـ).

(معجم البلدان. ياقوت بن عبد الله الحموي أبو عبد الله، ت ٦٢٦هـ، ج ٢، ص ٣٥، دار الفكر، بيروت، بدون تاريخ/ الدرر الكامنة. ج ٦، ص ١١٢، ١١٣ / طبقات المفسرين. ص ٣٠١، ٣٠٢ / إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون. إسماعيل باشا بن محمد أمين بن مير سليم البغدادي، ت ١٣٣٩هـ، ج ٢، ص ٧٧، ١٠٤، ١٥١، ٧٢٤، دار إحياء التراث العربي، بيروت، بدون تاريخ / أسماء الكتب. عبد اللطيف محمد رياض زاده، تح: د. محمد التوبجي ص ١٠٤، دار الفكر

قال الجويني مشيراً إلى أن الخلاف في هذه المسألة لفظي لا ثمرة له: " ..

ومن سمي ذلك قياساً فمتعلقة أنه ليس مصرحاً به، والأمر في ذلك قريب "

وقال في موضع آخر: " .. وهذه مسألة لفظية ليس وراءها فائدة معنوية... " (١).

قال الغزالي: " ومن سماه قياساً اعترف بأنه مقطوع به ولا مشاحة في

الأسامي " (٢).

قال ابن قدامة: " .. ومن سماه قياساً سلم أنه قاطع، فلا تضر تسميته

قياساً " (٣).

قال التفتازاني: " والحق أن النزاع لفظي " (٤).

القول الثاني: أن الخلاف معنوي له ثمرة وليس بلفظي، وهو الصواب؛ لما يلي.

• إنه إذا كان من باب القياس فإن نسخ المنطوق يكون نسخاً للمفهوم،

لأن نسخ الأصل نسخ لفرعه. وإن كان دلالة لفظية فلا يكون نسخ

أحدهما نسخاً للآخر (٥).

---

بيروت، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م / البدر الطالع. ح ٢، ص ٣٠٣، ٣٠٤ / اكتفاء

القنوع. ص ١٩٨، ٣٤٨، ٣٥٧، ٣٥٨ / هدية العارفين. ج ٢، ص ٤٢٩، ٤٣٠.

(١) (البرهان. ج ٥١٦، ٥٣٧، ٢).

(٢) (المستصفي. ص ٣٠٥).

(٣) (روضة الناظر. ج ١، ص ٢٦٤).

(٤) (حاشية التفتازاني على شرح العضد على مختصر ابن الحاجب. ج ٢، ص ١٧٣).

(٥) (المسودة. ص ١٩٨ / المختصر في أصول الفقه. ص ١٣٩).



• على القول بلفظية دلالاته يجوز النسخ به، وعلى القول بكونها قياسية

لا يجوز النسخ به عند البعض<sup>(١)</sup>.

**قال ابن النجار<sup>(٢)</sup>:** "ومن فوائد الخلاف أنا إذا قلنا: أن دلالاته لفظية جاز

النسخ به، وإن قلنا: قياسية فلا"<sup>(٣)</sup>.

**قال البخاري:** "قوله: [وإنه يعمل عمل النص]، أي هذا النوع وهو دلالة

النص يثبت به عند المصنف ما يثبت بالنصوص، حتى الحدود والكفارات،

وكذا عند من جعله قياساً من أصحاب الشافعي؛ لأنها تثبت بالقياس

(١) (إرشاد الفحول. ص ٣٣٠).

(٢) قاضي القضاة، تقي الدين أبو البقاء، محمد بن شهاب الدين أحمد بن عبد

العزیز بن علی الفتوحی المصری الحنبلي، الشهير بابن النجار، وُلِدَ سنة (٨٩٨هـ)

ونشأ بها، تبحرَ في العلوم الشرعية وما يتعلّق بها، وبرع في فني الفقه

والأصول، صنّف: منتهى الإرادات في جمع المقنع مع التنقيح والزيادات في فروع

الفقه الحنبلي و الكوكب المنير المسمى بمختصر التحرير، وغيرهما، تُوفِّي سنة

اثننتين وتسعين وسبعمائة (٧٩٢هـ).

( السُّحْبُ الوابلة على ضرائح الحنابلة. محمد بن عبد الله بن حميد النَّجْدِي المَكِّي،

تح: بكر ابن عبد الله أبو زيد، د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، ج ٢، ص ٨٥٣ -

٨٥٨، مؤسسة الرسالة، بيروت / معجم المؤلفين لعمر بن رضا بن محمد راغب بن

عبد الغني كحالة، ت: ١٤٠٨هـ، ج ٨، ص ٢٧٦، طبعة: دار إحياء التراث العربي،

بيروت، بدون تاريخ / مقدمة شرح الكوكب المنير. ج ١، ص ٢١، ٢٢).

(٣) (شرح الكوكب المنير. ج، ص ٤٨٦).

عندهم، فأما عند من جعله قياساً من أصحابنا فلا يثبت به الحدود والكفارات؛ لأنها لا تثبت بالقياس عندنا؛ فهذا هو فائدة الخلاف<sup>(١)</sup>.

**قال الزركشي:** " وفائدة الخلاف في هذه المسألة أنه هل يعمل عمل النص؟، وأنه هل يجري في الحدود والكفارات،. تنبيهات: الأول: أن إمام الحرمين في البرهان في كتاب القياس أشار إلى أن الخلاف لفظي، وليس كذلك بل من فوائده أنه هل يجوز النسخ به؟، إن قلنا: لفظية جاز، وإلا فلا، وسيأتي في النسخ، ومنها ما حكيناه عن صاحب الكشف أيضاً، وقال الغزالي في باب القياس من المنحول: قالوا فائدة الخلاف فيه أنه إن كان قياساً قدم عليه الخبر وإلا فلا"<sup>(٢)</sup>.

**قال الشاشي:** " ثم دلالة النص بمنزلة النص حتى صح إثبات العقوبة بدلالة النص"<sup>(٣)</sup>.

قال الدكتور النملة: " وهو الحق عندي؛ لأنه قد ترتب على هذا الخلاف خلاف في بعض المسائل، ومنها:

١ - من يرى أن دلالة مفهوم الموافقة لفظية قد تعامل مع ذلك مثل ما يفعل مع الألفاظ: من أن اللفظ ينسخ وينسخ به، وهو أقوى من القياس. أما من يرى أن دلالة مفهوم الموافقة قياسية فقد عامل ذلك مثل ما

(١) (كشف الأسرار. ج ١، ص ١١٦، ١١٧).

(٢) (البحر المحيط. ج ١، ص ٩٤/ المنحول. ص ٣٣٦).

(٣) (أصول الشاشي. ص ١٠٥).

يفعل مع القياس: من أنه لا ينسخ، ولا ينسخ به، وهو أضعف من دلالة الألفاظ. فلو قال قائل: هل يجوز النسخ بمفهوم الموافقة؟. جوابه: إن الخلاف مبني على الخلاف في هذه المسألة، فمن قال: إن دلالة مفهوم الموافقة لفظية: قال يجوز النسخ به. ومن قال: إن دلالة مفهوم الموافقة قياسية: قال: لا يجوز النسخ به.

٢ - عند تعارض مفهوم الموافقة مع القياس فإن مفهوم الموافقة يقدم على القياس عند من يرى أن دلالاته لفظية؛ فيكون الحكم الذي استفدناه عن طريق مفهوم الموافقة مقدما على الحكم الذي استفدناه عن طريق القياس.

٣ - إن مفهوم الموافقة تثبت به العقوبات، كالحدود، والقصاص، والكفارات عند القائلين: إن دلالة مفهوم الموافقة لفظية؛ وذلك لأن هذه الدلالة لفظية خلت عن الشبهة في دلالتها، وهذا عند الحنفية. أما إذا كانت دلالة مفهوم الموافقة دلالة قياسية، فلا يُعتبر مفهوم الموافقة طريقاً لإثبات ما يندري بالشبهات من الحدود والكفارات؛ حيث إنها مقدرات، ولا مدخل للعقل أو الاجتهاد بالرأي في المقدرات، هذا أيضاً عند الحنفية. أما عند الجمهور، فإن العقوبات من حدود وكفارات تثبت بمفهوم الموافقة، سواء كانت دلالاته لفظية، أو من قبيل القياس<sup>(١)</sup>.

(١) (المهذب في أصول الفقه المقارن. ج٤، ص١٧٥٠، وما بعدها).

### الفرع الرابع: في بيان الراجح

بعد الأقوال وأدلتها يتبين رجحان القول الأول القائل بأن دلالة المفهوم الموافق دلالة لفظية؛ لما يلي:-

- سبقه إلى الفهم من غير تراخٍ؛ مما يدل على أنه مستفاد من اللفظ لا من القياس<sup>(١)</sup>.

- إن الحكم المستفاد منه يعرفه من لا يعلم شرعية القياس<sup>(٢)</sup>.

- إن مفهوم الموافقة يستدل به وإن وجد دليل من الكتاب أو السنة، ولو كان قياساً لما صح الاستدلال به عند وجودهما؛ لأن الاستدلال به عند الضرورة، قال الإمام أحمد: "سألت الشافعي عن القياس، فقال: عند الضرورة"<sup>(٣)</sup>.

قال في العدة: "ومعنى قوله: عند الضرورة إذا لم يجد دليلاً غيره من كتاب أو سنة، والاحتجاج بالتنبيه يجوز مع وجود دليل غيره"<sup>(٤)</sup>.

(١) (المستصفى. ص ٢٦٥ / روضة الناظر. ج ١، ص ٢٦٤).

(٢) (البحر المحيط. ج ٣، ص ٩٣).

(٣) (إعلام الموقعين عن رب العالمين. أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد الزرعي الدمشقي، ت ٧٥١هـ، تح: طه عبد الرؤوف سعد، ج ٢، ص ٢٨٤، دار الجيل، بيروت، ١٩٧٣م).

(٤) (العدة. ج ٢، ص ٣١٠، ٣١١).

✪ مجلة الشريعة والقانون ✪ العدد الرابع والثلاثون الجزء الثاني (١٤٤١هـ - ٢٠١٩م) ✪ (٨٢٧)

- إن الأصل في القياس الشرعي لا يكون جزء من الفرع إجماعاً، وههنا قد يكون<sup>(١)</sup>.

- إن ابن السبكي قال في تعريفه: " ما دل عليه اللفظ لا في محل النطق<sup>(٢)</sup> " فكيف يعرفه بأنه ما دل عليه اللفظ ثم يقول هو قياس !!؟

---

(١) ( كشف الأسرار عن أصول البزدوي. ج ١، ص ١١٥ / شرح التلويح على التوضيح. ج ١، ص ٢٥٦).

(٢) (الإبهاج. ج ٢٧، ص ٣).

## المطلب الخامس

### عموم مفهوم الموافقة من عدمه

وفيه فروع:

#### الفرع الأول: تحرير محل النزاع

"قصر بعض الأصوليين الخلاف في عموم المفهوم على مفهوم المخالفة دون مفهوم الموافقة؛ فقد جعل ابن اللحام، وابن عبد الشكور الخلاف فيه فقط، وصرح الكمال ابن الهمام<sup>(١)</sup> أن مفهوم الموافقة لا خلاف في عمومه"<sup>(٢)</sup>.  
قال ابن اللحام: "مفهوم المخالفة هل هو عام فيما سوى المنطوق أم لا في ذلك مذهبان"<sup>(٣)</sup>.

(١) محمد بن عبد الواحد بن عبد الحميد بن مسعود، السيواسي ثم الإسكندري، كمال الدين، المعروف بابن الهمام: إمام من أئمة الحنفية عارف بأصول الديانات والتفسير والفرائض والفقه والحساب واللغة والموسيقى والمنطق، ولد بالإسكندرية سنة (٧٩٠هـ)، صنف: فتح القدير في شرح الهداية في فقه الحنفية والتحرير في أصول الفقه والمسامرة في العقائد المنجية في الآخرة، وغيرها، توفي سنة (٨٦١هـ) بالقاهرة.

(بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة. جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، ت١١٩١هـ، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، ج٢، ص٣٨٦، المكتبة العصرية، صيدا، لبنان، بدون تاريخ/ الضوء اللامع لأهل القرن التاسع. شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي، ت١٤٩٧هـ، ج١، ص٢٧٤، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، بدون تاريخ/ البدر الطالع. ج٢، ص٢٠١، ٢٠٢).

(٢) (عموم المفهوم دراسة وتطبيقاً. د. محمد بن عبد العزيز المبارك، ص١٦، كلية الشريعة، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية).

(٣) (القواعد والفوائد الأصولية. ص٢٣٧).

وقال ابن عبد الشكور: "لمفهوم المخالفة عند قائله عموم، خلافا للغزالي"<sup>(١)</sup>.

أما الكمال فيصرح بنفي الخلاف في عموم مفهوم الموافقة؛ حيث يقول: "الاتفاق على عموم مفهوم الموافقة دلالة النص وكذا إشارة النص عند الحنفية؛ لأنهما دلالة اللفظ، واختلف في عموم مفهوم المخالفة عند قائله"<sup>(٢)</sup>.

والواقع أن حصر الخلاف في مفهوم المخالفة محل نظر؛ فإن أكثر من تكلم في هذه المسألة يجعل الخلاف في نوعي المفهوم.

قال الصفي الهندي مبينا شمول الخلاف للثنتين: "اختلفوا في أن مفهوم الموافقة على تقدير أن تكون دلالة معنوية، أو المخالفة على تقدير كونه حجة، هل له عموم أم لا؟؛ فأثبتته البعض، ونفاه البعض الآخر"<sup>(٣)</sup>.

كما أن عبارة الغزالي تشير إلى جريان الخلاف في نوعي المفهوم: "من يقول بالمفهوم قد يظن للمفهوم عموما ويتمسك به. وفيه نظر؛ لأن العموم لفظ تشابه دلالاته بالإضافة إلى المسميات والتمسك بالمفهوم والفحوى

(١) (فواتح الرحموت. ج ١، ص ٢٥)

(٢) (التحرير في أصول الفقه الجامع بين اصطلاحى الحنفية والشافعية. كمال الدين محمد بن عبد الواحد ابن عبد الحميد بن مسعود السيواسي، الشهير بابن الهمام، ت ٨٦١هـ، ص ٩٥، ٩٤، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ١٣٥١هـ/ التقرير والتحبير. ج ١، ص ٢٩٣)

(٣) (نهاية الوصول. ج ٤، ص ١٤٤٤، ١٤٤٥).

ليس متمسكا بلفظ بل بسكوت فإذا قال - بِسْكُوتٍ - : " في سائمة الغنم زكاة "؛  
فنفي الزكاة في المعلوفة ليس بلفظ حتى يعم اللفظ أو يخص وقوله -  
تعالى -: ﴿ فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٌ ﴾ [الإسراء: ٢٣] دل على تحريم الضرب لا  
بلفظه المنطوق به حتى يتمسك بعمومه وقد ذكرنا أن العموم للألفاظ لا  
للمعاني ولا للأفعال <sup>(١)</sup>.

وعلى الرغم من ذلك فإن بعض المخالفين في عموم المفهوم يوجهون كلامهم  
إلى مفهوم المخالفة دون الموافقة، وعلى رأس هؤلاء شيخ الإسلام ابن تيمية <sup>(٢)</sup>؛  
فإن له نصوصا كثيرة في نفي عموم مفهوم المخالفة، أما مفهوم الموافقة فلم  
يوجد له نص يتعرض لعمومه لا نفيا ولا إثباتا. <sup>(٣)</sup>

(١) (المستصفي. ص ٢٤٠).

(٢) أحمد بن عبد الحلیم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم، الخضر النميري،  
الحراني، الدمشقي الحنبلي، أبو العباس، تقي الدين ابن تيمية، الإمام، شيخ  
الإسلام، وُلِدَ في حران في الجزيرة الفراتية بين الخابور والفرات سنة (٦٦١هـ)،  
صنّف: رفع الملام عن الأئمة الأعلام، ودرء تعارض العقل والنقل والرسالة التدمرية،  
وغيرها كثير، توفّي سنة (٧٢٨هـ) معتقاً لا بقلعة دمشق.

(تذكرة الحفاظ. ج ٤، ص ١٤٩٦، ١٤٩٧ / تاريخ ابن الوردي. زين الدين عمر بن مظفر  
الشهير بابن الوردي، ت ٧٤٩هـ، ج ٢، ص ٢٧٥، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٧هـ -  
١٩٩٦م / البدر الطالع. ج ١، ص ٦٣-٧٢ / الأعلام. ج ١، ص ١٤٤، ١٤٥).

(٣) حيث تكررت منه عبارة: " والمفهوم لا عموم له في جانب المسكوت عنه ".



وقد بين الأمدي محل النزاع في عموم مفهوم الموافقة بقوله: "فإن كان من قبيل مفهوم الموافقة، كما في تحريم ضرب الوالدين من تنصيبه على تحريم التأفيف لهما، فحكم التحريم وإن كان شاملاً للصورتين لكن مع اختلاف جهة الدلالة؛ فثبوته في صورة النطق بالمنطوق وفي صورة السكوت بالمفهوم، فلا المنطوق عام بالنسبة إلى الصورتين ولا المفهوم من غير خلاف، وإنما الخلاف في عموم المفهوم بالنسبة إلى صورة السكوت"<sup>(١)</sup>.

### الفرع الثاني: أقوال العلماء في عموم مفهوم الموافقة

اختلف القائلون بحجية مفهوم الموافقة هل له عموم أو لا؛ على مذاهب: **المذهب الأول**: أن مفهوم الموافقة له عموم، بمعنى أن الحكم الثابت به عام لجميع ما عدا المنطوق.

وهو مذهب جمهور الأصوليين، فقد ذكره ابن اللحام عن الأكثر<sup>(٢)</sup> وبعض الحنفية كابن الهمام، وبعض الشافعية، ونسبه الشوكاني<sup>(٣)</sup>

---

(مجموع الفتاوى كتب ورسائل وفتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية. أحمد عبد الحلیم بن تيمية الحراني أبو العباس، ت٧٢٨هـ، نح: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي النجدي، ج٢١، ص٢١٧، ٤٩٨/ ج٣٣، ص١٤، مكتبة ابن تيمية، بدون تاريخ).

(١) (الإحكام ج٢، ص٢٧٦).

(٢) فقال: "الأكثر أن المفهوم له عموم". (المختصر. ص١١٣).

(٣) محمد بن علي بن محمد الشوكاني، أحد أبرز علماء أهل السنة والجماعة وفقهائها، كبار علماء اليمن، وُلِدَ بهجرة شوكان في اليمن سنة ١١٧٣هـ، نشأ بصنعاء

إلى الجمهور<sup>(١)</sup>.

**المذهب الثاني:** إنه لا عموم للمفهوم؛ فلا يعم الحكم الثابت به جميع ما عدا المنطوق. وهو مذهب طائفة من الأصوليين، كالغزالي<sup>(٢)</sup>، وبعض الحنابلة<sup>(٣)</sup>، وجمهور الحنفية<sup>(٤)</sup>، ونسبه الشوكاني<sup>(٥)</sup> إلى القاضي أبي بكر<sup>(٦)</sup>

وَوَلِيَّ قَضَائِهَا سَنَةَ ١٢٢٩ هـ وَتَرَبَّى فِي بَيْتِ الْعِلْمِ وَالْفَضْلِ فَنَشَأَ نَشَأً دِينِيَّةً طَاهِرَةً ، تَلَقَّى فِيهَا مَعَارِفَهُ الْأُولَى عَلَى وَالِدِهِ وَأَهْلِ الْعِلْمِ وَالْفَضْلِ فِي بَلَدِهِ ، لَهُ مُصَنَّفَاتٌ كَثِيرَةٌ مِنْهَا : السَّيْلُ الْجَرَارُ ، وَنَيْلُ الْأَوْطَارِ فِي الْحَدِيثِ ، وَالبَدْرُ الطَالِعُ بِمَحَاسِنِ مَنْ بَعْدَ الْقَرْنِ السَّابِعِ ، وَغَيْرَهَا كَثِيرٌ ، مَاتَ حَاكِمًا بِهَا سَنَةَ ١٢٥٠ هـ .

(هدية العارفين ج. ٢، ص ٣٦٥، ٣٦٦).

(١) (إرشاد الفحول. ص ٢٢٧).

(٢) حيث قال: " من يقول بالمفهوم قد يظن للمفهوم عموماً ويتمسك به، وفيه نظر؛ لأن العموم لفظ تتشابه دلالاته بالإضافة إلى المسميات والتمسك بالمفهوم والفحوى ليس متمسكا بلفظ بل بسكوت ". (المستصفى. ص ٢٤٠).

(٣) (شرح الكوكب المنير. ج. ٣، ص ٢٠٩، ٢١٠).

(٤) (فواتح الرحموت. ج. ١، ص ٢٩٥).

(٥) (إرشاد الفحول. ص ٢٢٧).

(٦) القاضي أبو بكر محمد بن الطيب الباقلائي البصري المتكلم على مذهب الأشعري، سكن بغداد، له التصانيف المشهورة، كان في علمه أوحد زمانه، انتهت إليه الرئاسة في مذهبه، كان موصوفاً بجودة الاستنباط وسرعة الجواب، أخذ عن: محمد بن مجاهد وأبي بكر القطيعي وغيرهما، مات ببغداد سنة (٤٠٣ هـ).

والغزالي وجماعة من الشافعية، ونسبه ابن اللحام لابن عقيل<sup>(١)</sup>، وابن قدامه<sup>(٢)</sup>.  
والواضح أن أصحاب هذا القول أو بعضهم لا يقصدون نفي عموم حكم  
المنطوق لجميع صور المسكوت عنه مطلقاً، بل يقصدون نفي التلازم، أي:  
لا يلزم من حجية المفهوم عمومه لكل صور المسكوت عنه في جميع

---

(الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب. إبراهيم بن علي بن محمد بن  
فرحون اليعمري المالكي، تـ ٧٩٩هـ، ص ٢٥٨، دار الكتب العلمية، بيروت، بدون  
تاريخ/ اللباب في تهذيب الأنساب. أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد  
الشيبياني الجزري، تـ ٦٣٠هـ، ج ١، ص ١١٢، دار صادر، بيروت، ١٤٠٠هـ -  
١٩٨٠م/ وفيات الأعيان وأنباء الزمان. أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي  
بكر بن خلكان، تـ ٦٨١هـ، تح: إحسان عباس، ج ٤، ص ٢٦٩، ٢٧٠، دار الثقافة، لبنان،  
بدون تاريخ).

(١) الإمام العلامة البحر، شيخ الحنابلة، أبو الوفاء علي بن عقيل بن محمد بن عقيل بن  
عبدالله، البغدادي، الظفري، الحنبلي، المتكلم، صاحب التصانيف، وُلِدَ سنة إحدى  
وثلاثين وأربعمائة (٤٣١هـ)، سمع: أبا بكر ابن بشران وأبا الفتح بن شيطا وأبا محمد  
الجوهري، صنّف: كتاب الفنون كان إماماً مبرزاً، كثير العلوم، خارق الذكاء، مُكَبِّباً على  
الاشتغال والتصنيف، عديم النّظير تُوفِّي سنة ثلاث عشرة وخمسمائة (٥١٣هـ).

(٢) سير أعلام النبلاء. ج ١٩، ص ٤٤٣ - ٤٥١ / لسان الميزان. أبو الفضل، أحمد بن علي بن  
محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، تـ ٨٥٢هـ، تح: دائرة المعارف النظامية، الهند،  
ج ٤، ص ٢٤٣، ط: الثانية، مؤسسة الأعلمي، بيروت، لبنان، ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م / شذرات  
الذهب. ج ٤، ص ٣٥).

(٢) (المختصر. ص ١١٣ / القواعد والفوائد الأصولية. ص ٢٣٧).

الأحوال. ومما يدل على ذلك قول شيخ الإسلام ابن تيمية عن المفهوم: "فإنما يدل على أن الحكم في المسكوت مخالف الحكم في المنطوق بوجه من الوجوه؛ ليظهر فائدة التخصيص بالمقدار، ولا يشترط أن يكون الحكم في كل صورة من صور المسكوت مناقضة للحكم في كل صورة من صور المنطوق، وهذا معنى قولهم: المفهوم لا عموم له"<sup>(١)</sup>.

**المذهب الثالث:** القول بالتفصيل بحسب محل النطق في مفهوم المخالفة؛ فإن كان محل النطق إثباتاً فالحكم منتف في جملة صور المخالفة، وإن كان نفياً لم يلزم أن يثبت الحكم في جملة صور المخالفة. ذكره ابن دقيق العيد<sup>(٢)</sup>.

ويلاحظ أن هذا الرأي يتفق مع القول الأول في القول بالعموم في حال الإثبات، ويتفق مع القول الثاني في نفي العموم حالة النفي. كما يلاحظ أن قوله هذا موجه إلى مفهوم المخالفة دون مفهوم الموافقة<sup>(٣)</sup>.

(١) (الفتاوى الكبرى. شيخ الإسلام أبي العباس تقي الدين أحمد بن عبد الحلیم بن تيمية الحراني، تـ٧٢٨هـ، تقديم: حسنين محمد مخلوف، ج٢، ص٤١٣، دار المعرفة، بيروت، بدون تاريخ).

(٢) (شرح الإلمام بأحاديث الأحكام. الفقيه الأصولي أبو الفتح تقي الدين محمد بن علي بن وهب القشيري، ابن دقيق العيد، تـ٧٠٢هـ، تح: عبد العزيز محمد السعيد، ج١، ص٤٢٠، وما بعدها، ط: الأولى، دار أطلس، الرياض، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م / عموم المفهوم دراسة وتطبيقاً. ص١٦-١٩ بتصرف).

(٣) (عموم المفهوم. ص١٩).

### الفرع الثالث: الأدلة في المسألة

أولاً: أدلة المذهب الأول:

الدليل الأول: ألحق بعض الأصوليين المفهوم بالعموم المعنوي، فالمفهوم يعم جميع الصور المسكوت عنه من جهة العموم المعنوي؛ فإننا نسلم أن اللفظ لا يدل بمنطوقه على شمول الحكم للصور المسكوت عنها، وإنما استفيد ذلك من جهة المعنى.

قال السمعاني مقررًا ذلك: "ألحق بعض الأصوليين هذا الباب ما يفيد العموم من جهة المعنى، وذلك يكون بأن يقترن باللفظ ما يدل على العموم وإن كان اللفظ لا يدل عليه... ومن ذلك دليل الخطاب المقتضى للعموم"<sup>(١)</sup>.

فاللفظ لا يعم من جهة اللغة فحسب، بل قد يكون عاما باقتران دليل به من جهة العرف أو العقل؛ فمفهوم الموافقة يفيد العموم في جميع الصور المسكوت عنها من جهة العرف، ومفهوم المخالفة يفيد العموم من جهة العقل<sup>(٢)</sup>.

---

(١) (قواطع الأدلة ج ١، ص ١٦٩، ١٧٠) / عموم المفهوم وأثره في اختلاف الفقهاء. محمد محمد حلمي عيسى، ص ٧٥، الجامعة الإسلامية، غزة، ٢٠١٠م - ٢٠١١م).

(٢) (المعتمد في أصول الفقه. محمد بن علي بن الطيب البصري أبو الحسين، ت ٤٣٦هـ، ج ١، ص ١٩٣، ١٩٤، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٣هـ، بتصرف).

قال البناني<sup>(١)</sup>: "ومعنى تعميم اللفظ الدال على الفحوى: أن اللفظ الذي كان دالا على الفحوى بطريق المفهوم صار موضوعا لجميع الأفراد الشاملة لما كان قبل نقل العرف منطوقا ولما كان مفهوما منه؛ فيصير معنى قوله -تعالى-: ﴿فلا تقل لهما أف﴾ النهي عن جميع الإيذاءات، ومعنى قوله -تعالى-: ﴿إن الذين يأكلون أموال اليتامى﴾ إلخ تحريم جميع الإتلافات"<sup>(٢)</sup>.

**الدليل الثاني:** إن دلالة المفهوم من باب دلالة الالتزام دون المطابقة والتضمن، وهو من باب دلالة اللفظ، لا من باب دلالة باللفظ<sup>(٣)</sup>.

قال القرافي موضحا ذلك في أسباب العموم: "السبب الثالث: المفيد للعموم بطريق الالتزام دون المطابقة والتضمن، وهو كل لفظ له مفهوم -موافقة أو مخالفة- فإن ذلك اللفظ الذي هو مفهوم مخالفة يدل بالمطابقة

(١) محمد بن الحسن البناني، وكنيته أبو عبد الله، ولد سنة ١٣٣ هـ، من تأليفه: حاشية على شرح الشيخ عبد الباقي الزرقاني على المختصر، سارت بها الركبان، ورزق القبول فيها، وحاشية على الشيخ السنوسي في المنطق، وحواش على التحفة، وغير ذلك، توفي -رحمه الله- سنة ١١٩٤ هـ.

(شجرة النور الزكية في طبقات المالكية. محمد بن محمد بن عمر بن علي بن سالم مخلوف، ت ١٣٦٠ هـ، علق عليه: عبد المجيد خيالي، ص ٣٥٧، ط: الأولى، دار الكتب العلمية - بيروت، ١٤٢٤ هـ، ٢٠٠٣ م / الأعلام ج ٦، ص ٩١ / معجم المؤلفين ج ٩، ص ٢٢١).

(٢) حاشية البناني على شرح المحلي على جمع الجوامع ج ١، ص ٤١٥.

(٣) (عموم المفهوم. ص ٢٠، ٢١).

على ثبوت حكمه لمنطوقه بالمطابقة، ويدل بطريق الالتزام والمفهوم على سلب حكم ذلك المنطوق عن كل ما هو مغاير لذلك المنطوق، والمغاير لذلك المنطوق غير متناه؛ لأن غير كل شيء غير محصور بعدد، بل مسلوب النهاية؛ فإذا قلنا: إن جاءك زيد فأعطه دينارا يقتضي بمنطوقه إعطاء الدينار في حالة المجيء، وإن كل ما هو ليس بمجئ لا يعطى فيه الدينار بطريق الالتزام بمفهوم الشرط، وهذا الدال بالالتزام من مفهوم المخالفة، ويسمى دليل الخطاب ولحن الخطاب<sup>(١)</sup>.

**الدليل الثالث:** إن المفهوم هل له عموم أم لا؟ فرع على أن المفهوم حجة ومتى ثبت كونه حجة لزم القطع بانتفاء الحكم عما عداه لأنه لو ثبت الحكم في غير المذكور لم يكن لتخصيصه بالذكر فائدة<sup>(٢)</sup>.

#### ثانياً: أدلة المذهب الثاني:

**الدليل الأول:** إن المفهوم ليس لفظاً، وإنما هو معنى؛ فلا يثبت فيه العموم الذي هو من عوارض الألفاظ دون المعاني.

يقول الغزالي مقررًا ذلك: "... لأن العموم لفظ تشابه دلالاته بالإضافة إلى المسميات والتمسك بالمفهوم والفحوى ليس متمسكا بلفظ بل بسكوت فإذا قال - ﷺ -: " **في سائمة الغنم زكاة** "؛ فنفي الزكاة في المعلوفة ليس

(١) (العقد المنظوم في الخصوص والعموم. شهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي، تـ ٦٨٢هـ / تح: د. أحمد الختم عبد الله، ج ١، ص ٢٥٩، ٢٦٠، ط: الأولى، دار الكتبي، القاهرة، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م).

(٢) (المحصول. ج ٢، ص ٦٥٥).

بلفظ حتى يعم اللفظ أو يخص وقوله -تعالى-: ﴿فلا تقل لهما أف﴾ [الإسراء: ٢٣] دل على تحريم الضرب لا بلفظه المنطوق به حتى يتمسك بعمومه، وقد ذكرنا أن العموم للألفاظ، لا للمعاني ولا للأفعال<sup>(١)</sup>.

**ونوقش هذا الدليل:** بأنه إن كان المقصود نفي العموم في المفهوم استناداً إلى الدلالة اللفظية، وأن العموم لا يثبت بالمنطوق به؛ لأن لفظ العام لا يطلق إلا على الألفاظ؛ فخلافكم لفظي.

وإن كان المقصود أن المفهوم لا يقتضي إثبات الحكم في جميع صور المسكوت عنه فباطل؛ ضرورة حجية مفهوم المخالفة، وثبوت الحكم في جميع صور المسكوت لازم كونه حجة<sup>(٢)</sup>.

**الدليل الثاني:** إن المفهوم يدل بطريق التعليل والتخصيص، والحكم إذا ثبت بعلة فانتفت جاز أن يخلفها في بعض الصور أو كلها علة أخرى، وقصد التخصيص يحصل بالتفصيل<sup>(٣)</sup>.

ويمكن مناقشة هذا الدليل: بأننا لا نسلم أن المفهوم يدل على عموم الحكم لجميع الصور بالتعليل، بل إنما يدل في مفهوم الموافقة بالعرف وفي مفهوم

(١) (المستصفي. ص ٢٤٠).

(٢) (المحصول. ج ٢، ص ٦٥٤، ٦٥٥، بتصرف / أصول الفقه. شمس الدين محمد بن مفلح المدسي الحنبلي، ٦٥٤هـ، تح: د. فهد بن محمد السدحان، ج ٢، ص ٨٥١، مكتبة العبيكان، بدون تاريخ، بتصرف).

(٣) (أصول ابن مفلح. ج ٢، ص ٨٥٣).



المخالفة بالعقل، كما ذكر في الدليل الأول للقول الأول<sup>(١)</sup>.

**الدليل الثالث:** إن المفهوم يتحقق بمخالفة صورة واحدة من صور المسكوت عنه، حيث يكفي أن لا يكون المسكوت كالمنطوق، فإذا خالفه في صورة حصلت المخالفة، وعليه فإن مقتضي القول بالعموم غير متحقق؛ فلا عموم<sup>(٢)</sup>.

**ويناقد هذا الدليل بما يلي:**

- إن هذا الدليل مصادرة على المطلوب؛ فإنه عين الدعوى التي حصل فيها المنازعة، فلا نسلم أن المفهوم يتحقق بمخالفة صورة واحدة من صور المسكوت عنه، بل متى ما جعل المفهوم حجة لزم عموم الحكم المفهوم بجميع صور المسكوت عنه.
- إن تحقيق المفهوم بمخالفة صورة واحدة من صور المسكوت عنه تحكم بلا دليل، فلم خصت هذه الصورة بالحكم دون غيرها<sup>(٣)</sup>.

**ثالثاً: دليل القول الثالث:**

استدل ابن دقيق العيد<sup>(٤)</sup> على التفريق بين حال الإثبات والنفي في عموم

(١) (عموم المفهوم. ص ٢٢).

(٢) (مجموع الفتاوى. ج ٢١، ص ٢١٧ / الفتاوى الكبرى. ج ٢، ص ٢٢٣).

(٣) (عموم المفهوم. ص ٢٢).

(٤) محمد بن علي بن وهب بن مطيع بن أبي الطاعة تقي الدين، القشيري، المنفلوطي، المصري، القصوى المنشأ، المالكي ثم الشافعي، المعروف بابن دقيق العيد، ولد سنة ٦٢٥ هـ، سمع بمصر من جماعة، صنف التصانيف الفائقة، منها الإلمام في أحاديث الأحكام وشرع في شرحه فخرج منه أحاديث يسيرة في مجلدين أتى فيها - كما قال

مفهوم المخالفة بأن الحكم في حال الإثبات متنف في جملة صور المخالفة؛ لأنه إذا كان النطق إثباتاً لزم نفي الحكم إذا انتفى عن كل أفراد المخالف، فإنه إما أن يدل على تناول الحكم - النفي - لكل فرد من أفراد المخالف أو لا؛ فإن دل فهو المراد، وإن لم يدل فهو دال حينئذٍ على نفي الحكم عن مسمى المخالف؛ فيلزم انتفاؤه عن كل فرد ضرورة أنه يثبت النفي للمسمى، وما ثبت للأعم ثبت لجملة أفراد، وهذا كتعليق الوجوب بسائمة الغنم، فإن محل النطق إثبات، فيقتضي نفي وجوب الزكاة عن المعلوفة، فإن كانت بصفة العموم فذاك، وإلا فهو سلب عن مسمى المعلوفة، فيلزم انتفاء الوجوب عن كل أفراد المعلوفة، لما بيناه أن المسلوب عن الأعم مسلوب عن كل فرد من أفراد.

وأما إن كان محل النطق نفياً أو ما في معناه، كقوله - ﷺ -: "لا يبولن أحدكم في الماء الدائم"<sup>(١)</sup>؛ فإنه يقتضي انتفاء الحكم عن المخالف - وهو النفي -

---

الحافظ بن حجر - بالعجائب الدالة على سعة دائرته في العلوم خصوصاً في الاستنباط، توفي سنة ٧٠٢ هـ.

(الدرر الكامنة. ج ٥، ص ٣٤٨ - ٣٥١ / البدر الطالع. ج ٢، ص ٢٢٩ - ٢٣١).

(١) متفق عليه من حديث أبي هريرة - ﷺ - لفظ البخاري: "لا يبُولَنَّ أحدكم في الماءِ الدَّائِمِ الذي لا يجْرِي ثُمَّ يَغْتَسِلُ فيه". ولفظ مسلم: "لا يبُولَنَّ أحدكم في الماءِ الدَّائِمِ ثُمَّ يَغْتَسِلُ منه".

فيكون الثابت للمخالف إثباتاً، فإن مطلق الحكم في السوم لا يلزم منه العموم؛ فإن العموم له صيغ مخصوصة لا كل صيغة، فإذا كان بعض الألفاظ المنطوق بها لا تدل على العموم إذا كانت في طرف الإثبات فما ظنك بما لا لفظ فيه أصلاً، ومن ادعى أن مقتضى المفهوم يدل على العموم في مثل هذا، فلا بد من دليل<sup>(١)</sup>.

ويمكن مناقشة نفيه لعموم المفهوم في حال كون المنطوق نفيًا بأن حاصل ما ذكر في دليله المطالبة بالدليل على العموم في حال النفي، كما صرح بذلك في آخر دليله "ومن ادعى أن مقتضى المفهوم يدل على العموم في مثل هذا، فلا بد من دليل". وقد ذكر الجمهور الأدلة على عموم المفهوم وأنه من قبيل العموم المعنوي، وهذه الأدلة تشمل ما إذا كان محل النطق إثباتاً أو نفيًا<sup>(٢)</sup>.

---

(صحيح البخاري. كتاب: الوضوء، باب: البَوْل في المَاءِ السَّائِمِ،

ج ١، ص ٩٤، ح: ٢٣٦ / صحيح مسلم. كتاب: الطهارة، باب: النَّهْيُ عَنِ البَوْلِ فِي المَاءِ

الرَّاكِدِ، ج ١، ص ٢٣٥، ح: ٢٨٢).

(١) (شرح الإلمام. ج ١، ص ٤٢٠، ٤٢١).

(٢) (عموم المفهوم. ص ٢٣).

**الفرع الرابع: القول الراجح في المسألة**

بعد عرض الأقوال وأدلتها يترجح لنا القول بعموم المفهوم، بمعنى ثبوت مقتضى المفهوم في جميع صور المسكوت عنه؛ نظراً لقوة أدلته وسلامتها من المناقشة.

كما أن القول بالعموم يتفق وروح الشريعة الحنيفة السمحة، ويؤكد على صلاحيتها لكل زمان ومسايرتها لكل حدث.

كما أن قول القائلين بعدم العموم في المفهوم: إن تحقق مقتضى المفهوم في بعض صور المسكوت عنه يحقق فائدة التخصيص بالذكر. لا ضابط له؛ حيث لا ضابط للصور التي يمكن أن يثبت فيها مقتضى المفهوم، والصور التي لا يتحقق فيها ذلك. والله أعلم.

كما تجدر الإشارة إلى أن القول بعموم المفهوم لا يلزم منه العمل بما يدل عليه في كل مسألة؛ نظراً لكون ذلك محكوماً بقوة دلالة المفهوم وسلامتها من المعارض الأقوى، فلو عارض هذا المفهوم منطوق قدم المنطوق.

**ومثال ذلك:** ما جاء في قول النبي -ﷺ-: "أَلْحَقُوا الْفَرَائِضَ بِأَهْلِهَا، فَمَا بَقِيَ فَهُوَ لِأَوْلَى رَجُلٍ ذَكَرَ"<sup>(١)</sup>؛ فإن عموم مفهومه يقتضي عدم استحقاق أي أنثى شيئاً من الباقي بعد الفروض، لكن الجمهور يرون أن الأخوات من الأبوين أو

(١) متفق عليه من حديث ابن عباس -رضي الله عنهما-.

(صحيح البخاري. كتاب: الْفَرَائِضِ، باب: مِيرَاثِ الْوَلَدِ مِنْ أَبِيهِ وَأُمِّهِ، ج٦، ص٢٤٧٦، ح: ٦٣٥١ / صحيح مسلم. كتاب: الْفَرَائِضِ، باب: أَلْحَقُوا الْفَرَائِضَ بِأَهْلِهَا فَمَا بَقِيَ فَلِأَوْلَى رَجُلٍ ذَكَرَ، ج٣، ص١٢٣٣، ح: ١٦١٥).

من الأب عصبه مع البنات إن لم يكن معهن أخ يعصبهن، وقد تركوا عموم حديث ابن عباس - رضي الله عنهما - لمنطوق حديث آخر، وهو ما جاء في الصحيح من أن أبا موسى الأشعري "سُئِلَ أَبُو مُوسَى عَنْ ابْنَةِ وَابْنَةِ بْنِ وَأُخْتٍ فَقَالَ لِلابْنَةِ النَّصْفُ وَلِلأُخْتِ النَّصْفُ وَأْتِ بْنِ مَسْعُودٍ فَسَيَتَابِعُنِي فَسُئِلَ بْنُ مَسْعُودٍ وَأُخْبِرَ بِقَوْلِ أَبِي مُوسَى فَقَالَ لَقَدْ ضَلَلْتُ إِذَا وَمَا أَنَا مِنَ الْمُهْتَدِينَ أَقْضِي فِيهَا بِمَا قَضَى النَّبِيُّ - ﷺ - لِلابْنَةِ النَّصْفُ وَلِلابْنَةِ الابْنِ السُّدُسُ تَكْمِلَةَ الثُّلُثَيْنِ وَمَا بَقِيَ فَلِلأُخْتِ فَأْتَيْنَا أَبَا مُوسَى فَأُخْبِرَنَا بِقَوْلِ ابْنِ مَسْعُودٍ فَقَالَ لَا تَسْأَلُونِي مَا دَامَ هَذَا الْحُبْرُ فِيكُمْ" (١) (٢).

قال ابن دقيق العيد عن حديث ابن عباس - رضي الله عنهما - قوله: "فلأولى رجل ذكر" أو "عصبه ذكر" قد يورد ههنا إشكال، وهو أن الأخوات عصبات البنات، والحديث يقتضي اشتراط الذكورة في العصبه المستحق للباقي. وجوابه: أنه من طريق المفهوم، وأقصى درجاته أن يكون له عموم، فيخص بالحديث الدال على ذلك الحكم، أعني: أن الأخوات عصبات مع البنات" (٣).

(١) (صحيح البخاري. كتاب: الفرائض، باب: ميراث ابنة بن مع ابنة، ج ٦، ص ٢٤٧٧، ح: ٦٣٥٥).

(٢) (عموم المفهوم. ص ٢٤).

(٣) (إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام. الفقيه المجتهد تقي الدين بن دقيق العيد، تـ ٧٠٢هـ، تح: أحمد محمد شاكر، ص ١٦٥، ط: الأولى، دار الكتب السلفية، القاهرة، ١٣٧٤هـ - ١٩٨٧م).

**الفرع الخامس: نوع الخلاف في هذه المسألة**

اختلف الأصوليون في نوع الخلاف في عموم المفهوم، هل هو لفظي لا ثمرة له أم أنه خلاف حقيقي ينتج خلافاً في الفروع الفقهية؟  
**القول الأول: أنه نزاع لفظي .**

قال الآمدي مبينا لفظية الخلاف: " ولا شك أن حاصل النزاع فيه -عموم المفهوم- آيل إلى اللفظ، فإن من قال بكونه عاما بالنسبة إليهما إنما يريد به ثبوت الحكم به في جميعها لا بالدلالة اللفظية، وذلك مما لا خلاف فيه بين القائلين بالمفهوم. ومن نفى العموم كالغزالي فلم يرد به أن الحكم لم يثبت به في جميع صور السكوت إذ هو خلاف الفرض وإنما أراد نفى ثبوته مستندا إلى الدلالة اللفظية وذلك مما لا يخالف فيه القائل بعموم المفهوم"<sup>(١)</sup>.

وقال ابن الحاجب أيضا مؤكدا ما ذهب إليه الآمدي: "الخلاف في أن المفهوم له عموم لا يتحقق؛ لأن مفهومي الموافقة والمخالفة عام فيما سوى المنطوق به، ولا يختلفون فيه. ومن نفى العموم كالغزالي أراد أن العموم لم يثبت في المنطوق به، ولا يختلفون فيه أيضا"<sup>(٢)</sup>.

قال العضد<sup>(٣)</sup> مؤيدا ومؤكدا ما سبق: " والحاصل أن النزاع لفظي يعود إلى

(١) (الإحكام ج ٢، ص ٢٧٦).

(٢) (المختصر بشرح العضد ج ٢، ص ١١٩، ١٢٠).

(٣) عبد الرحمٰن بن أحمد بن عبد الغفار القاضي، عضد الدين المَطَّرِزِي العلامة الشافعي المشهور بالعضد. قال في الدرر: " كان إماما في المعقول قائما بالأصول والمعاني والعربية مشاركا في الفنون، كريم النفس، كثير المال جدا

تفسير العام..<sup>(١)</sup>

وقال القرافي: "الظاهر من حال الغزالي في هذه المسألة أنه إنما خالف في التسمية، وأن لفظ العموم موضوع في الاصطلاح لما كان الشمول فيه من جهة اللفظ نطقاً لا من جهة المفهوم، وأما عموم النفي في المسكوت فهو قائل به؛ لأنه من القائلين بحجية المفهوم"<sup>(٢)</sup>.

وقال الصفي الهندي: "والحق أن النزاع لفظي، لأن من قال: إنه عام فإنما قال ذلك؛ لأنه يثبت الحكم في جميع صور المسكوت عنه، إما على موافقة المنطوق به، أو على مخالفته كاللفظ يثبت الحكم في جميع الصور مسمياته، ومن نفاه فإنما نفاه لأن دلالة ليست لفظية والعام عنده لفظ تتشابه دلالاته بالنسبة إلى مسمياته، لا لأنه لم يثبت الحكم في جميع صور المسكوت عنه؛ فإن ذلك ينفي كونه حجة، والمفهوم ليس بلفظ فلا يكون عاماً"<sup>(٣)</sup>.

---

كثير الإنعام على الطلبة"، له: شرح المختصر، والمواقف في علم الكلام، وغير ذلك، مات مسجوناً سنة ٧٥٦ هـ، .

( طبقات الشافعية الكبرى. ج ١٠، ص ٤٦، وما بعدها/ طبقات ابن قاضي شهبة. ج ٣، ص ٢٧، ٢٨ / الدرر الكامنة. ج ٣، ص ١١٠ / بغية الوعاة. ج ٢، ص ٧٥، ٧٦).

(١) (المختصر بشرح العضد. ج ٢، ص ١٢٠).

(٢) (شرح تنقيح الفصول. ص ١٥١).

(٣) (نهاية الوصول. ج ٤، ص ١٤٤٥).

**القول الثاني: أنه نزاع معنوي.**

رغم ذلك فإن هناك من ذهب إلى اعتبار الخلاف معنويا يظهر أثره في الفروع الفقهية .

قال الزركشي: "... وليس الخلاف لفظيا كما زعموا"<sup>(١)</sup>.

**الفرع السادس: الراجح في المسألة**

وأرى أن القول القائل بمعنوية الخلاف هو الأحق والأحرى بالاختيار؛ لأنه يظهر في بعض القواعد الأصولية :-

- إنه على القول بالعموم في المفهوم يجوز تخصيصه بما يجوز به تخصيص العام، ورفع كله تخصيص أيضا؛ لإفادة اللفظ في منطوقه ومفهومه فهو كـبعض العام<sup>(٢)</sup>.
- إنه إذا وجدت صورة من صور مفهوم المخالفة موافقة للمنطوق، فهل يقال: بطل المفهوم بالكلية حتى لا يتمسك به في غير تلك الصورة، أو يقال: يتمسك به فيما وراء ذلك؟<sup>(٣)</sup>.
- ما يتفرع على الخلاف من ثمرات فقهية<sup>(٤)</sup>.

(١) (البحر المحيط. ٢، ص ٣٢٠).

(٢) (البرهان. ج ١، ص ٣١٣ / أصول ابن مفلح. ج ٢، ص ٨٥٢ / القواعد والفوائد الأصولية. ص ٢٣٧ / شرح الكوكب المنير. ج ٣، ص ٢١٠).

(٣) (البحر المحيط. ج ٢، ص ٣٢٠ / إرشاد الفحول. ص ٢٢٨).

(٤) (البحر المحيط. نفس الموضوع).



### الفرع السابع: سبب الخلاف في المسألة

لم يتفق العلماء على سبب للخلاف في هذه المسألة:

ذهب الأبياري إلى أن الخلاف فعموم المفهوم مرجعه إلى أن مستند المفهوم هل هو البحث عن فوائد التخصيص، أو ما استقر في اللغة من أنه إذا خص المذكور بالذكر على جهات مخصوصة اقتضى هذا قيام قول آخر به يتضمن نفي الحكم عما عداه انتفاء ظاهرا.

" فمن بني على الطريق الأول لا يصح عنده أن يثبت للمفهوم عموم؛ لأننا إنما أثبتناه -الحكم في المسكوت- طلبا لفائدة المخالفة؛ فإنهم قالوا: لو استوى المنطوق به و المسكوت عنه في الحكم ، لما كان للتخصيص بالذكر فائدة، فيظهر أن المخالفة هي الفائدة..

وأما إذا قلنا: إن المفهوم استند إلى عرف لغوي في قيام المعنيين بالنفس والاكتفاء في الدلالة بالعبارة الواحدة، حتى كأنه عبر عن الأمرين فال: "لا زكاة في المعلوفة؛ فيصح إذا دل دليل على وجوب الزكاة في بعض المعلوفة أن يتمسك بالمفهوم في البقية،"<sup>(١)</sup>.

بينما يرى بعض الأصوليين أن الخلاف راجع إلى مسألة العموم هل هو من عوارض الألفاظ والمعاني أم من عوارض الألفاظ فقط؟، فمن أثبت لهما معا قال بالعموم في المفهوم ، ومن نفاه في المعاني نفى العموم في المفهوم.

---

(١) (التحقيق والبيان في شرح البرهان. علي بن إسماعيل الأبياري، ٦١٨هـ، تح: د. علي بن عبد الرحمن بسام الجزائري، ج ١، ص ٩١٩، ٩١٨، ط: الأولى، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر، ١٤٣٤هـ - ٢٠١٣م).

قال الصفي الهندي: "اعلم أن الخلاف فيه مبني على الخلاف في المعاني هل توصف بالعموم أم لا؟"<sup>(١)</sup>.

### الفرع الثامن: ثمرة الخلاف في المسألة

تتمثل الأهمية الكبرى للتأصيل فيما ينتج من نتائج علمية تطبيقية؛ لأن ربط التأصيل بالواقع التطبيقي يكشف عن مدى أهمية الأصل، قال الشاطبي - رحمه الله -: "كل مسألة مرسومة في أصول الفقه لا ينبغي عليها فروع فقهية أو آداب شرعية أو لا تكون عوناً في ذلك فوضعها في أصول الفقه عارية"<sup>(٢)</sup>. فهذا العلم - أصول الفقه - لم يختص بإضافته إلى الفقه إلا لكونه مفيداً له ومحققاً للاجتهاد فيه، فإذا لم ينفذ ذلك فليس بأصل له. ومن الفروع الفقهية المختلف فيها نتيجة الاختلاف في عموم المفهوم من عدمه، مع الإشارة إلى عدم الخوض في التفصيل الفقهي:-  
الفرع الأول: قال - عليه السلام -: "إذا بلغ الماء قلتين لم يحمل الخبث".  
ذهب الشافعية والحنابلة إلى أن الماء الراكد إذا كان دون القلتين ولاقتة النجاسة نجس وإن لم يتغير بها لهذا الخبر<sup>(٣)</sup>.

(١) (نهاية الوصول. ج ٤، ص ١٤٤٦).

(٢) (الموافقات في أصول الفقه. إبراهيم بن موسى اللخمي الغرناطي المالكي، ت ٧٩٠هـ، تح: عبد الله دراز، ج ١، ص ٤٢، دار المعرفة، بيروت، بدون تاريخ).

(٣) (الحاوي الكبير في فقه مذهب الإمام الشافعي وهو شرح مختصر المزني. علي بن محمد بن حبيب الماوردي البصري الشافعي، ت ٤٥٠هـ، تح: علي محمد معوض - عادل أحمد عبد الموجود، ج ١، ص ٣٢٥-٣٢٧، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٩هـ، ١٩٩٩م).

قال شمس الدين الزركشي الحنبلي<sup>(١)</sup>: " ما دون القلتين ينجس بمجرد وقوع النجاسة فيه وإن لم يتغير، وهو المشهور، والمختار للأصحاب من الروايتين؛ لمفهوم خبر القلتين"<sup>(٢)</sup>.

وقد أجاب ابن تيمية عن الاستدلال بحديث القلتين بأن دلالة على نجاسة الماء القليل عن طريق المفهوم، والمفهوم لا عموم له، وفي هذا الصدد يقول: " وأما تخصيص القلتين بالذكر، فإنهم سألوه عن الماء يكون بأرض الفلاة وما ينوبه من السباع والدواب، وذلك الماء الكثير في العادة؛ فبين إن مثل ذلك لا يكون فيه خبث في العادة بخلاف القليل فإنه قد يحمل الخبث وقد لا يحمله؛ فان الكثرة تعين على إحالة الخبث إلى طبعه، والمفهوم لا يجب فيه العموم؛ فليس إذا كان القلتان لا تحمل الخبث يلزم أن ما دونها يلزمه مطلقاً".

ويقول: "قوله: وقوله ( إذا بلغ الماء قلتين لم يحمل الخبث ) إنما دل على ما دونهما بالمفهوم، والمفهوم لا عموم له؛ فلا يدل ذلك على أن ما دون

---

(١) محمد بن عبد الله بن محمد الزركشي، المصري، الحنبلي، شمس الدين، أبو عبد الله، الفيه، صنف: شرح قطعة من المحرر، وشرح الخرقى، وشرح قطعة من الوجيز، توفي سنة ٧٧٢هـ.

(شذرات الذهب، ج٦، ص٢٢٤، ٢٢٥ / معجم المؤلفين، ج١٠، ص٢٣٩).

(٢) (شرح الزركشي على مختصر الخرقى. محمد بن عبد الله بن محمد الزركشي المصري، تـ ٧٧٢هـ، تح: عبد الله بن عبد الرحمن الجبرين، ج١، ص١٢٩، العبيكان، الرياض، بدون تاريخ).

القلتين يحمل الخبث، بل إذا فرق فيه بين دائم وجار، أو إذا كان في بعض الأحيان يحمل الخبث كان الحديث معمولاً به، فإذا كان طاهراً بيقين وليس في نجاسته نص ولا قياس وجب البقاء على طهارته مع بقاء صفاته<sup>(١)</sup>.

قال الزركشي داعماً معنوية الخلاف: "خلاف أصحابنا في الماء النجس إذا كوثر بماء ولم يبلغ قلتي هل يطهر؟ ينبني على ذلك، فإن قلنا: له عموم لم يطهر، وهو الصحيح. ووجه البناء: إن قوله - ﷺ - : (إِذَا بَلَغَ الْمَاءُ قَلْتَيْنِ لَمْ يَنْجَسْ) دل بمفهومه على أن ما دونهما يتنجس بملاقاة النجاسة سواء تغير أم لا كوثر ولم يبلغهما أم لم يكثر، وإن قلنا: لا عموم للمفهوم لم يقتض الحديث النجاسة في هذه الصورة، وكذلك الماء القليل الجاري إذا وقعت فيه نجاسة ولم يتغير والجديد ينجس والقديم لا فيبني على ما ذكرنا"<sup>(٢)</sup>.

**الفرع الثاني: المسح بعد انقضاء المدة لخوف ضرر.**

قال - ﷺ - : "يَمْسَحُ الْمُقِيمُ يَوْمًا وَلَيْلَةً وَالْمَسَافِرُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَلَيَالِيَهُنَّ".  
المسح على الخفين بعد انتهاء المدة إذا كان اللابس يتضرر بنزعه كخوف فوات رفقة إن اشتغل بالنزع، أو خوف ضرر يلحق بدنه من شدة برد ونحوه.  
ذهب الأكثرون إلى أنه بمجرد انتهاء مدة المسح يبطل الوضوء، وليس له المسح؛ فلا بد من نزعهما ولبسهما على طهارة كاملة، وإن خاف الضرر بالوضوء تيمم ولم يمسح. وذلك إعمالاً لقول الرسول - ﷺ - .

(١) (مجموع الفتاوى ج ٢٠، ص ٥٢ / ج ٢١، ص ٧٣).

(٢) (البحر المحيط ج ٢، ص ٢).

فإن دلالة منطوق الحديث إباحة المسح هذه المدة، ودلالة مفهومه المنع من المسح بعد انقضائها.

وذهب البعض إلى أنه إذا انتهت مدة المسح والحالة هذه فله أن يستمر استعمال الرخصة، ويسقط في حقه التوقيت، وبه قال ابن تيمية. وقال ردا على القول الأول بأن: "منطوقه إباحة المسح هذه المدة، والمفهوم لا عموم له، بل يكفي أن لا يكون المسكوت كالمنطوق فإذا خالفه في صورة حصلت المخالفة فإذا كان فيما سوى هذه المدة لا يباح مطلقا، بل يحظر تارة، ويباح أخرى، حصل العمل بالحديث"<sup>(١)</sup>. وقال في موضع آخر: "فأحاديث التوقيت فيها الأمر بالمسح يوما وليلة وثلاثة أيام ولياليهن، وليس فيها النهي عن الزيادة إلا بطريق المفهوم، والمفهوم لا عموم له فإذا كان يخلع بعد الوقت عند إمكان ذلك عمل بهذه الأحاديث"<sup>(٢)</sup>.

### الفرع الثالث: الزكاة في غير السائمة من الغنم.

ذهب الجمهور من أهل العلم إلى أنه لا زكاة في غير السائمة من الغنم، ومما استدلوا به على ذلك: قوله - ﷺ - : [في سائمة الغنم زكاة]؛ فإن منطوقه

---

(١) مجموع الفتاوى ج ٢١، ص ٢١٥ وما بعدها/ كتب ورسائل وفتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية. أحمد عبد الحلیم بن تیمية الحراني أبو العباس، ت ٧٢٨هـ، تح: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي النجدي، ج ٢١، ص ٢١٧، مكتبة ابن تيمية، بدون تاريخ).  
(٢) (مجموع الفتاوى ج ٢١، ص ١٧٧).

يفيد وجوب الزكاة في السائمة من الغنم، ويدل بمفهومه المخالف على انتفاء الوجوب في غير السائمة<sup>(١)</sup>.

قال السمعاني: "وأما العموم في مفهوم الخطاب، نحو قوله -ﷺ-: [في سائمة الغنم زكاة]؛ فدل هذا أن لا زكاة في كل ما ليست بسائمة"<sup>(٢)</sup>.

وقال الزنجاني<sup>(٣)</sup>: "ذهب الجمهور من أصحاب الشافعي إلى أن تخصيص الحكم بصفة من أوصاف الشيء يدل على نفي الحكم عما عدا محل الصفة وهو الملقب بالمفهوم، مثاله قوله -ﷺ-: [في سائمة الغنم زكاة]؛ فدل على نفي الحكم عما عداها وتنزل الصفة منزلة العلة"<sup>(٤)</sup>.

(١) (المعتمد. ج ١، ص ١٩٤ / المنخول في تعليقات الأصول. محمد بن محمد بن محمد الغزالي أبو حامد، تـ ٥٠٥ هـ، تح: د. محمد حسن هيتو، ص ٢١٦، دار الفكر، بيروت، ١٤٠٠ هـ / تخريج الفروع على الأصول. محمود بن أحمد الزنجاني أبو المناقب، تـ ٦٥٦ هـ، تح: د. محمد أديب صالح، ص ١٦٢، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٣٩٨ هـ).

(٢) (قواطع الأدلة. ج ١، ص ١٧٠).

(٣) محمود بن أحمد بن محمود بن بختيار، الزنجاني، الشافعي، أبو المناقب، فقيه، أصولي، مفسر، محدث، لغوي، استوطن بغداد، درّس بالنظامية والمستنصرية، من آثاره: السحر الحلال في غرائب المقال في الفقه الشافعي، تهذيب الصحاح للجوهري سماه ترويح الأرواح، وتفسير القرآن، استشهد ببغداد ٦٥٦ هـ.

(كشف الظنون. ج ٢، ص ٩٨١، ١٠٧٣ / معجم المؤلفين. ج ١٢، ص ١٤٨، ١٤٩).

(٤) (تخريج الفروع على الأصول. نفس الموضع).

قال ابن تيمية مبينا مذاهب العلماء في هذه المسألة: "مذهب مالك<sup>(١)</sup> أن الإبل العوامل والبقر العوامل والكباش المعلوفة فيها الزكاة، وهذا قول الليث<sup>(٢)</sup>، ولا أعلم أحدا قال به غيرهما. وأما الشافعي وأحمد<sup>(٣)</sup>

(١) إمام دار الهجرة، أبو عبد الله مالك بن أنس الأصبحي، صنف: كتابا في النجوم، وحساب مقدار الزمان، رسالة في الأفضية، وغيرها، كان مولده سنة ٩٣ أو ٩٤، مات سنة ١٧٩ هـ.

(الأنساب. أبو سعيد عبد الكريم بن محمد ابن منصور التميمي السمعاني، ت ٥٦٢ هـ، تح: عبد الله عمر البارودي، ج ٥، ص ١٧٧، دار الفكر، بيروت، ١٩٩٨م/ الباب ج ١، ص ٦٩/ هدية العارفين. ج ٢، ص ٣/ أصول الفقه اريخه ورجاله. ص ٤٨-٥٤)

(٢) أبو الحارث الليث بن سعد بن عبد الرحمن، إمام أهل مصر في الفقه والحديث، ولد سنة ٩٤ هـ، قال ابن خلكان: رأيت في بعض المجاميع أن الليث كان حنفي المذهب. قال الشافعي - رضي الله عنه - الليث كان أفقه من مالك إلا أن أصحابه لم يقوموا به وكان الليث من الكرماء الأجواد. مات سنة ١٧٥ هـ بمصر.

(الفهرست. محمد بن إسحاق أبو الفرج النديم، ت ٣٨٥ هـ، ص ٢٨١، دار المعرفة، بيروت، ١٣٩٨ - ١٩٧٨م/ وفيات الأعيان. ج ٤، ص ١٢٧، ١٢٨/ الجواهر المضوية في طبقات الحنفية. ص ٤١٦، ٤١٧).

(٣) أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال، الناصر للدين والمناضل عن السنة والصابر في المحنة خرجت أمه من مرو وهي حامل به؛ فولدته في بغداد سنة ١٦٤ هـ، وقيل: إنه ولد بمرو وحمل إلى بغداد وهو رضيع، كان إمام المحدثين صنف كتابه المسند، وجمع فيه من الحديث ما لم يتفق لغيره، توفي سنة ٢٤١ هـ ببغداد ودفن بمقبرة باب حرب.

وأبو حنيفة<sup>(١)</sup> وكذلك الثوري<sup>(٢)</sup> والأوزاعي<sup>(٣)</sup> وغيرهم فلا زكاة فيها

(تاريخ بغداد. ج ٤، ص ٤١٢-٤٢٢/ وفيات الأعيان. ج ١، ص ٦٣، وما بعدها/ أصول الفقه تاريخه ورجاله. ص ٨٢، وما بعدها).

(١) النعمان بن ثابت، التميمي بالولاء، الكوفي، أبو حنيفة، إمام الحنفية، صاحب المذهب المشهور، إمام أصحاب الرأي، وفقه أهل العراق، الفقيه المجتهد، أحد الأئمة الأربعة، ولد سنة ٨٠هـ بالكوفة، كان قوي الحجّة، حسن المنطق، رأى أنس بن مالك، وسمع عطاء بن أبي رباح، وأبا إسحاق السبيعي، صنف: مسندا في الحديث، المخارج في الفقه، وغيرهما، توفي سنة ١٥٠هـ.

(تاريخ بغداد. أحمد بن علي أبو بكر الخطيب البغدادي، ت ٦٣٣هـ، ج ١٣، ص ٣٢٣، وما بعدها، دار الكتب العلمية، بيروت، بدون تاريخ/ وفيات الأعيان. ج ٥، ص ٤٠٥، وما بعدها/ أصول الفقه تاريخه ورجاله. ص ٤٢-٤٦). ٦.

(٢) سفيان بن سعيد بن مسروق بن حبيب بن رافع بن عبد الله بن موهبة بن أبي ابن عبد الله بن منقذ بن نصر بن الحارث بن ثعلبة بن عامر بن ملكان بن ثور، شيخ الإسلام إمام الحفاظ سيد العلماء العاملين في زمانه، أبو عبد الله الثوري، الكوفي، المجتهد، مصنف كتاب الجامع، ولد سنة ٩٧هـ اتفاقاً، طلب العلم وهو حدث باعتماد والده المحدث الصادق سعيد بن مسروق الثوري، توفي سنة ١٦١هـ.

(سير أعلام النبلاء. ج ٧، ص ٢٢٩، وما بعدها/ شذرات الذهب. ج ١، ص ٢٥٠).

(٣) عبد الرحمن بن عمرو بن يحمّد، شيخ الإسلام، وعالم أهل الشام، أبو عمرو، الأوزاعي، كان يسكن بمحلة الأوزاع بدمشق ثم تحول إلى بيروت مرابطاً بها إلى أن مات، وقيل: كان مولده ببعلبك، حدث عن: عطاء بن أبي رباح، وأبي جعفر الباقر، وعمرو بن شعيب، روى عنه: ابن شهاب الزهري، ويحيى بن أبي كثير - وهما من شيوخه -، وشعبة، والثوري، توفي سنة ١٥٧هـ.



عندهم<sup>(١)</sup>.

وذهب ابن تيمية إلى أنه لا يصح الاستدلال بالحديث على إسقاط الزكاة عن كل ما ليس بسائمة؛ لأن الاستدلال به عن طريق المفهوم، والمفهوم لا عموم له في جانب المسكوت عنه، بل قد يكون فيه تفصيل... وقوله: ( في الإبل السائمة الزكاة )، وهى إذا لم تكن سائمه قد يكون فيها الزكاة - زكاة التجارة - وقد لا يكون فيها<sup>(٢)</sup>.

وأكتفي بهذا القدر من الفروع؛ نظرا لأن المقام ليس مقام تفريع، وإنما مقام تععيد وتأصيل، فهذه الفروع تقوى اختيارنا لمعنوية الخلاف، والله أعلم.

---

(سير أعلام النبلاء. ج ٧، ص ١٠٧، وما بعدها/ شذرات الذهب. ج ١، ص ٢٤٢، ٢٤٣).

(١) (مجموع الفتاوى. ج ٢٥، ص ٣٢).

(٢) (مجموع الفتاوى. ج ٣٣، ص ١٤).

## المطلب السادس

### أقسام مفهوم الموافقة

وفيه فروع:-

#### الفرع الأول : هل هناك ترادف في أسماء مفهوم الموافقة؟

اختلف الأصوليون فيما بينهم هل هناك ترادف في أسماء مفهوم الموافقة؛ فتكون أسماء لمسمى واحد أم هناك تباين وبالتالي يكون أقساما على النحو التالي:-

**القول الأول:** يرى أتباعه أنه قسم واحد ، وهو ما كان المسكوت عنه أولى بالحكم من المنطوق، وهو ما ذهب إليه وأيده الإمام الشيرازي؛ حيث جعل مفهوم الخطاب على ثلاثة أوجه؛ فقال: " اعلم أن مفهوم الخطاب على أوجه، أحدها: فحوى الخطاب، وهو ما دل عليه اللفظ من جهة التنبيه، كقوله -عز وجل- : (فلا تقل لهما أف). وقوله - تعالى - : (ومن أهل الكتاب من إن تأمنه بقنطار يؤده إليك<sup>(١)</sup>) وما أشبه ذلك مما ينص فيه على الأدنى لينبه به على الأعلى وعلى الأعلى لينبه به على الأدنى... والثاني: لحن الخطاب، وهو ما دل عليه اللفظ من الضمير الذي لا يتم الكلام إلا به وذلك مثل قوله -ﷺ- : (قلنا اضرب بعصاك الحجر فانفجرت) ومعناه: فضرب فانفجرت. ومن ذلك أيضا حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، كقوله -ﷺ- : (واسأل القرية)، ومعناه: أهل القرية... والثالث: دليل الخطاب، وهو أن يعلق الحكم على إحدى صفتي الشيء فيدل على أن ما عداها بخلافه كقوله - تعالى - : (إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا) فيدل على أنه

إن جاء عدل لم يتبين وكقوله - ﷺ -: [في سائمة الغنم زكاة]؛ فيدل على أن المعلوفة لا زكاة فيها<sup>(١)</sup>.

وما قال به الشيرازي قال به ابن قدامة أيضاً؛ حيث اشترط الأولوية في المسكوت عنه بالحكم ولم يتطرق إلى لحن الخطاب<sup>(٢)</sup>.

**القول الثاني: جعل مفهوم الموافقة على قسمين:**

**الأول: فعوى الخطاب،** وذلك إن كان ما سكت عنه أي: لم يلفظ به أولى بالحكم الذي دل

عليه اللفظ. كدلالة تحريم التأفيف في قوله - تعالى -: ﴿فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٌ﴾ على تحريم الضرب وسائر أنواع الأذى الذي هو أبلغ من التأفيف.

**الثاني: لحن الخطاب،** وهو ما كان الحكم في المسكوت عنه مساوياً للمنطوق،

ومثاله تحريم إحراق مال اليتيم وإغراقه المفهوم من قوله - تعالى -: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا﴾؛ فإن دل على تحريم

ذلك؛ لمساواته للأكل في الإلتاف

قال السبكي عن هذا الثاني: "وهذا هو المختار"<sup>(٣)</sup>.

(١) (اللمع. ص ٤٤، ٤٥).

(٢) (روضة الناظر. ج ١، ص ٢٦٣).

(٣) (الإحكام. ج ٣، ص ٧٤، ٧٥ / الإبهاج. ج ١، ص ٣٦٧ / التمهيد. ص ٢٤٠ / البحر المحيط. ج ٣، ص ٩٠ / / التحبير. ج ٦، ص ٢٨٧٧، ٢٨٧٨ / إجابة السائل شرح بغية الأمل. ص ٢٤١، ٢٤٢ / إرشاد الفحول. ص ٣٠٢ / المدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل. ص ٢٧٣، ٢٧٤ / المختصر في أصول الفقه على مذهب الإمام أحمد بن

وعلى القول الثاني ينقسم إلى أقسام باعتبارين مختلفين:ـ

**الفرع الثاني: أقسامه باعتبار كونه أولى أو مساوياً أو باعتبار العلاقة بين**

### **المفهوم والمنطوق في معنى الحكم**

ينقسم مفهوم الموافقة بهذا الاعتبار إلى قسمين: مفهوم موافقة أولوي،

ومفهوم موافقة مساوي<sup>(١)</sup>.

**القسم الأول:** مفهوم موافقة أولوي، ويسمى فحوى الخطاب<sup>(٢)</sup>. وهو ما يفهم

من اللفظ بطريق القطع<sup>(٣)</sup>.

حنبل. علي بن محمد بن علي البعلي أبو الحسن، تـ ١٤٠٠، تح: د. محمد مظهر بقا، ص ١٣٢، مركز البحث العلمي وإحياء التراث، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الملك عبد العزيز، مكة المكرمة، ١٤٠٠-١٩٨٠).

(١) لم يتفق العلماء على اشتراط الأولوية في المفهوم أو الاكتفاء بالمساواة على قولين كما سبق.

(٢) (البرهان ج ١، ص ٢٩٨ / التمهيد ج ٢، ص ٢٢٦ / تقويم النظر في مسائل خلافية ذائعة، ونبد مذهبية نافعة. أبو شجاع محمد بن علي بن شعيب بن الدهان، ت ٥٩٢ هـ، تح: د. صالح بن ناصر بن صالح الخزيم، ج ١، ص ٩٥، مكتبة الرشد، الرياض، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م / روضة الناظر ج ١، ص ٢٦٣ / الإحكام ص ٧٥ / نهاية الوصول ج ٥، ص ٢٠٣٦ / الإبهاج ج ١، ص ٣٦٨ / البحر المحيط ج ١، ص ٩٢ / التلويح على التوضيح ج ١، ص ٢٦ / القواعد والفوائد الأصولية ص ٢٨٦ / التقرير والتجبير ج ٣، ص ٩٦ / التجبير ج ٦، ص ٢٨٨١ / حاشية العطار ج ٢، ص ١١ / المدخل ص ٢٧٣).

(٣) (شرح الكوكب المنير ج ١، ص ٤٨٢).

**القسم الثاني:** مفهوم موافقة مساوي. ما تساوى ما دل عليه المنطوق في

الحكم وما أفهمه المسكوت عنه<sup>(١)</sup>، ويسمى لحن الخطاب<sup>(٢)</sup>.

وهذا التقسيم لمن لم يشترط الأولوية في المفهوم، أما من اشترطها فمفهوم

الموافقة عنده قسم واحد، هو الأولوي.

**والأولوي ينقسم إلى قسمين:-**

**القسم الأول:** تنبيه بالأقل على الأكثر، أو بالأدنى على الأعلى، إذا كان الحكم

في المسكوت عنه أولى، مثل قوله - تعالى - ﴿فلا تقل لهما أف﴾، فإن

المنطوق هو التأفيف، ونبه به على الأكثر وهو الضرب ونحوه من أنواع الأذى.

**القسم الثاني:** تنبيه بالأكثر على الأقل أو بالأعلى على الأدنى، تحريم

إحراق مال اليتيم الدال عليه قوله - تعالى - ﴿الذين يأكلون أموال اليتامى

ظلماً﴾، فالإحراق مساو للأكل بواسطة الإلتلاف في الصورتين<sup>(٣)</sup>.

---

(١) (إجابة السائل. ص ٢٤٢).

(٢) (قواطع الأدلة. ج ١، ص ٢٣٧ / البحر المحيط. ج ٣، ص ٩٠ / شرح الكوكب

المنير. ج ٣، ص ٤٨٢ / التجبير. ج ٦، ص ٢٨٧٨ / إجابة السائل. ص ٢٤٢ / إرشاد

الفحول. ص ٣٠٢).

(٣) (المختصر بشرح العضد. ج ٢، ص ١٧٢، ١٧٣ / التجبير. ج ٦، ص ٢٨٧٨ / المدخل.

ص ٢٧٣، ٢٧٤).

## الفرع الثالث: أقسامه باعتبار قوة دلالة مفهوم الموافقة، أو من حيث القطعية والظنية

ينقسم إلى قسمين :-

**القسم الأول: القطعي**، وهو الذي دل النص على حكمه بفحواه، وسياق

الكلام، ومعرفة المقصود منه في محل النطق<sup>(١)</sup>. ولا بد فيه من توافر شرطين:-

**الشرط الأول:** أن يكون التعليل بالمعنى قطعياً.

**الشرط الثاني:** أن يكون وجود المناسبة في المسكوت قطعياً.

قال العضد: "مفهوم الموافقة قد يكون قطعياً، وهو إذا كان التعليل بالمعنى

وكونه أشد مناسبة للفرع قطعياً"<sup>(٢)</sup>.

وقال ابن النجار: "والقطعي: كون التعليل بالمعنى، وكونه أشد مناسبة للفرع

وكونهما قطعياً"<sup>(٣)</sup>.

**القسم الثاني: الظني**، وهو الذي لم يعرف المقصود منه قطعاً، وإن كان

المسكوت عنه أولى بالحكم من المنطوق، لكنه في الظاهر؛ لاحتمال معنى

آخر هناك لم يدل على سياق الكلام ولا غيره على الغاية قطعاً<sup>(٤)</sup>. وهذا القسم

"هو أكثر ما يوجد في مسائل الخلاف"<sup>(٥)</sup>.

(١) (نهاية الوصول. ج، ص ٢٠٣٧).

(٢) (المختصر بشرح العضد. ج ٢، ص ١٧٣).

(٣) (شرح الكوكب المنير. ج ٣، ص ٤٨٦).

(٤) (نهاية الوصول. ج، ص ٢٠٣٧).

(٥) مفتاح الوصول إلى بناء الفروع على الأصول. ص ٥٥٥).

✪ مجلة الشريعة والقانون ✪ العدد الرابع والثلاثون الجزء الثاني (١٤٤١هـ - ٢٠١٩م) ✪ (٨٦١)

ومنهم من نفى وجود القطعي في مفهوم الموافقة؛ لتطرق الاحتمال إلى الكل<sup>(١)</sup>.  
يمكن تسمية هذين القسمين بالضروري والنظري<sup>(٢)</sup>، كما يمكن تسميتهما  
بالجلي والخفي<sup>(٣)</sup>.

---

(١) (شرح الكوكب المنير. ج ٣، ص ٤٨٨).

(٢) (البحر المحيط. ج ٣، ص ٩٢).

(٣) (مفتاح الوصول. ص ٥٥٣ / مفهوم الموافقة وموقف الأصوليين منه دراسة مقارنة. د. عبد الوهاب بن عبد الله الرسيني. ص ٤٠٨، ٤٠٩، مجلة جامعة طيبة للآداب والعلوم الإنسانية، السنة الخامسة، العدد: التاسع، ١٤٣٧هـ).

## المطلب السابع

### حجية مفهوم الموافقة

وفيه فروع:-

#### الفرع الأول: أقوال الأصوليين في المسألة

اختلف كلمة الأصوليين حول حجية مفهوم الموافقة إلى ثلاثة أقوال:-

**القول الأول:** أن مفهوم الموافقة حجة بل قد يكون مجمعا عليه.

قال الصفي الهندي: "... وهذا القسم مما لا يعرف خلاف في حجيته، بل أطبق الكل على حجيته حتى المنكرون للقياس"<sup>(١)</sup>.

قال الشوكاني: "وقد اتفقوا على العمل به-أي مفهوم الموافقة الأولوي-"<sup>(٢)</sup>.

قال أبو الخطاب<sup>(٣)</sup>: "التنبية دليل صحيح مستفاد من من فحوى الخطاب ولحنه لا من صريحه، مثل وله -تعالى-: ﴿فلا تقل لهما أف﴾، يفيد تحريم التأنيف بصريحه، ويفيد تحريم الضرب بفحواه ولحنه، أي مفهومه"<sup>(٤)</sup>.

(١) نهاية الوصول. ج ٥، ص ٢٠٣٨.

(٢) (إرشاد الفحول. ص ٢٧٢).

(٣) أبو الخطاب محفوظ ابن أحمد بن حسن بن حسن، العراقي، الكلوذاني ثم البغدادي، الأزجي، تلميذ القاضي أبي يعلى بن الفراء، ولد سنة ٤٣٢هـ، سمع أبا محمد الجوهرى وأبا علي محمد بن الحسين الجازري وأبا طالب العشاري وجماعة، روى عنه ابن ناصر والسلفي وأبو المعمر الأنصاري والمبارك ابن خضير، وغيرهم، مات سنة ٥١٠هـ.

(٤) طبقات الحنابلة. محمد بن أبي يعلى أبو الحسين، ت ٥٢١هـ، تح: محمد حامد الفقي، ج ٢، ص ٢٥٨، دار المعرفة، بيروت، بدون تاريخ/ سير أعلام النبلاء. ج ١٩، ص ٣٤٨، وما بعدها.

(٤) (التمهيد. ج ٢، ص ٢٢٥).



قال ابن النجار: " وهو، أي: مفهوم الموافقة حجة"<sup>(١)</sup>.

قال ابن مفلح: " وهو حجة- ذكره بعضهم إجماعاً-؛ لتبادر فهم العقلاء إليه، واختلف النقل عن داود"<sup>(٢)</sup>.

قال الباقلاني: "أما مفهوم الخطاب ولحنه وفحواه فمنتف على صحته ووجوب القول به"<sup>(٣)</sup>.

قال الزركشي: " القول بمفهوم الموافقة من حيث الجملة مجمع عليه"<sup>(٤)</sup>.  
**القول الثاني:** أنه حجة إلا في باب الوقف.

قال السبكي: " وأما مفهوم الموافقة وليس مفهوم المخالفة، فهل يعمل به أم لا؟، والذي في الرهن لا يعمل به؛ لأن الواقف ونحوه من بائع ومشتري وغيرهما إنما يعتبر في تصرفاتهم ألفاظهم وما تدل عليه وضعا"<sup>(٥)</sup>.

---

(١) (شرح الكوكب المنير. ج ٣، ص ٤٨٣).

(٢) (أصول ابن مفلح. ج ١، ص ١٠٦٠).

(٣) (التقريب والإرشاد. القاضي أبو بكر محمد بن الطيب الباقلاني، ت ٤٠٣ هـ، تح: د. عبد الحميد أبو زيد، ج ٣، ص ٣٣١، ط: الأولى، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م).

(٤) (البحر المحيط. ج ٣، ص ٩٥).

(٥) (فتاوى السبكي. الإمام أبي الحسن تقي الدين علي بن عبد الكافي السبكي، ت ٧٥٦ هـ، ج ٢، ص ١٩٦، دار المعرفة، بيروت، بدون تاريخ).

**القول الثالث:** عدم الاحتجاج بمفهوم الموافقة مطلقا، وهو قول داود الظاهري.

قال الآمدي: " وهذا مما اتفق أهل العلم على صحة الاحتجاج به إلا ما نقل عن داود الظاهري أنه قال إنه ليس بحجة"<sup>(١)</sup>.

وقال أيضا: " و أما القياس فعولوا- أي مثبتو القياس - على قوله -تعالى - ﴿ فَاعْتَبِرُوا يَا أُولِيَ الْأَبْصَارِ ﴾<sup>(٢)</sup>، ﴿ قَالَ مَنْ يُحْيِي الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ. قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنْشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ ﴾<sup>(٣)</sup>، ﴿ كَذَلِكَ نُخْرِجُ الْمَوْتَى ﴾<sup>(٤)</sup>، ﴿ كَذَلِكَ النَّشُورُ ﴾<sup>(٥)</sup>، ﴿ فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٌ ﴾. قالوا: فما عدا الألف مقيس على الألف... فأما قوله: ﴿ فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٌ ﴾ فما فهم أحد قط في لغة العرب ولا العقل أن قوله: [أف] يعبر به عن القتال والضرب، ولو لم يأت إلا هذه الآية ما حرم لها إلا قول أف فقط. ولا خلاف في أن شاهدين لو استشهدا مضروب على ضربه فقالا: نشهد أنه قال له: أف لكانا بذلك شاهدي زور. ثم قال: لكن اقتضى سياق الآيتين كل بر لهما قل أو كثر،

(١) (الإحكام ج ٣، ص ٧٦).

(٢) جزء الآية: ٢ من سورة الحشر.

(٣) جزء الآية: ٧٨، و الآية: ٧٩ من سورة يس.

(٤) جزء الآية: ٥٧ من سورة الأعراف.

(٥) جزء من الآية: ٩ من سورة فاطر.

وكل رفق، واجتناب كل إساءة، وبذلك حرم الضرب وغيره لا بالنهي عن أف، ولو كان قول أف منيا لما كان حاجة إلى ما بعده"<sup>(١)</sup>.

قال الجويني: " وذهب أبو حنيفة إلى نفي القول بالمفهوم ووافق جمع من الأصوليين"<sup>(٢)</sup>.

وهذا الإسناد مردود بقول الزركشي: " ووقع في البرهان وغيره ما يقتضي أن أبا حنيفة ينكره، وليس كذلك؛ فقد صرح الإمام بعد كلام ذكره أن من أنكر المفهوم سلم الفحوى في مثل قوله: (فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أَفٌ)"<sup>(٣)</sup>.

قال الدكتور الخن: " ولا خلاف بين الفقهاء في أنه يحتج بمفهوم الموافقة، اللهم لا ما ذهب إليه الظاهرية من أنه ليس بحجة؛ إذ يعدونه ضربا من القياس وهم من نفاته"<sup>(٤)</sup>.

---

(١) (ملخص إبطال القياس والرأي والاستحسان والتقليد والتعليل. علي بن أحمد بن حزم الأندلسي أبو محمد، تـ٤٥٦هـ، تح: سعيد الأفغاني، ص٢٣-٣٠، مطبعة جامعة دمشق، ١٣٧٩هـ-١٩٦٠م).

(٢) (البرهان. ج١، ص٢٩٩).

(٣) (البحر المحيط. ج٣، ص٣٥).

(٤) (أثر الاختلاف في القواعد الأصولية في اختلاف الفقهاء. د. مصطفى سعيد الخن، ص١٥٠، ط: الأولى، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م).

## الفرع الثاني: في الأدلة

### أدلة القول الأول:-

قال الآمدي محتجا على كونه حجة: "ودليل كونه حجة أنه إذا قال السيد لعبده: لا تعط زيدا حبة، ولا تقل له أف، ولا تظلمه بذرة، ولا تعبس في وجهه؛ فإنه يتبادر إلى الفهم من ذلك امتناع إعطاء ما فوق الحبة، وامتناع الشتم والضرب، وامتناع الظلم بالدينار وما زاد، وامتناع أذيته بما فوق التعبيس من هجر الكلام وغيره، ولذلك كان المفهوم من قول النبي -ﷺ-: [احفظ عفاصها ووكاءها<sup>(١)</sup>] حفظ ما التقط من الدنانير، ومن قوله -ﷺ- في الغنيمة: [أدوا الخيط والمخيط<sup>(٢)</sup>] أداء الرحال والنقود وغيرها ومن قوله: [من سرق عصي مسلم فعليه ردها<sup>(٣)</sup>] رد ما زاد على ذلك. وكذلك لو حلف

(١) أخرجه البخاري عن زيد بن خالد الجهني -رضي الله عنه-.

(صحيح البخاري. كتاب: في اللقطة، باب: ضالة الإبل، ج ٢، ص ٨٥٥، ح: ٢٢٩٥).

(٢) أخرجه ابن ماجه في سننه عن عن عبادة بن الصامت -رضي الله عنه-.

(سنن ابن ماجه. محمد بن يزيد أبو عبدالله القزويني، تـ ٢٧٥هـ، تح: محمد فؤاد عبد الباقي، كتاب: الجهاد، باب: الغلول، ج ٢، ص ٩٥٠، ح: ٢٨٥٠، دار المعرفة، بيروت، بدون تاريخ).

(٣) أخرجه أبو داود بلفظ: "عن عبد الله بن السائب بن يزيد عن أبيه عن جدّه أنّه سمع رسول الله -صلى الله عليه وسلم- يقول: [ لا يأخذن أحدكم متاع أخيه لأعبا ولا جادا وقال سليمان لعبا ولا جدا ومن أخذ عصا أخيه فليردّها ].

(سنن أبي داود. سليمان بن الأشعث أبو داود السجستاني الأزدي، تـ ٢٧٥هـ، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، كتاب: باب: ج ٤، ص ٣٠١، دار الفكر، بيروت، بدون تاريخ).

أنه لا يأكل لفلان لقمة، ولا يشرب من مائه جرعة، كان ذلك موجبا لامتناعه من أكل ما زاد على اللقمة، كالرغيف، وشرب ما زاد على الجرعة إلى نظائره<sup>(١)</sup>.

### أدلة القول الثاني:

**قال السبكي:** " لأن الواقف ونحوه من بائع ومشتري وغيرهما إنما يعتبر في تصرفاتهم ألفاظهم وما تدل عليه وضعا؛ لأن الله - تعالى - نصبها أسبابا وعلامات على إثبات أحكام شرعية، وهو - سبحانه وتعالى - مثبتها ومسببها وليس للعباد منها شيء، حتى لو علم مراد الواقف بدون ما جعله الشارع مثبتا لم يلتفت إليه. وكما أن القياس ليس بحجة في كلام الناس، وهو حجة في كلام الشارع لدلالته على المراد كذلك المفهوم لا يكون حجة في كلام الناس في إثبات حكم مبتدأ... ألا ترى أنه لو وقف على أولاده الأغنياء لا يمكننا أن نقول يستحق الفقراء بطريق الأولى؛ لأنه قد يكون له قصد تخصيص الأغنياء"<sup>(٢)</sup>.

---

(١) الإحكام. ج ٣، ص ٧٦.

(٢) فتاوى السبكي. ج ٢، ص ١٩٦، ١٩٧.

## أدلة القول الثالث:

قال ابن حزم<sup>(١)</sup>: " فأما هؤلاء المتحIRON الذين ذكرنا آخرا- يعني الذين قالوا: إن الخطاب قد يدل في مواضع على أن ما عداه بخلافه، ويدل في مواضع آخر على أن ما عداه ليس بخلافه-؛ فإنهم لعبوا في هذا المكان بالخطاب كما يلعب بالمخراق؛ فمرة حكموا لغير المنصوص بأن المنصوص يدل على أن حكمه كحكمه، ومرة حكموا بأن المنصوص يدل على أن حكمه ليس كحكمه، فليت شعري كيف يمكن أن يكون خطابان يردان بالحكم في اسمين فيفهم من أحدهم أن غير الذي ذكر مثل الذي ذكر ويفهم من الآخر أن غير الذي ذكر بخلاف الذي ذكر؟، وهذا ضد ما فهم من الأول وتالله ما خلق الله - تعالى - عقلا يقوم فيه هذا إلا عقل من غالط نفسه فتوهم ما لا يصح بدعوى لا يعجز عن مثلها أحد بلا دليل، وكل من لم ييال

(١) علي بن أحمد بن سعيد بن حزم بن غالب بن صالح بن خلف بن معدان بن سفيان بن يزيد، الأندلسي، القرطبي، اليزيدي، مولى يزيد بن أبي سفيان بن حرب الأموي، ولد سنة (٣٨٤هـ)، من أكبر علماء الإسلام تصنيفاً وتأليفاً بعد الطبري، ألف في الأدب كتاب: طوق الحمامة، و في الفقه وأصوله وشرح منطق أرسطو وأعاد صياغة الكثير من المفاهيم الفلسفية، إمام حافظ. فقيه ظاهري متكلم، أديب، وشاعر، ونسابة، عالم برجال الحديث، ناقدٌ محلل، وصيه البعض بالفيلسوف. وزيرٌ سياسي لبني أمية، سلك طريق نبد التقليد وتحرير الاتباع. قامت عليه جماعة من المالكية وشرد عن وطنه. توفي (٤٥٦هـ).

(سير أعلام النبلاء. ج١٨، ص١٨٤ وما بعدها/ العبر. ج٣، ص٣٤١/ شذرات الذهب. ج٣، ص٢٩٩).

بما قال يقدر أن يدعي أنه فهم من هذا اللفظ غير ما يعطي ذلك اللفظ. قال أبو محمد: وأما أكياسهم فإنهم سموا القسم الأول قياسا وسموا الثاني دليل الخطاب، فقد رأوا إذ فرقوا بين معنى واحد باسمين أنهم قد سلموا بذلك من التناقض، وهم من التورط فيه بمنزلة من سمي كل ذلك دليل الخطاب ولا فرق، ونحن نسألهم من كلامهم فنقول لهم: ما الفرق بينكم إذ قالت طائفة منكم إن ذكر السائمة يدل على أن غير السائمة بخلاف السائمة وقالت طائفة أخرى: بل ذكر السائمة إلا على أن غير السائمة موافق لحكم السائمة ما الفرق بينكم وبين من عكس عليكم قولكم: إن قول الله - تعالى - ﴿ وَمِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ إِنْ تَأْمَنَهُ بِقِنطَارٍ يُؤَدُّهُ إِلَيْكَ وَمِنْهُمْ مَنْ إِنْ تَأْمَنَهُ بدينارٍ لَا يُؤَدُّهُ إِلَيْكَ إِلَّا مَا دُمْتَ عَلَيْهِ فَإِذَا دُلَّ بِأَنَّهُمْ قَالُوا لَيْسَ عَلَيْنَا فِي الْأُمِّيِّينَ سَبِيلٌ وَيَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ الْكُذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ<sup>(١)</sup>﴾ إن ذكر القنطار يدل على أن ما عدا القنطار مثل القنطار فقال بل ما يدل ذكر القنطار إلا على أن ما عدا القنطار بخلاف القنطار، فقد يفرع الخائن من خيانتة إذا كانت كثيرة، وقد يحتقر اليسير فلا يخونه؛ فهلا جعلتم القنطار ههنا حدا للكثير<sup>(٢)</sup>.

وقال - ابن حزم - : " أما قول الله - تعالى - : ﴿ وَقَضَى رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَيَالِ الَّذِينَ إِحْسَانًا إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٍّ وَلَا تَنْهَرْهُمَا وَقُلْ لَهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا\* وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ

(١) الآية: ٤٥ من سورة آل عمران.

(٢) (الإحكام في أصول الأحكام. علي بن أحمد بن حزم الأندلسي أبو

محمد، ٤٥٦هـ، ج ٧، ص ٣٢٣-٣٢٥، دار الحديث، القاهرة، ١٤٠٤هـ)،

الرَّحْمَةِ وَقُلْ رَبِّ اِزْهَمُهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا<sup>(١)</sup>؛ فلو لم يرد غير هذه اللفظة لما كان فيها تحريم ضربهما ولا قتلها، ولما كان فيها إلا تحريم قول: ﴿أَف﴾ فقط، ولكن لما قال الله -تعالى- في الآية نفسها: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا إِمَّا يَبُلُغَنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٍّ وَلَا تَنْهَرْهُمَا وَقُلْ لَهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا\* وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُلْ رَبِّ اِزْهَمُهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا﴾، اقتضت هذه الألفاظ من الإحسان والقول الكريم وخفض الجناح والذل والرحمة لهما والمنع من انتهارهما وأوجبت أن يؤتى إليهما كل بر وكل خير وكل رفق فبهذه الألفاظ وبالآحاديث الواردة في ذلك وجب بر الوالدين بكل وجه وبكل معنى والمنع من كل ضرر وعقوق بأي وجه كان لا بالنهي عن قول {أف} وبالألفاظ التي ذكرنا وجب ضرورة أن من سبهما أو تبرم عليهما أو منعهما رفته في أي شيء كان من غير الحرام فلم يحسن إليهما ولا خفض لهما جناح الذل من الرحمة، ولو كان النهي عن قول: ﴿أَف﴾ مغنيا عما سواه من وجوه الأذى لما كان لذكر الله -تعالى- في الآية نفسها مع النهي عن قول: ﴿أَف﴾ النهي عن النهر والأمر بالإحسان وخفض الجناح والذل لهما معنى؛ فلما لم يقتصر -تعالى- على ذكر الأُف وحده بطل قول من ادعى أن

(١) الآيتان: ٢٣، ٢٤ من سورة الإسراء.



بذكر الأف علم ما عداه، وصح ضرورة أن لكل لفظة من الآية معنى غير سائر ألفاظها"<sup>(١)</sup>.

### الفرع الثالث: القول الراجح في المسألة

الواقع أن مفهوم الموافقة حجة كما ذهب إليه جمهور العلماء، وبالنسبة لقول السبكي بحجته فيما عدا الوقف فهذه تفرقة لا دليل عليها. كما يُرد على قول ابن حزم الأول بأن مفهوم الموافقة ليس قولاً عن هوى، وإنما اشترط القائلون به وجود المعنى الذي في المنطوق في المسكوت عنه وكونه أولى أو مساوياً له - على خلاف بينهم -، والله أعلم.

---

(١) (الإحكام ج. ٧، ص ٣٧١، ٣٧٢).

## المطلب الثامن

### تخصيص مفهوم الموافقة والتخصيص به

وفيه فرعان:-

#### الفرع الأول: تخصيص مفهوم الموافقة

وفيه مسائل:-

**الأولى:** أقوال العلماء في المسألة:-

اختلف العلماء في تخصيص مفهوم الموافقة بين مجيز ومانع.

**القول الأول:** لا يجوز تخصيص مفهوم الموافقة.

قال الدبوسي: "فلأنه تعم بحسب عموم العلة، والعلة بعدما ثبتت علة لا

تحتمل الخصوص"<sup>(١)</sup>.

قال السرخسي: "الثابت بدلالة النص لا يحتمل التخصيص"<sup>(٢)</sup>.

قال الشيرازي: "وأما تخصيص ما عرف من نحوي الخطاب، كتخصيص ما

عرف قوله -ﷺ-: (فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أَفٌّ)؛ فلا يجوز"<sup>(٣)</sup>.

قال الزركشي: "ومنع القاضي أبو بكر والشيخ أبو إسحاق وسليم في

التقريب من جواز تخصيص مفهوم الموافقة"<sup>(٤)</sup>.

(١) (تقويم الأدلة في أصول الفقه. أبو زيد عبيد الله بن عمر بن عيسى

الدبوسي، ت-٤٣٠هـ، تح: خليل محيي الدين الميس، ص١٣٩، ط: الأولى، دار الكتب

العلمية، بيروت، ١٤٢١هـ-٢٠٠١م).

(٢) (أصول السرخسي. ج١، ص٢٥٤).

(٣) (اللمع. ص٣١).

(٤) (البحر المحيط. ج٢، ص٤٠٢).

قال السبكي: " ومنع الشيخ أبو إسحاق الشيرازي من جواز تخصيص مفهوم الموافقة محتجا بأن التخصيص من عوارض الألفاظ"<sup>(١)</sup>.

**القول الثاني: جواز تخصيص المفهوم مع بقاء الملفوظ.**

قال السبكي: " مفهوم الموافقة، كدلالة حرمة التأفيف على حرمة الضرب وغيره من أنواع الأذى، فالتخصيص فيه جائز بشرط بقاء الملفوظ وهو التأفيف في مثالنا هذا"<sup>(٢)</sup>.

قال الزركشي: " مفهوم الموافقة، كدلالة التأفيف على حرمة الضرب فالتخصيص فيه جائز بشرط بقاء الملفوظ، وهو التأفيف في مثالنا هذا"<sup>(٣)</sup>.

قال الرازي: " مفهوم الموافقة، كدلالة حرمة التأفيف على حرمة الضرب، والتخصيص فيه جائز إذا لم يعد بالنقض على الملفوظ،، مثل تقييد الأم إذا فجرت، وضرب الوالد إذا ارتد، ولا يجوز إذا عاد بالنقض عليه"<sup>(٤)</sup>.

قال الصفي الهندي: " يجوز لكن بشرط أن لا يعود نقضا على الملفوظ، كإباحة ضرب الأم إذا فجرت، أما إذا عاد نقضا عليه، كما إذا قال: ﴿ فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٌ ﴾ ، لكن ينتج له نوعا من الأذى مطلقا فإنه لا يجوز"<sup>(٥)</sup>.

(١) (الإبهاج.ج.٢، ص١٢٢).

(٢) (الإبهاج.ج.٢، ص١٢٢).

(٣) (البحر المحيط.ج.٢، ص٤٠٢).

(٤) (المحصول.ج.٣، ص١٣).

(٥) (نهاية الوصول.ج.٤، ص١٤٦١).

**الثانية: الأدلة:**

**الأدلة على عدم الجواز:-**

• إن التخصيص بيان أن أصل الكلام غير متناول له، والحكم الثابت بالدلالة ثابت بمعنى النص لغة، وبعدهما كان معنى النص متناولاً له لغة لا يبقى احتمال كونه غير متناول له، وإنما يحتمل إخراجه من أن يكون موجبا للحكم فيه بدليل يعترض، وذلك يكون نسخا لا تخصيصاً<sup>(١)</sup>.

• أن التخصيص إنما يكون في العموم، ولا عموم إلا في الألفاظ.  
• أنه لما قال: ﴿ فَلَا تَقُلْ لَهُمْ يَا أَفُّ ﴾ وكان المنع من أجل الأذى لم يجز أن يدل دليل على إجازة الضرب مع أن فيه أذى؛ لأنه يناقض الأول<sup>(٢)</sup>.

• أن التخصيص إنما يلحق القول، وهذا معنى القول، ولأن تخصيصه نقض للمعنى الذي تعلق المنع به، ألا ترى أنه لو قال: لا تقل لهما أف ولكن اضربهما كان ذلك مناقضة، فصار كتخصيص القياس<sup>(٣)</sup>.

**الثالثة: في بيان الراجع:-**

أرى أن القول القائل بجواز التخصيص عند الإبقاء على الملفوظ، وعدمه عند نقض الملفوظ؛ لأن فيه جمع بين الدليلين، والجمع أولى من أعمال

(١) (تقويم الأدلة. ص ١٣٩ / أصول السرخسي. ج ١، ص ٢٥٤).

(٢) (البحر المحيط. ج ٢، ص ٤٠٢).

(٣) (اللمع. ص ٣١).

أحدهما وإبطال الآخر. كما أنه على قول من قال إن دلالة لفظية؛ فلا شك في جواز تخصيصه، والله أعلم.

#### الرابعة: في بيان نوع الخلاف في هذه المسألة:-

الواقع أن الخلاف معنوي لا يمكن تجاهله؛ لترتب خلاف في الفروع عليه.

قال السبكي: "القابل للتخصيص حكم ثبت لمتعدد لفظاً، مثل: ﴿اقتلوا

المشركين﴾ أو معنى، وهو ثلاثة، الأول: العلة، وجواز تخصيصها كما في

العرايا، الثاني: مفهوم الموافقة، فيخصص بشرط بقاء الملفوظ، مثل جواز

حبس الوالد بحق الولد... وعلى الأول يجوز تخصيص حبس الوالد في دين

الولد؛ فإنه مبق للملفوظ، وقد صحح الغزالي جواز حبس الوالد في دين

الولد سواء كان دين نفقة أو غيرها صغيراً كان أو كبيراً"<sup>(١)</sup>.

قال الإسنوي: "مفهوم الموافقة، كقوله -تعالى-: (فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أَفًّا) يدل

بمنطوقه على تحريم التأفيف وبمفهومه على تحريم الضرب وسائر أنواع

الأذى؛ فيجوز تخصيصه؛ لأنه دليل عام. إذا علمت ذلك فمن فروع المسألة:

جواز حبس الوالد لحق الولد، وفيه ثلاثة أوجه حكاها الرافعي في كتاب

الشهادات، وقال: إن أصحها عدم الحبس، والثاني يحبس، والثالث إن كان

دين نفقة عليه حبس فيه وإن كان غيره فلا، وحكى في الفلس وجهين من غير

تصريح بترجيح، واختار صاحب الحاوي الصغير حبسه مطلقاً"<sup>(٢)</sup>.

(١) (الإبهاج. ج ٢، ص ١٢٢، ١٢١).

(٢) (التمهيد. ص ٣٦٩).

**الفرع الثاني: التخصيص بمفهوم الموافقة**

وفيه مسائل:-

**الأولى: أقوال العلماء في المسألة:-**

اختلف العلماء في التخصيص بمفهوم الموافقة على قولين:-

**القول الأول: يجوز التخصيص بمفهوم الموافقة.**

قال الآمدي: " لا نعرف خلافا بين القائلين بالعموم والمفهوم أنه يجوز

تخصيص العموم بالمفهوم، وسواء كان من قبيل مفهوم الموافقة أو من قبيل

مفهوم المخالفة"<sup>(١)</sup>.

قال الصفي الهندي: " لا يستراب في جواز التخصيص بمفهوم الموافقة،

سواء قيل: إن دلالة لفظية أو معنوية"<sup>(٢)</sup>.

قال الباقلاني: " فحوى الخطاب ومفهومه بمنزلة النص، بل هو أبلغ من

النص؛ لانتفاء وجوه الاحتمال عنه، وإذا ثبت ذلك ثبت تخصص العام به"<sup>(٣)</sup>.

قال أبو يعلى: " ويجوز تخصيص العموم بدليل الخطاب سواء دل دليل هو

مفهومه وفحواه، وهو التنبيه، نحو قوله- تعالى-: ﴿فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٌّ﴾

[الإسراء: ٢٣]، فدل على المنع من الضرب فيقع به التخصيص"<sup>(٤)</sup>.

قال أبو الخطاب: " يجوز تخصيص العموم بدليل الخطاب"<sup>(٥)</sup>.

(١) (الإحكام. ج ٢، ص ٣٥٣).

(٢) (نهاية الوصول. ج ٤، ص ١٦٧٨، ١٦٧٩).

(٣) (التقريب والإرشاد. ج ٣، ص ٢٥١).

(٤) (العدة. ج ١، ص ٣٦٢، ٣٦٣).

(٥) (التمهيد. ج ٢، ص ١١٨).

قال ابن النجار: "ويخصص لفظ عام بمفهوم مطلقاً، أي سواء كان مفهوم موافقة أو مفهوم مخالفة"<sup>(١)</sup>.

قال الشيرازي: "فأما فحوى الخطاب فهو التنبيه، ويجوز التخصيص به"<sup>(٢)</sup>.

قال ابن الحاجب: "العام يخص بالمفهوم إن قيل به"<sup>(٣)</sup>.

قال السبكي "يجوز تخصيص المنطوق بالمفهوم؛ لأنه دليل"<sup>(٤)</sup>.

قال التلمساني: "يجوز تخصيص العموم بالمفهوم عند أكثر القائلين به"<sup>(٥)</sup>.

قال الشوكاني: "ذهب القائلون بالعمل بالمفهوم إلى جواز التخصيص بالمفهوم"<sup>(٦)</sup>.

### القول الثاني: لا يجوز التخصيص بمفهوم الموافقة.

رغم ما نقل من دعاوى الاتفاق والإجماع على جواز التخصيص بالمفهوم الموافق، فإن هناك من الأقوال ما يردّها ولا يجعلها حقيقية.

---

(١) (شرح الكوكب المنير. ج ٣، ص ٣٦٦).

(٢) (اللمع. ص ٣٣).

(٣) (المختصر بشرح العضد. ج ٢، ص ١٥٠).

(٤) (الإبهاج. ج ٢، ص ١٨٠).

(٥) (مفتاح الوصول. ص ٥٣٧).

(٦) (إرشاد الفحول. ص ٢٧١).

قال الشيرازي: "وأما دليل الخطاب الذي هو مقتضى النطق، فيجوز تخصيص العموم به، وقال أبو العباس بن سريج: لا يجوز تخصيص به، وهو قوله أهل العراق، لأن عندهم أنه ليس بدليل"<sup>(١)</sup>.

قال الغزالي: "من يقول بالمفهوم قد يظن للمفهوم عموماً ويتمسك به، وفيه نظر"<sup>(٢)</sup>.

قال أبو الخطاب: "... وقال بعضهم: لا يجوز"<sup>(٣)</sup>.

قال التلمساني: "يجوز تخصيص العموم بالمفهوم عند أكثر القائلين به"<sup>(٤)</sup>.

قال ابن دقيق العيد: "المفهوم هل له عموم أم لا؟. اختلف فيه"<sup>(٥)</sup>.

قال السبكي: "وقد حصلنا من هذا القول على أن الخلاف في تخصيص العموم بالمفهوم موجود"<sup>(٦)</sup>.

كما ذكر ابن النجار خلافتهم في مفهوم المخالفة؛ فقال: "وخالف في ذلك بعض أصحابنا والمالكية وابن حزم ويرهم، فقالوا: لا يخص العموم بمفهوم المخالفة"<sup>(٧)</sup>.

(١) (اللمع. ص ٣٤).

(٢) (المستصفي. ص ٢٤٠).

(٣) (التمهيد. ج ٢، ص ١١٨).

(٤) (مفتاح الوصول. ص ٥٣٧).

(٥) (شرح الإلمام. ح ١، ص ٤١٧).

(٦) (الإبهاج. ج ٢، ص ١٨٠).

(٧) (شرح الكوكب المنير. ج ٣، ص ٣٦٩).



قال السراج الأرموي: "دلالة المفهوم بتقدير كونه حجة أضعف من دلالة المنطوق، ففي تخصيص المنطوق به نظر"<sup>(١)</sup>.

فهذه كلها تصريحات بوجود خلاف.

### الثانية: الأدلية.

#### أدلة القول الأول على التخصيص بالمفهوم الموافق:-

- إنه أقوى دلالة من المنطوق على ثبوت الحكم؛ إذ الحكم فيه أولى بالثبوت، ونفيه بعد ثبوت حكم المنطوق يعود بعضا على البعض في الأكثر، بخلاف نفي الحكم عن بعض المنطوق به وإثباته في البعض. وكذلك بمفهوم المخالفة عند القائلين به<sup>(٢)</sup>.
- إن فحوى الخطاب ومفهومه بمنزلة النص، بل هو أبلغ من النص؛ لانتفاء وجوه الاحتمال عنه، وإذا ثبت ذلك ثبت تخصص العام به<sup>(٣)</sup>.
- إنه دليل كالنطق في أحد الوجهين وكالقياس في الوجه الآخر وأيهما كان جاز التخصيص<sup>(٤)</sup>.

---

(١) (التحصيل من المحصول. سراج السدين محمود بن أبي بكر الأرموي، ت ٦٨٢هـ، تح: د. عبد الحميد أبو زنيد، ج ١، ص ٣٩٦، ط: الأولى، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م).

(٢) (نهاية الوصول. ج ٤، ص ١٦٧٨، ١٦٧٩).

(٣) (التقريب والإرشاد. ج ٣، ص ٢٥١).

(٤) (اللمع. ص ٣٤).

• إن كل واحد من المفهومين دليل شرعي وهو خاص في مورده؛ فوجب أن يكون مخصصا للعموم لترجح دلالة الخاص على دلالة العام.<sup>(١)</sup>

• إن العمل بالمفهوم لا يلزم منه إبطال العمل بالعموم مطلقا، ولا كذلك بالعكس، ولا يخفى أن الجمع بين الدليلين ولو من وجه أولى من العمل بظاهر أحدهما وإبطال أصل الآخر.<sup>(٢)</sup>

**أدلة القول الثاني: على عدم جواز تخصيص العموم بالمفهوم:-**

• إن العموم لفظ تشابه دلالاته بالإضافة إلى المسميات، والمتمسك بالمفهوم والفحوى ليس متمسكا بلفظ بل بسكوت.<sup>(٣)</sup>

• إنه ليس بدليل<sup>(٤)</sup>.

قال السبكي: "وينبغي أن يجعل محل الخلاف في مفهوم المخالفة"<sup>(٥)</sup>.

### الثالثة: القول الراجح في المسألة

الواقع أن قول الجمهور القائل بجواز التخصيص بمفهوم الموافقة هو الأولى والأرجح؛ لأن دلالة المفهوم قطعية خاصة عند من اشترط الأولوية في المسكوت، وما دام الأمر كذلك فلا بد من اعتبارها، والاعتبار يكون

(١) (الإحكام. ج ٢، ص ٣٥٣).

(٢) (شرح الإلمام. ج ١، ص ٤٢٣ / لإحكام. ج ٢، ص ٣٥٣ / مفتاح الوصول. ص ٥٣٨).

(٣) (المستصفي. ص ٢٤٠).

(٤) (اللمع. ص ٣٤).

(٥) (الإبهاج. ج ٢، ص ١٨٠).

بإعمالها ، وإعمالها بإثبات ما دلت عليه، وعند التعارض مع العام يكون الإعمال بالتخصيص .

كما أن القول بالعمل بالمنطوق إلغاء للمفهوم والقول بالتخصيص إعمال لهما؛ فكان أولى، والله أعلم.

**وختاماً قال ابن اللحام** في بيان موطن تخصيص العموم بالمفهوم: " قال طائفة من محققي أصحابنا: تخصيص العموم بالمفهوم إنما هو في كلامين منفصلين من متكلم واحد وفي حكم واحد، ككلام الله ورسوله، لا في كلام واحد متصل ولا متكلمين بل يجب اتحاد مقصودهما، كبينة شهدت أن جميع الدار لزيد وأخرى شهدت أن الموضع الفلاني منها لعمرو؛ فإنهما يتعارضان في ذلك الموضع. قال: وغلط بعض الناس فجمع بينهما؛ لأنه من باب العام والخاص، كما غلط بعضهم في كلام متكلم متصل، والله أعلم"<sup>(١)</sup>.

---

(١) (القواعد والفوائد الأصولية. ص ٢٩٤).

## المطلب التاسع

## نسخ مفهوم الموافقة والنسخ به

وفيه فروع:-

## الفرع الأول: تحرير محل النزاع

قبل ذكر أقوال العلماء لأبد من بيان محل النزاع لمعرفة مواطن الاتفاق والاختلاف.

لذا لا بد من ذكر حالات نسخ المفهوم، وهي كالتالي:-

**الحالة الأولى:** أن ينسخ المنطوق والمفهوم معاً، وهذه متفق عليها إن كان مما يجوز نسخه.

قال الصنعاني: " ولا خلاف عند العلماء أنه يجوز نسخ الأصل والمفهوم معاً"<sup>(١)</sup>.

قال الشوكاني: " وأما جواز نسخه، فهو ينقسم إلى قسمين، الأول: أن ينسخ مع بقاء أصله، والثاني: أن ينسخ تبعاً لأصله، ولا شك في جواز الثاني"<sup>(٢)</sup>.

قال البصري: " ويجوز أن ينسخ الأصل والفحوى إن كانا مما يجوز نسخهما"<sup>(٣)</sup>.

قال الرازي: " اتفقوا على جواز نسخ الأصل والفحوى معاً"<sup>(٤)</sup>.

(١) (إجابة السائل. ص ٣٧٢).

(٢) (إرشاد الفحول. ص ٣٣٠).

(٣) (المعتمد. ج ١، ص ٤٠٤).

(٤) (المحصول. ج ٣، ص ٣٩٥).

قال العضد: "...ونسخهما معا جائز اتفاقاً"<sup>(١)</sup>.

**الحالة الثانية:** نسخ المنطوق وحده هل يستلزم نسخ المفهوم، أو ينسخ

المنطوق دون المفهوم؟،.، اختلف العلماء في ذلك.

**الحالة الثالثة:** نسخ المفهوم هل يستلزم نسخ المنطوق أم لا؟، للعلماء في

ذلك أقوال.

### **الفرع الثاني: نسخ المنطوق وحده هل يستلزم نسخ المفهوم،**

#### **أو ينسخ المنطوق دون المفهوم؟**

وفيه مسائل:-

**الأولى: أقوال العلماء في المسألة:-**

**اختلف العلماء في ذلك على قولين:-**

**القول الأول:** إن نسخ المنطوق يستلزم نسخ المفهوم. قاله أبو الحسين

البصري، والرازي، وابن قدامة، والبيضاوي، والطوفي، والزرکشي، ونسبه

الأمدي للأكثر<sup>(٢)</sup>.

(١) (المختصر بشرح العضد. ج ٢، ص ٢٠٠).

(٢) (المعتمد. ج ١، ص ٤٠٤ / المحصول. ج ٣، ص ٥٣٩ / روضة

الناظر. ج ١، ص ٨٨ / منهج الوصول إلى علم الأصول. عبد الله بن عمر

البيضاوي، ت ٦٨٥ هـ، ص ٦٨، ط: الأولى، مؤسسة الرسالة ناشرون، بيروت، بدون تاريخ /

شرح مختصر الروضة. نجم الدين أبو الربيع سليمان بن عبد القوي بن عبد الكريم بن

سعيد الطوفي، ت ١٦٠ هـ، تح: د. عبد الله بن عبد المحسن

التركي، ج ٣، ص ٣٣٧، ط: الثانية، مؤسسة الرسالة ناشرون، ١٤١٩ هـ - ١٩٨٨ م / البحر

المحيط. ج ٣، ص ٢١٤، ٢١٥ / الإحكام. ج ٣، ص ٧٩).

**القول الثاني:** إن نسخ المنطوق لا يستلزم نسخ المفهوم؛ فيجوز نسخ المنطوق مع بقاء المفهوم. قاله ابن الحاجب، والعضد، وابن النجار، وابن عبد الشكور، وابن اللحام، وابن الهمام<sup>(١)</sup>.

**الثانية: الأدلية:-**

**دليل القول الأول على أن نسخ المنطوق يستلزم نسخ المفهوم :-**

- إن الفحوى تبع الأصل، وإذا زال المتبوع زال التابع لا محالة<sup>(٢)</sup>.

**دليل القول الثاني على أن نسخ المنطوق لا يستلزم نسخ المفهوم:-**

- إن دلالة اللفظ على الفحوى تابعة لدلالته على الأصل وليس حكمها تابعا لحكمه، فإن فهمنا تحريم الضرب حصل من فهمنا لتحريم التأفيف، لا أن الضرب إنما كان حراما لأن التأفيف حرام، ولولا حرمة التأفيف لما كان الضرب حراما، والذي يرتفع هو حكم تحريم التأفيف، لا دلالة اللفظ عليه؛ فإنها باقية؛ فالمتبوع لم يرتفع - أي: دلالة اللفظ -، والمرتفع ليس بمتبوع - أي ارتفع حكم الأصل ومفهوم الموافقة ليس بتابع له -<sup>(٣)</sup>.

(١) (المختصر بشرح العضد. ج ٢، ص ٢٠٠ / شرح الكوكب المنير. ج ٣، ص ٥٧٦ / فواتح الرحموت بشرح مسلم الثبوت. ج ٢، ص ١٠٤ / المختصر. ص ١٣٩ / التقرير والتحجير. ج ٣، ص ٩٧ / التحرير. ص ٣٩٤ / التحجير شرح التحرير. ج ٦، ص ٣٠٨٠، وما بعدها / البحر المحيط. ج ٢، ص ٢١٥).

(٢) (المعتمد. ج ١، ص ٤٠٤ / المحصول. ج ٣، ص ٥٣٩ / روضة الناظر. ج ١، ص ٨٨ / شرح مختصر الروضة. ج ٣، ص ٣٣٧).

(٣) (المختصر بشرح العضد. ج ٢، ص ٢٠٠).

● إنه ربما كان الفحوى أقوى في الأمر الذي لأجله الحكم، كالضرب إنه أقوى من التأفيف في مناط الحرمة، وهو الأذى، وإذا كان أقوى فلا يلزم من إهدار الأضعف إهدار الأقوى<sup>(١)</sup>.

● إنه لا يلزم من إباحة الخفيف إباحة الثقيل<sup>(٢)</sup>. ففي مثال تحريم التأفيف لو قال: أبحت التأفيف فيما بعد لم يكن ذلك نسخا للضرب؛ فالتأفيف أخف من الضرب؛ فلا يلزم من إباحته إباحة الضرب<sup>(٣)</sup>.

### **الفرع الثالث: نسخ المفهوم هل يستلزم نسخ المنطوق أم لا؟**

وفيه مسائل:-

#### **الأولى: أقوال العلماء في المسألة:-**

للعلماء في ذلك أقوال:-

**القول الأول:** نسخ المفهوم يستلزم نسخ المنطوق، قاله أبو الحسين، قال: " وهو الصحيح"، وابن الحاجب، والبيضاوي، والزرکشي، قال الشوكاني: "وصححه سليم الرازي، وجزم به الروياني والماوردي، ونقله ابن السمعاني عن أكثر الفقهاء".  
قال الصنعناني: "وهو قول الأكثر"<sup>(٤)</sup>.

(١) (فواتح الرحموت بشرح مسلم الثبوت. ج ٢، ص ١٠٤).

(٢) (شرح الكوكب المنير. ج ٣، ص ٥٧٦).

(٣) (مفهوم الموافقة وموقف الأصوليين منه دراسة أصولية مقارنة. ص ٤١٧، ٤١٨).

(٤) (قواطع الأدلة. ج ١، ص ٤٢٥، ٤٢٦ المعتمد. ج ١، ص ٤٠٥ / المختصر بشرح

العضد. ج ٢، ص ٢٠٠ / المنهاج. ص ٦٨ / إرشاد الفحول. ص ٣٣٠).

**القول الثاني:** نسخ مفهوم الموافقة لا يستلزم نسخ المنطوق، قاله القاضي عبد الجبار، كما نقله عنه أبو الحسين البصري، وابن النجار، وابن عبد الشكور<sup>(١)</sup>، قال الشوكاني: "وبه قال أكثر المتكلمين، وجعلوه مع أصله كالنصين يجوز نسخ أحدهما مع بقاء الآخر". قال الصنعاني: "وهذا اختيار الفقيه عبدالله بن زيد المدحجي"<sup>(٢)</sup>.

**القول الثالث:** التفصيل، نسبة الشوكاني لبعض المتأخرين، فقال: "وذهب بعض المتأخرين إلى التفصيل؛ فقال: إن كانت علة المنطوق لا تحتمل التغيير، كإكرام الوالدين بالنهي عن التافيف فيمتنع نسخ الفحوى؛ لأنه يناقض المقصود، وإن احتملت النقض جاز، كما لو قال لغلامه: لا تعط زيدا درهما قاصدا بذلك حرمانه، ثم يقول: أعطه أكثر من درهم ولا تعطه درهما؛ لاحتمال أنه انتقل من علة حرمانه إلى علة مواساته. وهذا التفصيل قوي جدا"<sup>(٣)</sup>.

#### الثانية: الأدلة.

**دليل القول الأول على أن نسخ المفهوم يستلزم نسخ المنطوق:-**  
إن فحوى القول لا يرتفع مع بقاء الأصل إلا وقد انتقض الغرض؛ لأنه إذا حرم علينا التأفيف على سبيل الإعظام للأبوين كان إيحاة ضربهما نقضا للغرض<sup>(٤)</sup>.

(١) (المعتمد. ج ١، ص ٤٠٥ / شرح الكوكب المنير. ج ٣، ص ٥٧٧ / فواتح الرحموت

بشرح مسلم الثبوت. ج ٢، ص ١٠٤).

(٢) (إجابة السائل.. ص ٣٧٣).

(٣) (شرح الكوكب المنير. ج ٣، ص ٥٧٧).

(٤) (المعتمد. ج ١، ص ٤٠٥).



• إن تحريم التأفيف ملزوم لتحريم الضرب، ولا لم يُعلم منه من غير عكس للأولوية في الفرع، ونسخ الفحوى دون الأصل معناه: بقاء تحريم التأفيف وانتفاء تحريم الضرب، وهو وجود الملزوم مع عدم اللازم، وهو محال<sup>(١)</sup>.

• إن ارتفاع التحريم في الضرب يلزم منه ارتفاع التحريم في التأفيف بطريق الأولى، فلا يجوز رفع التحريم في الضرب دون التأفيف؛ لمخالفة ما هو الأولى وهو قطعي الدلالة<sup>(٢)</sup>.

• إن ثبوت نطقه موجب لفحواه ومفهومه، فلم يجوز نسخ الفحوى والمفهوم مع بقاء موجبة، كما لا يجوز نسخ القياس مع بقاء أصله<sup>(٣)</sup>.

#### دليل القول الثاني على أن نسخ مفهوم الموافقة لا يستلزم نسخ المنطوق:-

• إن ذلك مستفاد من اللفظ، فكانا بمنزلة لفظين؛ فجاز نسخ أحدهما مع بقاء حكم الآخر<sup>(٤)</sup>.

• إن الفحوى وأصله مدلولان متغايران؛ فجاز نسخ كل منهما على انفراده<sup>(٥)</sup>.

(١) (المختصر بشرح العضد. ج ٢، ص ٢٠٠).

(٢) (إجابة السائل.. ص ٣٧٣).

(٣) (قواطع الأدلة. ج ١، ص ٤٢٥، ٤٢٦).

(٤) (إرشاد الفحول. ص ٣٣٠).

(٥) (إرشاد الفحول. ص ٣٣٠).

**الثالثة: بيان القول الراجح:-**

الأولى التفصيل؛ قال الأمدى: "والمختار في ذلك أن يقال: إثبات تحريم الضرب في محل السكوت، إما أن يقال إنه ثابت بالقياس على تحريم التأفيف في محل النطق، أو أنه ثابت بدلالة اللفظ لغة على اختلاف المذاهب فيه، فإن كان الأول؛ فيجب أن يقال بأن نسخ حكم الأصل يوجب رفع حكم الفرع؛ لاستحالة بقاء الفرع دون أصله، وإن لم يسم ذلك نسخاً. وإن رفع حكم الفرع لا يوجب رفع حكم الأصل؛ إذ لا يلزم من رفع التابع رفع المتبوع. وإن كان الثاني؛ فلا يخفى أن دلالة اللفظ على تحريم التأفيف بجهة صريح اللفظ وعلى تحريم الضرب بجهة الفحوى، وهما دالتان مختلفتان غير أن دلالة الفحوى تابعة لدلالة المنطوق، وعند ذلك أمكن أن يقال بأن رفع حكم إحدى الدالتين لا يلزم منه رفع حكم الدلالة الأخرى"<sup>(١)</sup>.

وعليه فإذا كان مفهوم الموافقة مستفاد من مفهوم اللفظ فالمختار جواز نسخ المنطوق مع بقاء مفهومه، و جواز نسخ المفهوم مع بقاء منطوقه في الحالة الثالثة<sup>(٢)</sup>، والله أعلم.

(١) (الإحكام ج ٣، ص ١٨٠).

(٢) (مفهوم الموافقة وموقف الأصوليين منه. ص ٤١٩).

### الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، فبعد هذه الرحلة في موضوع البحث ودراسة مسأله يروق لي أن أختمه بتسجيل بعض النتائج وأبرزها، وهي كما يلي:-

- إن تعريف الجويني للمفهوم أحق التعاريف بالاعتبار.
- إن مفهوم الموافقة ليس قولاً بالتشهي والهوى
- إن دعوى الاتفاق على عموم مفهوم الموافقة ليست في محلها؛ لظهور الخلاف فيه.
- إن حصر الخلاف في مفهوم المخالفة محل نظر؛ فإن أكثر من تكلم في هذه المسألة يجعل الخلاف في نوعي المفهوم.
- تعدد أسماء مفهوم الموافقة؛ حيث سمي ب: فحوى الخطاب، وفحوى اللفظ، ولحن الخطاب... إلخ.
- إن بعض العلماء قد أطلق " لحن الخطاب " وأراد به دلالة الاقتضاء.
- إن بعض الأصوليين قد خص مصطلح " فحوى الخطاب " بما إذا كان المسكوت عنه أولى وأحق بالحكم من المنطوق، وأن مصطلح " لحن الخطاب " خاص بما إذا كان المسكوت عنه مساوياً للمنطوق؛ الأمر الذي يثبت أنه لا ترادف بين هذه المصطلحات
- يشترط في مفهوم الموافقة: أن يكون المعنى الموجب المشترك المناسب موجبا للحكم، وأن يكون - عند البعض - المعنى المشترك في الفرع أكد.
- اختلف العلماء على اشتراط الأولوية في المفهوم أو الاكتفاء بالمساواة.
- اختلف العلماء في الدلالة على المفهوم الموافق هل هي دلالة قياسية أو دلالة لفظية؟

- الراجح أن دلالة اللفظ على المفهوم الموافق دلالة لفظية.
- اشترط البعض أن لا يكون المعنى في المسكوت عنه أقل مناسبة للحكم في المعنى المنطوق به.
- القائلون بأن دلالة مفهوم الموافقة لفظية ليسوا على منهج واحد؛ فهم على اتجاهات؛ فمن قائل: إن دلالة لفظية عرفية، ومن قائل: إن دلالة لفظية مجازية، ومن قائل: إن دلالة لفظية التزامية.
- إن خلاف العلماء في الدلالة على المفهوم الموافق هل هي دلالة قياسية أو دلالة لفظية؟ خلاف معنوي وليس خلافا لفظيا.
- قصر بعض الأصوليين الخلاف في عموم المفهوم على مفهوم المخالفة دون مفهوم الموافقة.
- إن الراجح في مسألة عموم المفهوم القول بعمومه.
- إن القول بعموم المفهوم يتفق وروح الشريعة الحنيفة السمحة، ويؤكد على صلاحيتها لكل زمان ومسايرتها لكل حدث.
- إن القول القائل بمعنوية الخلاف في عموم المفهوم هو الأحق والأحرى بالاختيار؛ لظهور الأثر في بعض القواعد الأصولية.
- اختلف الأصوليون فيما بينهم هل هناك ترادف في أسماء مفهوم الموافقة؛ فتكون أسماء لمسمى واحد أم هناك تباين وبالتالي يكون أقساما.
- على القول بانقسام مفهوم الموافقة ينقسم مفهوم الموافقة باعتبار الأولوية والمساواة إلى مفهوم موافقة أولوي، ومفهوم موافقة مساوي.
- المفهوم الأولوي ينقسم إلى: تنبيه بالأقل على الأكثر، أو بالأدنى على الأعلى، و: تنبيه بالأكثر على الأقل أو بالأعلى على الأدنى.
- ينقسم المفهوم الموافق باعتبار قوة دلالة مفهوم الموافقة، أو من حيث القطعية والظنية إلى القطعي وظني.

● مجلة الشريعة والقانون ● العدد الرابع والثلاثون الجزء الثاني (١٤٤١هـ - ٢٠١٩م) ● (٨٩١)

- مفهوم الموافقة القطعي،: ما دل النص على حكمه بفحواه، وسياق الكلام، ومعرفة المقصود منه في محل النطق.
- مفهوم الموافقة القطعي لا بد فيه من : كون التعليل بالمعنى قطعياً، وكون وجود المناسبة في المسكوت قطعياً.
- مفهوم الموافقة الظني، هو الذي لم يعرف المقصود منه قطعاً، وإن كان المسكوت عنه أولى بالحكم من المنطوق، لكنه في الظاهر؛ لاحتمال معنى آخر هناك لم يدل على سياق الكلام ولا غيره على الغاية قطعاً.
- مفهوم الموافقة الظني أكثر ما يوجد في مسائل الخلاف.
- من العلماء من نفى وجود القطعي في مفهوم الموافقة؛ لتطرق الاحتمال إلى الكل.
- مفهوم الموافقة القطعي والظني يطلق عليه الضروري والنظري، أو الجلي والخفي.
- إن الراجح أن مفهوم الموافقة حجة.
- اختلف العلماء في تخصيص مفهوم الموافقة بين مجيز ومانع.
- القول القائل بجواز التخصيص عند الإبقاء على الملفوظ، وعدمه عند نقض الملفوظ هو الراجح؛ لأن فيه جمع بين الدليلين.
- معنوية الخلاف في تخصيص مفهوم الموافقة؛ لترتب الخلاف عليه في الفروع.
- إن قول الجمهور القائل بجواز التخصيص بمفهوم الموافقة هو الأولى والأرجح.
- إن نسخ المنطوق والمفهوم معا متفق عليه.
- اختلف العلماء في أن نسخ المفهوم هل يستلزم نسخ المنطوق أم لا؟

## المصادر والمراجع

١. أبجد العلوم الوشي المرقوم في بيان أحوال العلوم. صديق بن حسن القنوجي، تـ ١٢٤٨هـ، تح: عبد الجبار زكار، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٧٨م.
٢. الإبهاج في شرح المنهاج على منهاج الوصول إلى علم الأصول. علي بن عبد الكافي السبكي، تـ ٧٥٦هـ، تاج الدين عبد الوهاب بن علي السبكي، تـ ٧٧١هـ، تح: د. أحمد جمال الزمزمي - د. نور الدين عبد الجبار صغيري، الطبعة الأولى، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، دبي، ١٤٢٤ - ٢٠٠٤م.
٣. أثر الاختلاف في القواعد الأصولية في اختلاف الفقهاء. د. مصطفى سعيد الخن، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
٤. إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام. الفقيه المجتهد تقي الدين بن دقيق العيد، تـ ٧٠٢هـ، تح: أحمد محمد شاكر، الطبعة الأولى، دار الكتب السلفية، القاهرة، ١٣٧٤هـ - ١٩٨٧م.
٥. الإحكام في أصول الأحكام. علي بن محمد الأمدي أبو الحسن، المتوفى سنة ٦٣١هـ، تحقيق: د. سيد الجميلي، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤٠٤هـ.
٦. الإحكام في أصول الأحكام. علي بن أحمد بن حزم الأندلسي أبو محمد، تـ ٤٥٦هـ، دار الحديث، القاهرة، ١٤٠٤هـ.
٧. إرشاد الفحول إلى تحقيق علم الأصول. محمد بن علي بن محمد الشوكاني، المتوفى سنة ١٢هـ، تحقيق: محمد سعيد البدري أبو مصعب، دار الفكر، بيروت، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.
٨. أسماء الكتب. عبد اللطيف محمد رياض زاده، تح: د. محمد التويجي، دار الفكر

بيروت، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

٩. أصول السرخسي. محمد بن أحمد بن أبي سهل السرخسي أبو بكر، المتوفى سنة ٤٩٠هـ، دار المعرفة، بيروت، بدون تاريخ.
١٠. أصول الشاشي. أحمد بن محمد بن إسحاق الشاشي أبو علي، المتوفى سنة ٣٤٤هـ، دار الكتاب العربي، بيروت، بدون تاريخ.
١١. أصول الفقه تاريخه ورجاله. د. شعبان إسماعيل، دار المريخ، الرياض، بدون تاريخ.
١٢. أصول الفقه. شمس الدين محمد بن مفلح المدسي الحنبلي، ت٦هـ، تح: د. فهد بن محمد السدحان، مكتبة العبيكان، بدون تاريخ.
١٣. اعتقادات فرق المسلمين والمشركين. محمد بن عمر بن الحسين الرازي أبو عبد الله، ت٦٠٦هـ/ تح: علي سامي النشار، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٢هـ.
١٤. الأعلام. لخير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي، المتوفى سنة: ١٣٩٦هـ، طبعة: دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة: الثالثة، سنة: ١٣٨٩م.
١٥. اكتفاء القنوع بما هو مطبوع. أدورد فنديك، دار صادر، بيروت، ١٨٩٦هـ.
١٦. أمل الآمل. الحر العاملي، ت١١٠٤هـ، تح: السيد أحمد الحسيني، مطبعة الآداب، النجف الأشرف، الناشر: مكتبة الأندلس، بغداد.
١٧. الأنساب. أبو سعيد عبد الكريم بن محمد ابن منصور التميمي السمعاني، ت٥٦٢هـ، تح: عبد الله عمر البارودي، دار الفكر، بيروت، ١٩٩٨م.
١٨. إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون. إسماعيل باشا بن محمد أمين بن مير سليم البغدادي، ت١٣٣٩هـ، دار إحياء التراث العربي، بيروت، بدون تاريخ.
١٩. البحر المحيط في أصول الفقه. بدر الدين محمد بن بهادر بن عبد الله

- الزرکشي، تـ٧٩٤هـ، تح: د. محمد محمد تامر، ج٣، ص٨٨، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
٢٠. البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع. العلامة محمد بن علي الشوكاني، المتوفى سنة ١٢٥٠هـ ٣٥٤، دار المعرفة، بيروت، بدون تاريخ.
٢١. البرهان في أصول الفقه. عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني أبو المعالي، المتوفى سنة ٤٧٨هـ، تحقيق: د. عبد العظيم محمود الديب، الوفاء، المنصورة، ١٤١٨هـ.
٢٢. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة. جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، تـ٩١١هـ، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا، لبنان، بدون تاريخ.
٢٣. بيان المختصر شرح مختصر المنتهى لابن الحاجب. محمود بن عبد الرحمن بن أحمد بن محمد بن أبي بكر بن علي أبو الشاء شمس الدين الأصفهاني، تـ٧٤٩هـ، تح: د. محمد مظهر بقا، الطبعة: الأولى، معهد البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
٢٤. تاريخ ابن الوردي. زين الدين عمر بن مظفر الشهير بابن الوردي، تـ٧٤٩هـ، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
٢٥. التحرير في أصول الفقه الجامع بين اصطلاحى الحنفية والشافعية. كمال الدين محمد بن عبد الواحد ابن عبد الحميد بن مسعود السيواسي، الشهير بابن الهمام، تـ٨٦١هـ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ١٣٥١هـ.
٢٦. التحصيل من المحصول. سراج الدين محمود بن أبي بكر الأرموي، تـ٦٨٢هـ، تحقيق: د. عبد الحميد أبو زنيد، الطبعة: الأولى، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
٢٧. تحفة المسؤول في شرح مختصر منتهى السؤل. أبو زكريا يحيى بن موسى



- الرهنوني، المتوفى سنة ٧٧٣هـ، تحقيق: د. يوسف الأخضر القويم، الأولى، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، دبي، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م
٢٨. التحقيق والبيان في شرح البرهان. علي بن إسماعيل الأبياري، ٦١٨هـ، تح: د. علي بن عبد الرحمن بسام الجزائري، الطبعة الأولى، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر، ١٤٣٤هـ - ٢٠١٣م.
٢٩. تخريج الفروع على الأصول. محمود بن أحمد الزنجاني أبو المناقب، ٦٥٦هـ، تح: د. محمد أديب صالح، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٣٩٨هـ
٣٠. تذكرة الحفاظ. أبو عبد الله شمس الدين محمد الذهبي، ٧٤٨هـ، دار الكتب العلمية، بيروت، بدون تاريخ.
٣١. التقريب والإرشاد. القاضي أبو بكر محمد بن الطيب الباقلائي، ٤٠٣هـ، تح: د. عبد الحميد أبو زنيد، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
٣٢. التقرير والتحبير في علم الأصول. أبو عبد الله، شمس الدين محمد بن محمد بن محمد المعروف بابن أمير حاج، ٨٧٩هـ، دار الفكر، بيروت، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
٣٣. تقويم الأدلة في أصول الفقه. أبو زيد عبيد الله بن عمر بن عيسى الدبوسي، ٤٣٠هـ، تح: خليل محيي الدين الميس، ص ١٣٩، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.
٣٤. التلخيص في أصول الفقه. أبو المعالي عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني، المتوفى سنة ٤٧٨هـ، تحقيق: عبد الله جولم النبالي - بشير أحمد العمري، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
٣٥. التمهيد في تخريج الفروع على الأصول. جمال الدين عبد الرحيم بن الحسن

الإسنوي، تـ٧٧٢هـ، تح: د. محمد حسن هيتو، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٠هـ.

٣٦. تهذيب اللغة. أبو منصور محمد بن أحمد الأزهرى، تـ٣٧٠هـ، تح: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ٢٠٠١م.

٣٧. التوضيح في حل غوامض التنقيح، عبد الله بن مسعود الحنفي، المتوفى سنة ٧١٩هـ، تحقيق: زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.

٣٨. التوقيف على مهمات التعاريف. محمد عبد الرؤوف المناوي، المتوفى سنة ١٠٣١هـ، تحقيق: د. محمد رضوان الداية، دار الفكر، بيروت، ١٤١٠هـ.

٣٩. جمع الجوامع. تاج الدين عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي، تـ٧٧١هـ، تح: عقيلة حسين، كلية العلوم الإسلامية، جامعة الجزائر، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.

٤٠. الجواهر المضية في طبقات الحنفية. عبد القادر بن أبي الوفاء محمد بن أبي الوفاء القرشي أبو محمد، تـ٧٧٥هـ، مير محمد كتب خانه، كراتشي، الهند، بدون تاريخ.

٤١. حاشية العلامة البناني، تـ١٧٨٠هـ على شرح الجلال المحلي على متن جمع الجوامع. للإمام تاج الدين السبكي مع تقريرات لعبد الرحمن الشرييني، ج ١، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ١٣٥٦هـ - ١٩٣٧هـ.

٤٢. الحاوي الكبير في فقه مذهب الإمام الشافعي وهو شرح مختصر المزني. علي بن محمد بن حبيب الماوردي البصري الشافعي، تـ٤٥٠هـ، تح: علي محمد معوض - عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٩هـ، ١٩٩٩م.

٤٣. الحدائق الناضرة في أحكام العترة الطاهرة. الشيخ يوسف البحراني، المتوفى

- سنة ١١٨٦هـ، مؤسسة النشر الإسلامي، م المشرفة، إيران، بدون تاريخ.
٤٤. خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، محمد أمين بن فضل الله بن محب الدين بن محمد المحبي، ت ١١١١هـ، دار صادر، بيروت، بدون تاريخ.
٤٥. خلاصة البدر المنير في تخريج كتاب الشرح الكبير للرافعي. عمر بن علي بن الملقن الأنصاري، ت ٨٠٤هـ، تح: حمدي عبد المجيد إسماعيل السلفي، مكتبة الرشد، الرياض، ١٤١٠هـ
٤٦. دار المعرفة، بيروت، بدون تاريخ / تهذيب اللغة. أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري، المتوفى سنة ٣٧٠هـ، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ٢٠٠١م.
٤٧. دار صادر، بيروت بدون تاريخ.
٤٨. الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة. لحافظ شهاب الدين أبي الفضل أحمد بن علي بن محمد العسقلاني، ت ٨٥٢هـ، تح: محمد عبد المعيد ضان، مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الهند، ١٣٩٢هـ / ١٩٧٢م.
٤٩. الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب. إبراهيم بن علي بن محمد بن فرحون اليعمري المالكي، ت ٧٩٩هـ، دار الكتب العلمية، بيروت، بدون تاريخ.
٥٠. ذكرى الشيعة في أحكام الشريعة. الشهيد الأول، أبو عبد الله شمس الدين محمد، المتوفى سنة ٧٨٦هـ، الطبعة: الأولى، مؤسسة أهل البيت لإحياء التراث، ١٤١٩هـ.
٥١. رسالة في أصول الفقه. أبو علي الحسن بن شهاب الحسن العكبري الحنبلي، المتوفى سنة ٤٢٨هـ، تحقيق: د. موفق بن عبد الله بن عبد القادر، المكتبة المكية، مكة المكرمة، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.
٥٢. الرسالة. محمد بن إدريس أبو عبد الله الشافعي، ت ٢٠٤هـ، تح: أحمد محمد

شاكر، ١٣٥٨ هـ - ١٩٣٩ م، بدون تاريخ.

٥٣. رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب. تاج الدين عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي، ٧٧١ هـ، تح: علي معوض - عادل عبد الموجود، الطبعة:

الأولى، عالم الكتب، بيروت، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م.

٥٤. السُّحْبُ الوابِلَةُ على ضرائح الحنابلة. محمد بن عبد الله بن حميد النَّجْدِي

المكِّي، تح: بكر ابن عبد الله أبو زيد، د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين،

مؤسسة الرسالة، بيروت، بدون تاريخ.

٥٥. سنن ابن ماجه. محمد بن يزيد أبو عبد الله القزويني، ٢٧٥ هـ، تح: محمد فؤاد

عبد الباقي، دار المعرفة، بيروت، بدون تاريخ.

٥٦. سنن أبي داود. سليمان بن الأشعث أبو داود السجستاني

الأزدي، ٢٧٥ هـ، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت،

بدون تاريخ.

٥٧. سير أعلام النبلاء. محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي أبو عبد

الله، المتوفى سنة ٤٨٨ هـ، تحقيق: شعيب الأرنؤوط - محمد نعيم العرقسوسي،

مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٣ هـ.

٥٨. شجرة النور الزكية في طبقات المالكية. محمد بن محمد بن عمر بن علي بن

سالم مخلوف، المتوفى سنة: ١٣٦٠ هـ، علق عليه: عبد المجيد خيالي،

ص ٣٥٧، الطبعة: الأولى، دار الكتب العلمية بيروت، ١٤٢٤ هـ، ٢٠٠٣ م

٥٩. شذرات الذهبي أخبار من ذهب. عبد الحي بن أحمد بن محمد العكري

الحنبلي، المتوفى سنة ١٠٨٩ هـ، تحقيق: عبد القادر الأرنؤوط - محمود

الأرنؤوط، دار ابن كثير، دمشق، ١٤٠٦ هـ.

٦٠. شرح الإمام بأحاديث الأحكام. الفقيه الأصولي أبو الفتح تقي الدين محمد

بن علي بن وهب القشيري، ابن دقيق العيد، ٧٠٢ هـ، تح: عبد العزيز محمد

- السعيد، الطبعة: الأولى، دار أطلس، الرياض، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
٦١. شرح التلويح على التوضيح لمتن التنقيح في أصول الفقه.. سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني، المتوفى سنة ٧٩٢هـ، تحقيق: زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.
٦٢. شرح الزركشي على مختصر الخرقى. محمد بن عبد الله بن محمد الزركشي المصري، ت ٧٧٢هـ، تح: عبد الله بن عبد الرحمن الجبرين، العبيكان، الرياض، بدون تاريخ.
٦٣. شرح الكوكب المنير المسمى مختصر التحرير. محمد بن أحمد بن عبد العزيز بن علي الفتوحى الحنبلي، المعروف بابن النجار، ت ٩٧٢هـ، تح: د. محمد الزحيلي - د. نزيه حماد، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، المملكة العربية السعودية.
٦٤. شرح اللمع. أبو إسحاق إبراهيم بن علي الشيرازي، المتوفى سنة ٤٧٦هـ، تحقيق: د. عبد المجيد تركي، الطبعة: الأولى، دار الغرب الإسلامي، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
٦٥. شرح مختصر الروضة. نجم الدين أبو الربيع سليمان بن عبد القوي بن عبد الكريم بن سعيد الطوفي، المتوفى سنة ١٦هـ، تحقيق: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، الطبعة: الثانية، مؤسسة الرسالة ناشرون، ١٤١٩هـ - ١٩٨م.
٦٦. صحيح البخاري. محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي، المتوفى سنة ٢٥٦هـ، تحقيق: د. مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير، بيروت، ١٤٠٧ - ١٩٨٧.
٦٧. صحيح مسلم. مسلم بن الحجاج أبو الحسين القشيري النيسابوري، ت ٢٦١هـ، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، بدون تاريخ.

٦٨. الضوء اللامع لأهل القرن التاسع. شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، بدون تاريخ
٦٩. طبقات الحنابلة. محمد بن أبي يعلى أبو الحسين، ت٥٢١هـ، تح: محمد حامد الفقي.
٧٠. طبقات الشافعية الكبرى. تاج الدين بن علي بن عبد الكافي السبكي، ت٧٧١هـ، تح: د. محمود محمد الطناحي - د. عبد الفتاح محمد الحلو، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤١٣هـ.
٧١. طبقات الشافعية. أبو بكر بن أحمد بن محمد بن عمر الأسدي الشهبي الدمشقي، تقي الدين المعروف بابن قاضي شهبة، المتوفى سنة: ٨٥١هـ، تحقيق الدكتور: الحافظ عبد العليم خان، طبعة: عالم الكتب، بيروت، الطبعة: الأولى سنة: ١٤٠٧هـ.
٧٢. طبقات المفسرين. أحمد بن محمد الأذنهوي، ت في القرن الحادي عشر، تح: سليمان بن صالح الخزي، مكتبة العلوم والحكم، السعودية، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.
٧٣. العبر في خبر من غبر. شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، ت٧٤٨هـ، تح: د. صلاح الدين المنجد، مطبعة حكومة الكويت، الكويت، ١٩٨٤م.
٧٤. العدة في أصول الفقه. أبو يعلى محمد بن الحسين الفراء البغدادي الحنبلي، ت٤٥٨هـ، تح: محمد عبد القادر أحمد عطا، ، الطبعة: الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م رسالة في أصول الفقه للعكبري. ص ٩٥.
٧٥. العقد المنظوم في الخصوص والعموم. شهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي، ت٦٨٢هـ / تح: د. أحمد الختم عبد الله، الطبعة: الأولى، دار الكتبي،

- القاهرة، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.
٧٦. عموم المفهوم دراسة وتطبيقاً. د. محمد بن عبد العزيز المبارك، كلية الشريعة، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.
٧٧. عموم المفهوم وأثره في اختلاف الفقهاء. محمد محمد حلمي عيسى، الجامعة الإسلامية، غزة، ٢٠١٠-٢٠١١م.
٧٨. العين. الخليل بن أحمد الفراهيدي، ت ١٧٥هـ، تحقيق: د. مهدي المخزومي - د. إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، بدون تاريخ.
٧٩. فتاوى السبكي. الإمام أبي الحسن تقي الدين علي بن عبد الكافي السبكي، ت ٧٥٦هـ، دار المعرفة، بيروت، بدون تاريخ.
٨٠. الفتاوى الكبرى. شيخ الإسلام أبي العباس تقي الدين أحمد بن عبد الحلیم بن تيمية الحراني، ت ٧٢٨هـ، تقديم: حسنين محمد مخلوف، دار المعرفة، بيروت، بدون تاريخ.
٨١. الفرق بين الفرق وبيان الفرقة الناجية. عبد القاهر بن طاهر بن محمد البغدادي أبو منصور، ت ٤٢٩هـ، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ١٩٧٧م.
٨٢. فرق معاصرة تنتسب إلى الإسلام وموقف الإسلام منها. د. غالب بن علي عواجي ج ١، الطبعة: الرابعة، المكتبة العصرية الذهبية، جدة، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م
٨٣. الفهرست. محمد بن إسحاق أبو الفرج النديم، ت ٣٨٥هـ، دار المعرفة، بيروت، ١٣٩٨-١٩٧٨م.
٨٤. فوائد الأصول. الشيخ محمد علي الكاظمي الخراساني، المتوفى سنة ١٣٦٥، تحقيق: الشيخ آغا ضياء الدين العراقي، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة، إيران، ١٤٠٤هـ.
٨٥. فواتح الرحموت. عبد العلي محمد بن نظام الدين محمد السهالوي الأنصاري، ت ١٢٢٥هـ بشرح مسلم الثبوت للعلامة القاضي محب الله بن عبد

- الشكور البهاري، تـ ١١١٩هـ، ضبط: عبد الله محمود عمر، الطبعة: الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.
٨٦. كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون. مصطفى بن عبد الله القسطنطيني الرومي الحنفي، المتوفى سنة ١٠٦٧هـ، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٣ - ١٩٩٢.
٨٧. اللباب في تهذيب الأنساب. أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد الشيباني الجزري، تـ ٦٣٠هـ، دار صتادر، بيروت، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
٨٨. لسان العرب. محمد بن مكرم بن منظور الأفرريقي المصري، تـ ١١هـ.
٨٩. لسان الميزان لأبي الفضل، أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني المتوفى سنة: ٨٥٢هـ، تحقيق: دائرة المعارف النظامية، الهند، طبعة: مؤسسة الأعلمي، بيروت، لبنان، الطبعة: الثانية سنة: ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م.
٩٠. اللمع في أصول الفقه. أبو إسحاق إبراهيم بن علي الشيرازي، تـ ٤٧٦هـ، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
٩١. مبادئ الأصول. جمال الدين الحسن بن يوسف بن علي بن المطهر الحلبي، المتوفى سنة ٧٢٦هـ، تحقيق: عبد الحسين محمد علي البقال، الطبعة: الثالثة، مركز النشر - مكتب الإعلام الإسلامي، ١٤٠٤هـ.
٩٢. مجموع الفتاوى كتب ورسائل وفتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية. أحمد عبد الحلیم بن تيمية الحراني أبو العباس، تـ ٧٢٨هـ، تح: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي النجدي، مكتبة ابن تيمية، بدون تاريخ.
٩٣. المحصول. في علم الأصول. محمد بن عمر بن الحسين الرازي، تـ ٦٠٦هـ، تح: طه جابر فياض العلواني، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، بيروت، ١٤٠٠هـ.
٩٤. المحكم والمحيط الأعظم. أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي،



● مجلة الشريعة والقانون ● العدد الرابع والثلاثون الجزء الثاني (١٤٤١هـ - ٢٠١٩م) ● (٩٠٣)

- ٤٥٨هـ، تحقيق: عبد الحميد هندراوي، دار الكتب العلمية، بيروت.
٩٥. مختار الصحاح. محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي،  
٧٢١هـ، تحقيق: محمود خاطر، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ١٤١٥ -  
١٩٩٥م.
٩٦. مختصر المنتهى بشرح العضد. لابن الحاجب المالكي، المتوفى  
سنة ٦٤٦هـ، مراجعة: د. شعبان إسماعيل، مكتبة الكليات الأزهرية،  
القاهرة، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
٩٧. المختصر في أصول الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل. علي بن محمد  
بن علي البعلبي أبو الحسن، تـ ١٤٠٠، تح: د. محمد مظهر بقا، مركز البحث  
العلمي وإحياء التراث، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الملك عبد  
العزیز، مكة المكرمة، ١٤٠٠ - ١٩٨٠م.
٩٨. المدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل. عبد القادر بن بدران  
الدمشقي، المتوفى سنة ١٤٦هـ، تحقيق: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي،  
مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠١هـ.
٩٩. المسودة في أصول الفقه. عبد السلام + عبد الحلیم + أحمد بن عبد الحلیم  
آل تيمية، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المدني، القاهرة.
١٠٠. معالم الدين وملاذ المجتهدين. أبو منصور حسن بن زين الدين بن علي  
الجُبعي العاملي المعروف بابن الشهيد الثاني، تـ ١٠١١هـ. مؤسسة النشر  
الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة، إيران.
١٠١. المعتبر في شرح المختصر. نجم الدين، أبو القاسم جعفر بن الحسن  
المحقق الحلبي، تـ ٦٧٦هـ، تح: وتصحيح: مجموعة إشراف: ناصر مكارم  
شيرازي، ١٣٦٤هـ.
١٠٢. المعتمد في أصول الفقه. محمد بن علي بن الطيب البصري أبو الحسين،

- ٤٣٦هـ، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٣هـ.
١٠٣. معجم البلدان. ياقوت بن عبد الله الحموي أبو عبد الله، ت٦٢٦هـ، دار الفكر، بيروت، بدون تاريخ.
١٠٤. المعجم الوسيط. مجموعة من العلماء، تحقيق: مجمع اللغة العربية، دار الدعوة، بدون تاريخ.
١٠٥. معجم مقاييس اللغة. أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، المتوفى سنة ٣٩٥هـ، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
١٠٦. مفتاح الوصول إلى بناء الفروع على أصول. للإمام الشريف أبي عبد الله محمد بن أحمد الحسن التلمساني، ت٧٧١هـ، تح: محمد علي فركوس، ص ٥٥٢، وما بعدها، الطبعة الأولى، المكتبة المكية، مكة المكرمة، مؤسسة الريان، بيروت، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.
١٠٧. مفهوم النص عند الأصوليين مع التطبيقات الفقهية. عقيل رزاق نعمان السلطاني، جامعة الكوفة، كلية الفقه، ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م.
١٠٨. المقتنى في سرد الكنى. محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز بن عبد الله التركماني أبو عبد الله شمس الدين الذهبي، ت٧٤٨هـ، تح: محمد صالح عبد العزيز المراد، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ١٤٠٨هـ.
١٠٩. ملخص إبطال القياس والرأي والاستحسان والتقليد والتعليل. علي بن أحمد بن حزم الأندلسي أبو محمد، ت٤٥٦هـ، تح: سعيد الأفغاني، مطبعة جامعة دمشق، ١٣٧٩هـ-١٩٦٠م.
١١٠. الملل والنحل. محمد بن عبد الكريم بن أبي بكر أحمد الشهرستاني، ت٥٤٨هـ، تحقيق: محمد سيد كيلاني، دار المعرفة، بيروت، ١٤٠٤هـ.

- ١١١ . منتهى الوصول. جمال الدين أبو عمرو عثمان بن عمر بن أبي بكر بن الحاجب، المتوفى سنة ٦٤٦هـ، الطبعة: الأولى، مطبعة السعادة، القاهرة، ١٣٢٦هـ.
- ١١٢ . المنحول في تعليقات الأصول. محمد بن محمد بن محمد الغزالي أبو حامد، ت ٥٠٥هـ، تح: د. محمد حسن هيتو، دار الفكر، بيروت، ١٤٠٠هـ.
- ١١٣ . منهاج الوصول إلى علم الأصول. عبد الله بن عمر البيضاوي، المتوفى سنة ٦٨٥هـ، الطبعة: الأولى، مؤسسة الرسالة ناشرون، بيروت، بدون تاريخ.
- ١١٤ . المهذب في علم أصول الفقه المقارن تحرير لمسائله ودراستها دراسة نظرية تطبيقية. د. عبد الكريم بن علي بن محمد النملة، الطبعة: الأولى، مكتبة الرشد، الرياض، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
- ١١٥ . الموافقات في أصول الفقه. إبراهيم بن موسى اللخمي الغرناطي المالكي، ت ٧٩٠هـ، تح: عبد الله دراز، دار المعرفة، بيروت، بدون تاريخ.
- ١١٦ . النبذة الزكية في القواعد الأصولية. الحافظ البرماوي شمس الدين محمد بن عبد الدائم، المتوفى سنة ٨٣١هـ، تحقيق: عبد الله رمضان موسى، الطبعة: الأولى، ١٤٣٥هـ - ٢٠١٤م، مكتبة التوعية الإسلامية، القاهرة.
- ١١٧ . نزهة الألباب في الألقاب أحمد ابن علي بن محمد المشهور بابن حجر العسقلاني، تح: عبد العزيز محمد بن صالح السديري، مكتبة الرشد، الرياض، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.
- ١١٨ . نشر البنود على مراقبي السُّعود. عبد الله بن إبراهيم العلوي الشنقيطي، ت ١٢٣٠هـ، تعليق: فادي نصيف - طارق يحيى، الطبعة: الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
- ١١٩ . نهاية السؤل شرح منهاج الوصول مع حاشية سلم الوصول. جمال الدين عبد الرحيم بن الحسن الإسنوي، ت ٧٧٢هـ، تح: د. شعبان إسماعيل،

الطبعة: الأولى، دار ابن حزم، بيروت، ١٤٢٠-١٩٩٩.

١٢٠. نهاية الوصول. صفي الدين محمد بن عبد الرحيم الأرموي الهندي، تـ٧٢٥هـ، تح: د. صالح سليمان اليوسف-د. سعد بن سالم السويح، المكتبة التجارية، مكة المكرمة.

١٢١. هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين. إسماعيل باشا بن محمد أمين بن مير سليم البغدادي، تـ١٣٣٩هـ، وكالة المعارف الجلية، استانبول، ١٩٥١م، أعادت طبعه: دار إحياء التراث العربي، بيروت.

١٢٢. الوافي بالوفيات. صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي، تح: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث، بيروت، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م.

١٢٣. الوجيز في أصول الفقه. د. عبد الكريم زيدان، الطبعة: الأولى، ١٤١٤هـ-

١٩٩٣م

١٢٤. وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان. أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان، تـ٦٨١هـ، تح: إحسان عباس، دار الثقافة، لبنان، بدون تاريخ.

### فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع	م
٧٧٩	المقدمة.	١
٧٨٢	المطلب الأول: تعريف مفهوم الموافقة.	٢
٧٨٢	الفرع الأول: تعريف مفهوم الموافقة تعريفاً إضافياً.	٣
٧٨٦	الفرع الثاني: تعريف مفهوم الموافقة اصطلاحاً.	٤
٧٩٥	المطلب الثاني: إطلاقات مفهوم الموافقة.	٥
٨٠٣	المطلب الثالث: شروط مفهوم الموافقة.	٦
٨٠٦	المطلب الرابع: الدلالة على المفهوم الموافق هل هي دلالة قياسية أو دلالة لفظية؟	٧
٨٠٦	الفرع الأول: أقوال العلماء في المسألة.	٨
٨١٦	الفرع الثاني: الأدلة.	٩
٨٢١	الفرع الثالث: نوع الخلاف في هذه المسألة.	١٠
٨٢٦	الفرع الرابع: في بيان الراجح.	١١
٨٢٨	المطلب الخامس: عموم مفهوم الموافقة من عدمه.	١٢
٨٢٨	الفرع الأول: تحرير محل النزاع.	١٣
٨٣١	الفرع الثاني: أقوال العلماء في عموم مفهوم الموافقة.	١٤
٨٣٥	الفرع الثالث: الأدلة في المسألة.	١٥
٨٤٢	الفرع الرابع: القول الراجح في المسألة.	١٦

١٧	الفرع الخامس: نوع الخلاف في هذه المسألة.	٨٤٤
١٨	الفرع السادس: الراجع في المسألة.	٨٤٦
١٩	الفرع السابع: سبب الخلاف في المسألة.	٨٤٧
٢٠	الفرع الثامن: ثمرة الخلاف في المسألة.	٨٤٨
٢١	المطلب السادس: أقسام مفهوم الموافقة.	٨٥٦
٢٢	الفرع الأول: هل هناك ترادف في أسماء مفهوم الموافقة؟	٨٥٦
٢٣	الفرع الثاني: أقسامه باعتبار كونه أولى أو مساوياً. أو باعتبار العلاقة بين المفهوم والمنطوق في معنى الحكم.	٨٥٨
٢٤	الفرع الثالث: أقسامه باعتبار قوة دلالة مفهوم الموافقة، أو من حيث القطعية والظنية.	٨٦٠
٢٥	المطلب السابع: حجّة مفهوم الموافقة.	٨٦١
٢٦	الفرع الأول: أقوال الأصوليين في المسألة.	٨٦١
٢٧	الفرع الثاني: في الأدلّة.	٨٦٦
٢٨	الفرع الثالث: القول الراجع في المسألة.	٨٧١
٢٩	المطلب الثامن: تخصيص مفهوم الموافقة والتخصيص به	٨٧٢
٣٠	الفرع الأول: تخصيص مفهوم الموافقة.	٨٧٢
٣١	الفرع الثاني: التخصيص بمفهوم الموافقة.	٨٧٦
٣٢	المطلب التاسع: نسخ مفهوم الموافقة والنسخ به.	٨٨٢
٣٣	الفرع الأول: تحرير محل النزاع .	٨٨٢

٨٨٣	الفرع الثاني: نسخ المنطوق وحده هل يستلزم نسخ المفهوم، أو ينسخ المنطوق دون المفهوم؟	٣٤
٨٨٥	الفرع الثالث: نسخ المفهوم هل يستلزم نسخ المنطوق أم لا؟	٣٥
٨٨٩	الخاتمة.	٣٦
٨٩٢	المصادر والمراجع.	٣٧
٩٠٧	فهرس الموضوعات.	٣٨